

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية:

بعضوان :

العولمة و ضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر

تحت إشراف الأساتذة:

د. بن حمود سكيينة

من إعداد الطالب:

رسول حميد

أعضاء لجنة المناقشة

د.خالفي علي رئيسا

د.بن حمود سكيينة.....مقرا

أ.د.محيطة مسعود.....ممتحنا

د.بن ذيب عبد الرشيد.....ممتحنا

د.رجراج محمد.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2008/2007

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذة سكيينة بن حمود التي أطرتني بنصائحها، خاصة وأن علاقة الحوار بيننا كانت كعلاقة الأم بابنها .

كما لا أنسى الأستاذ جاري فاتحا الذي كان عوناً لي في هذا العمل وزودني بكل ما أحتاجه من مراجع، وإشرافه علي في مذكرة اليسانس بإخلاص .

الإهداء

إلى كل من لقنني من العلم حرفا
إلى كل من يفضل سلطة العلم على سلطة النقد
والمال
إلى كل طالب يشقى في سبيل العلم
أهدي هذا العمل .

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة.....أ-ح

1..... الفصل الأول العولمة الاقتصادية

2..... تمهيد:

3..... المبحث الأول: مفهوم العولمة

3..... المطلب الأول: تعريف العولمة :

4..... 1- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي:

4..... 2- مجموعة تركز على البعد الثقافي:

4..... 3- مجموعة تركز على البعد السياسي:

5..... المطلب الثاني: موقف العلماء و المفكرين من ظاهرة العولمة :

5..... أولاً: النظرة الأمريكية للعولمة:

5..... ثانياً: النظرة اليابانية للعولمة :

6..... ثالثاً: النظرة الأوروبية للعولمة:

7..... المطلب الثالث: أدوات العولمة:

7..... أولاً-الشركات المتعددة الجنسيات :

8..... ثانياً- المنظمة العالمية للتجارة:

10..... ثالثاً- المؤسسات المالية و النقدية:

14..... رابعاً --العقوبات الاقتصادية:

15..... خامساً- شبكة الإنترنت:

15..... سادساً-الإعلان:

16..... المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و أنواعها:

16..... المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية:

17..... المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية:

17..... 1-عولمة الإنتاج:

18..... 2- العولمة المالية:

20.....	3- العولمة المصرفية :
21.....	المبحث الثالث: آثار العولمة على الجهاز المصرفي:
21.....	المطلب الأول: الآثار الايجابية للعولمة على الجهاز المصرفي:
21.....	1-الاندماج المصرفي:
24.....	2- التحول إلى البنوك الشاملة:
26.....	3- احتدام المنافسة في السوق المصرفية:
26.....	4 - إعادة هيكلة صناعية الخدمات المصرفية:
27.....	5- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :
27.....	6- خصخصة البنوك :
28.....	المطلب الثاني : الآثار السلبية للعولمة على الجهاز المصرفي :
28.....	1- تزايد حدوث الأزمات بين البنوك :
29.....	2- تزايد أنشطة تبيض الأموال :
29.....	3- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:
30.....	4- المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية و الإسلامية:
32.....	خلاصة الفصل الأول :
33.....	الفصل الثاني الإطار النظري للسياسة النقدية:
34.....	تمهيد:
35.....	المبحث الأول :مفهوم السياسة النقدية:
35.....	المطلب الأول: تعريفها و أسسها، اتجاهاتها:
35.....	1-تعريف السياسة النقدية:
36.....	2-الأساس الفكري للسياسة النقدية:
57.....	3-اتجاهات السياسة النقدية:
58.....	المطلب الثاني:قنوات إبلاغ السياسة النقدية:
58.....	1 - قناة سعر الفائدة:
59.....	2-قناة سعر الصرف:
59.....	3-قناة أسعار السندات:
60.....	4- قناة الائتمان:
61.....	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية و أدواتها وعوامل نجاحها:
61.....	المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية :
62.....	1- الأهداف الأولية:

62	2- الأهداف الوسيطة:
66	3- الأهداف النهائية:
67	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:
67	1- الأدوات غير المباشرة:
71	2- الأدوات المباشرة:
73	المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة النقدية:
73	1. مؤشرات نجاح السياسة النقدية:
73	2- معايير استقلالية البنك المركزي:
74	المطلب الرابع: أهمية السياسة النقدية في السياسات الاقتصادية:
74	1- السياسة النقدية والتضخم:
75	2- مستوى التضخم المرغوب فيه:
77	خلاصة الفصل الأول:
78	الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر (1962-1998).
79	تمهيد:
80	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن السياسة النقدية (1962 - 1989)
80	المطلب الأول: الفترة الفرعية الأولى (1962 - 1970)
80	1- إقامة جهاز مصرفي وطني:
83	2- تأميم المصارف و إقامة البنوك التجارية:
85	المطلب الثاني: المنظومة المصرفية والسياسة النقدية في الاقتصاد المخطط (1970 - 1986):
85	1- الإصلاح المالي لسنة 1971:
87	2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية:
88	المطلب الثالث: السياسة النقدية والمنظومة المصرفية خلال المرحلة (1986-1990).
88	1- قانون القرض والبنك 1986:
89	2 - قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:
90	المبحث الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة (1989 - 1998):
91	المطلب الأول: المرحلة الفرعية الانتقالية (1989 - 1994):
91	1- البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول (ماي 1989):
92	2 - قانون النقد والقرض:
98	3- البرنامج الائتماني الثاني جوان 1991:
101	المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال فترة الاستقرار الاقتصادي الكلي والتعديل الهيكلي:

101.....	1-البرنامج الاستقراري (أبريل 1994):
103.....	2-اتفاق التمويل الموسع (1995 – 1998):
111	خلاصة الفصل الثالث :
112	الفصل الرابع :أدوات تفعيل السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2006):
113	تمهيد:
114	المبحث الأول : أهداف ووسائل السياسة النقدية :
114	المطلب الأول :أهداف السياسة النقدية :
116	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:
116.....	1- الاحتياطي الإجباري:
117.....	2- استرجاع السيولة بواسطة نداءات العروض:
118.....	3- التسهيل الخاصة بالوديعة :
119.....	4- تدخل البنك المركزي في السوق النقدي :
120.....	5- سياسة سعر الخصم :
120	المبحث الثاني: نتائج السياسة النقدية:
120	المطلب الأول: التطورات النقدية:
120.....	1- تطور الكتلة النقدية :
123	2- سرعة دوران النقود :
124.....	3- تطور معدل التضخم :
125	المطلب الثاني : السياسة النقدية و تمويل الاقتصاد:
125.....	1- تطور الأرصدة الصافية لبنك الجزائر:
126.....	2- تطور القروض الداخلية :
128.....	3- المضاعف النقدي:
130	خلاصة الفصل الرابع:
131	الخاتمة العامة:
132.....	ملخص البحث:
134.....	نتائج البحث:
136.....	توصيات البحث:
137.....	آفاق البحث:
151- 145	المراجع:

قائمة الجداول والأشكال :

1/ قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج التمويل الموسع	105
02	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1993-1998)	106
03	تطور معدلات سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار (1994 - 1998)	107
04	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 - 1998	108
05	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 - 1998	108
06	تطور الأمانات لـ 24 ساعة خلال (1999 - 2005)	119
07	تطور مناقصات القرض بجذب العروض خلال المرحلة (1999 - 2005)	119
08	تطور معدل سعر الخصم خلال الفترة 1999-2006	120
09	نسب بعض مكونات الكتل النقدية إلى الناتج الداخلي الخام	120
10	تطور مكونات الكتلة النقدية لفترة 1999 - 2006	121
11	تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1999 - 2006	123
12	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1999 - 2006)	124
13	تطور الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر	125
14	تطورات القروض الداخلية	126
15	تطور المضاعف النقدي	128

2/ قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	شكل توضيحي لمخطط كينز البسيط	01
43	منحنى حجم الطلب على النقود لأجل الصفقات	02
44	منحنى حجم الطلب على النقود لأجل الحيطه والحذر	03
45	منحنى حجم الطلب على النقود لأجل المضاربة	04
56	منحنى بياني يوضح التوازن في سوقي الإنتاج و النقد	05
107	منحنى بياني يوضح تطور معدلات سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار (1994 - 1998)	06
108	منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 - 1998	07
121	منحنى بياني يوضح تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة (1999 - 2006)	08
123	منحنى بياني يوضح تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة (1999 - 2006)	09
125	منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2006)	10
126	منحنى بياني يوضح تطور الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر خلال الفترة (1999 - 2006)	11
127	منحنى بياني يوضح تطورات القروض الداخلية خلال الفترة (1999 - 2006)	12
128	منحنى بياني يوضح تطور المضاعف النقدي خلال الفترة (1999 - 2006)	13

الماء الحار

الماء البارد

المقدمة العامة:

إن ظاهرة العولمة قد مست جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة الاقتصادية. وأصبحت التكتلات والتحالفات مع الأقوى هي الغاية التي تسعى إليها كل البلدان قصد مواكبة التطورات التي تحدث في تلك البلدان، وكانت التحالفات العسكرية في القديم هي أول ما تسعى إليه البلدان قصد تأمين مصالحها. ثم ظهرت أنواع أخرى من التحالفات خاصة في المجال الاقتصادي، مثل مانراه اليوم من شركات عابرة للقارات ومنظمات ومعاهدات واتفاقيات شراكة، كل هذه المظاهر أفرزتها ظاهرة العولمة.

فمع الانتشار السريع للعولمة، أصبح بالإمكان تقسيمها إلى عدة أنواع. فظهرت العولمة الإنتاجية من خلال تدويل الإنتاج، وبما أن الإنتاج مرتبط بالتمويل ظهرت العولمة المالية التي تعتبر الناتج الرئيسي لعمليات التحرير المالي، واتخذت شكلها النهائي في الاستثمار الأجنبي المباشر واسهم رأس المال والمحفظة المالية.

كما أن العولمة المصرفية أخذت نصيبها من هذه الأنواع باعتبار المصارف المحرك الأساسي لعمليات التمويل في الأسواق النقدية والمالية. ويتجلى تأثير العولمة على الجهاز المصرفي من خلال التحول إلى البنوك الشاملة وعمليات الاندماج المصرفي وانتشار البنوك الأجنبية. هذه التحولات كان لها تأثير على السياسة الاقتصادية المتبعة في البلدان، خاصة التي عرفت تحولا نحو اقتصاد السوق بعد تخليها عن النهج الاشتراكي.

بما أن السياسة النقدية تعتبر أهم مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فقد أعطيت لها أهمية كبيرة في معالجة الإختلالات الاقتصادية. وتأخذ السياسة النقدية مطلقاتها الفكرية من أفكار عدة مدارس اقتصادية، ظهرت متعاقبة في محاولات لإخراج العالم من دائرة الأزمات التي عاشها. و للسياسة النقدية أهدافها التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، خاصة فيما يتعلق باستقرار

الأسعار والاستقرار النقدي، والتخفيض من حدة البطالة. كما أن للسياسة النقدية أدوات مباشرة وغير مباشرة تمكنها من تحقيق هذه الأهداف في ظل شروط نجاح تزيد من فعالية السياسة النقدية.

إن الجزائر لا تعدو أن تكون سوى واحدة من الدول التي تبنت النظام الاشتراكي لحقبة زمنية قاربت العشرينين، غير أنها لم تستطع الوصول إلى التنمية المنشودة، ليعرف اقتصادها عدة هزات. مما دفعها إلى تبني عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق في ظل نظام اقتصادي حر، من خلال إعادة الهيكلة وبمساعدة من الهيئات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي.

لقد تجسدت العلاقة بين الجزائر والهيئات المالية الدولية في عقد مجموعة من الاتفاقات غطت الفترة ما بين 1989-1998 ، والتي تضمنت جملة من الإجراءات والتدابير تخص الجانب الاقتصادي للبلاد ، وتهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد ودفعه لتحقيق مستويات أعلى من النمو.

إن العالم اليوم يفرض على كل البلدان الاندماج في الاقتصاد العالمي، والجزائر هي من بين البلدان التي تسعى جاهدة إلى مواكبة هذه التطورات والتحولات العالمية، غير أن هذا الاندماج يتطلب منها تغييرات عميقة وإصلاحات هيكلية تمس كل المجالات. منها المجال المالي والمصرفي المتمثل في تفعيل السياسة النقدية لكي تساهم في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي للبلاد، وكذا لكي تواكب متطلبات العولمة في المجال المصرفي .

ضمن هذا الإطار الفكري والعلمي المتداخل، وأمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية هذا

البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة؟

لقد ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة التالية :

1. ما حقيقة العولمة الاقتصادية وما أثرها على الجهاز المصرفي؟

2- ما هو الأساس الفكري للسياسة النقدية؟

3- ما مسار السياسة النقدية في الجزائر؟

4- كيف تم تفعيل السياسة النقدية في الجزائر لكي تواكب متطلبات العولمة في المجال

المصرفي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الجزئية نحاول الاستعانة بالفرضيات الآتية :

1- العولمة ظاهرة حتمية لا بد من مواكبتها والاستعداد للسير فيها؛

2- تعتبر السياسة النقدية إحدى أبرز وأهم الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية

للتأثير على النشاط الاقتصادي؛

3- سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إعطاء أهمية للقطاع المصرفي وصياغة سياستها النقدية

للمعالجة للاختلالات الاقتصادية؛

4- السياسة النقدية في الجزائر قد تكون رشيدة لمواكبة العولمة.

أهمية البحث أو الدراسة :

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية من منظور المدارس

الاقتصادية، ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية ، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها ضمن

برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية والتحول نحو اقتصاد

السوق، وتزايد أهميته أكثر من خلال المكانة التي تحظى بها هذه السياسة في تحقيق الاستقرار

الاقتصادي ، ودفع عجلة النمو باعتبارها أهم أجزاء أو بنود السياسة الاقتصادية الكلية ، خصوصا

مع تزامن هذا الموضوع وما يشهده العالم من تطورات اقتصادية مثل الدخول إلى اقتصاد السوق

والعولمة الاقتصادية .

ت

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- 1- تسليط الضوء على موضوع السياسة النقدية من مختلف جوانبها لإظهار أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي، وكذا كشف آليات وطرق عملها وكل ما يتعلق بها؛
- 2- إبراز المكانة التي توليها المدارس الاقتصادية للسياسة النقدية من خلال دورها في النشاط الاقتصادي ومحاولة فهم الركائز الأساسية التي تستند عليها؛
- 3- محاولة معرفة المسار التاريخي لصياغة السياسة النقدية منذ الاستقلال، إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر تحت إشراف الهيئات المالية والنقدية، وباقي الإصلاحات التي تليها وقامت بها الحكومة دون العودة إلى الهيئات المالية الدولية. وأثرها على السياسة النقدية ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة في الفترة الممتدة ما بين سنة (1999 - 2006)؛
- 4- محاولة تقييم أداء الضوابط أو المعايير التي تركز عليها السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة،
- 5- محاولة رسم سياسة نقدية تواكب العولمة المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي :

- 1- الدور الريادي الذي تؤديه السياسة النقدية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي قصد السماح لآليات السوق أن تؤدي دورها في الحياة الاقتصادية،
- 3- الحرص على دراسة السياسة النقدية نظرا لمكانتها في اقتصاد أي بلد، واقتصاد الجزائر مثال على ذلك، وتحديد أثرها على الاقتصاد خاصة بعد وأثناء الإصلاحات المدعمة ؛
- 4- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع، خاصة تلك التي تتعلق بحالة الجزائر؛

5- الرغبة في توسيع دائرة معارفي بالجانب النقدي ،خاصة وان تخصصي هو التحليل الاقتصادي ومحاولة إشباع حاجاتي العلمية بمثل هذه المواضيع .

منهج البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في أغلب محاور الدراسة. وذلك بعرض النظريات التي تتناول السياسة النقدية، وكذا تحليل مسار السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر .

حدود الدراسة :

لقد تناولت الدراسة بالتحديد مراحل تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية. بدءا بالمدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة الحديثة مرورا بالمدرسة الكينزية ثم المدرسة النقدية، ثم دراستها دراسة وافية من كل الجوانب المتعلقة بالإطار النظري الخاص بها، وكل ما يحتويه من مفاهيم، وأدوات وآثار وأهداف وعوامل نجاح وقنوات المرور الخاصة بها .

أما من حيث الإطار المكاني فجاءت الدراسة على الاقتصاد الجزائري الذي عرف تحولا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مركزين في دراستنا على هذه التحولات التي فرضتها العولمة خاصة على منظومتنا المصرفية.

صعوبات البحث :

1- صعوبات البحث هي صعوبات عامة يتعرض لها كل طالب في الماجستير، من قلة الإمكانيات المادية الخاصة بالبحث في الجامعة، وكذا نقص المراجع المتعلقة بالعولمة المصرفية والبحوث في هذا الميدان، أما في ما يتعلق بالإحصائيات فهناك تضارب فيها باختلاف مصادرها.

خطة وهيكلية البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات حاولنا تناول الموضوع في أربعة فصول. سبقتهم مقدمة عامة وتلتهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع، متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها ، والتي طرحنا من خلالها جملة من التوصيات والاقتراحات لننتهي بعد ذلك إلى تحديد مجموعة من الأفاق المستقبلية لبحثنا.

تتناول الفصل الأول المعنون ب: العولمة الاقتصادية كل ما يتعلق بتعاريف العولمة، والنظرات المختلفة إليها وأدواتها، ثم العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص من أنواعها وآثارها الايجابية والسلبية على الجهاز المصرفي.

أما الفصل الثاني فتضمن الإطار النظري للسياسة النقدية، حيث تناولنا فيه الأساس الفكري للسياسة النقدية من عرض للنظريات النقدية حسب تسلسلها التاريخي، ثم تناولت أهدافها وأدواتها وقنوات إبلاغها وعوامل نجاحها وأخيرا دورها في ضبط التضخم.

أما الفصل الثالث فتعرضنا فيه إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر (1962-1998) حيث تناولنا فيه نبذة تاريخية عن السياسة النقدية (1962-1989)، كما تناولنا فيه السياسة النقدية المتبعة خلال المرحلة (1989-1998).

أما الفصل الرابع والأخير تم التطرق إلى أدوات تفعيل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2006)، بما فيها من أهداف وأدوات ونتائج السياسة النقدية المتبعة خلال هذه المرحلة.

الفصل الأول

العولمة الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم العولمة

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و أنواعها

المبحث الثالث: آثار العولمة على الجهاز المصرفي

تمهيد:

يعرف العالم اليوم تطورات و تغييرات متتالية في جميع المجالات أفرزتها ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي أصبحت حتمية لا بد من التسليم بها.و على الصعيد الاقتصادي فإننا نرى تغييرات متواصلة في أسواق السلع و الخدمات و أسواق النقد و المال.

من هنا أمكن تقسيم العولمة الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع، و هي العولمة الإنتاجية و المالية و المصرفية. التي سنتناولها في هذا الفصل مع التركيز على آثار العولمة على الجهاز المصرفي باعتبار هذا الأخير منفذا للسياسة النقدية المرجوة، و هذه الآثار قد تكون سلبية و قد تكون إيجابية فهي نعمة على طرف و نقمة على طرف آخر.و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم العولمة

لقد كثر الحديث في عصرنا الحاضر عن مصطلح العولمة، و لم يقتصر الأمر على الباحثين و الفاعلين في المجالات السياسية و الاقتصادية، و إنما تعداه ليشمل مختلف المستويات و التيارات و هذا راجع للجوانب العديدة لهذه الظاهرة .

المطلب الأول: تعريف العولمة

يرى بعض المفكرين أن العولمة تعود إلى العهود الغابرة. حيث يرون أن إمبراطورية الإسكندر المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد كانت تشكل نوعا من العولمة. كما أن البعض الآخر يقول أن العولمة بدأت في عهد فاسكو ديغاما، حيث أنه ربط عام 1498 أوروبا بآسيا عبر الخط الساحلي الإفريقي.

كتعريف للعولمة كما وصفها أحد الاقتصاديين الغربيين بأنها: " سماوات و محيطات مفتوحة و الحواجز الجمركية لا وجود لها والعلم بلا وطن و رأس المال كذلك، وزيادة في حرية حركة العمالة ورؤوس الأموال و الأفكار عبر العالم بأسره مما يؤدي في النهاية إلى تحويل العالم إلى قرية كونية"¹ يعرفها أحد الغربيين كذلك بأنها: " نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني و الثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات و الإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للثقافات و الأنظمة و الحضارات والقيم و الحدود الجغرافية و السياسية القائمة في العالم"². و قد اختلفت تعاريف العولمة باختلاف الأبعاد و المؤشرات على أرض الواقع و هنا يمكن إبراز ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي³:

¹ - عبد الله أبو راشد، العولمة إشكالية المصطلح و دلالاته في الأدبيات المعاصرة، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، العدد 58، 1998، ص:35.

² - بكر عبد الكريم، العولمة، طبيعتها - وسائلها - تحدياتها - التعامل معها، دار الإعلام للنشر و التوزيع، عمان، بدون تاريخ، ص: 18.

³ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2002، العدد 3، ص: 10..

1- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي:

هو البعد الذي يركز على مؤسسات و مؤشرات اقتصادية لم تكن موجودة من قبل و تشكل هذه المؤشرات و المؤسسات ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

2- مجموعة تركز على البعد الثقافي:

هو البعد الذي يشير إلى الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كباقي السلع التجارية الأخرى.

3- مجموعة تركز على البعد السياسي:

هو البعد الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً.

يمكن تعريف العولمة أيضا: " أنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية".¹ إذن و من خلال هذه التعريفات المختلفة للعولمة تثار فكرة هامة و هي هل بإمكان الباحثين تحديد تعريف واحد للعولمة؟ و إسقاط باقي التعريفات أم أن كل تعريف منها يلمس أحد جوانب ظاهرة العولمة. و من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل يجمع هذه التعريفات و هو:

" يمكن اعتبار هذه الظاهرة بأنها التداخل المستمر و المتواصل لأموال الاقتصاد والاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك، دون الأخذ بعين الاعتبار للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية".²

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النبل، المرجع نفسه، ص:10.

² -التعريف الخاص بالباحث

المطلب الثاني: موقف العلماء و المفكرين من ظاهرة العولمة

يتضح من دراستنا في المطلب الأول أن العولمة لحظة من لحظات التاريخ الحضاري العالمي. فهي ليست بالضرورة كلها شرا مطلقا و لا هي حركة استعمارية جديدة و هي ليست منظارا جديدا يهدد الذاتية الحضارية، كما أنها ليست معنية بتحويل العالم إلى قرية كونية تتحكم فيها القوى المهيمنة عالميا.

أولاً: النظرة الأمريكية للعولمة:

إن النظرة الأمريكية للعولمة تنطلق من فكرة بروز سوق عالمي وحيد مشروط بتعميم نظام التبادل الحر الذي يسمح بتحقيق أكبر لاقتصاديات الحجم لدى الشركات العالمية الكبرى. حيث يمثل التيار الأمريكي للعولمة بأعمال Théodore levitte et E. Porter من مدرسة هارفرد بزنس سكول (Harvard business school)¹، و هي تعتمد على تقارب الأسواق العالمية. حيث قام هذان الباحثان بتوضيح الأهمية الكامنة المحررة بواسطة اقتصاديات الحجم الكبير على مستوى العالم في قطاعات الإنتاج و التوزيع و الأعمال، و الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات. فالتكنولوجيا هي العامل الأساسي المشجع لبروز الأسواق المعولمة في قطاعات الاستهلاك الواسع للمنتجات العادية، و فيه تسوق المؤسسة المعولمة نفس السلع و بنفس الطريقة في كل الأماكن و بكلفة أقل نسبيا، إن هذه الرؤية تمثل استراتيجيه مصانع السيارات فورد.

ثانياً: النظرة اليابانية للعولمة تستند النظرة اليابانية للعولمة على نموذج تدويل الشركات اليابانية و توسيعها على مستويات الأسواق الجديدة بإعادة الإنتاج بحجم واسع، و مبدأ التعاون الذي يميز

¹- F. Allaouat, Mondialisation et globalisation, ses notions équivoques, Revue de l'INPS, Alger, Décembre 1998, P : 65

إستراتيجيتها للنمو الإقليمي و العالمي. فالاقتصادي Kenichiohm في تحليلاته يلخص النظرة اليابانية للعولمة. بتسجيل اختلاف واضح على النظرة الأمريكية خاصة من خلال مفهوم " سلطة النشاط". و هو مفهوم يجمع في الوقت نفسه الإنتاج و الأعمال الهندسية و التسويق و التجارة و البحث و التطوير الذين يشكلون العناصر الهامة في استراتيجيه العولمة.

يوضح Kenichiohmae خمسة مراحل تميز إستراتيجية العولمة لمؤسسة يابانية تساهم كل واحدة منها في لا مركزية جزء من سلسلة النشاط و هي¹:

- 1- التصدير: يقتصر على اختيار موزع محلي؛
- 2- يعتمد البيع المباشر و التسويق على لا مركزية التسويق؛
- 3- الإنتاج المباشر للخارج: يعتمد على لا مركزية الإنتاج؛
- 4- الاستقلالية الكاملة حيث جميع الأجزاء لسلسلة النشاط للمؤسسة غير ممرزة.

ثالثا: النظرة الأوروبية للعولمة:

إن الميزة الأساسية للنظرة الأوروبية للعولمة ترتكز على فكرة بناء سوق وحيد لأوروبا. و التي تشكل نقطة انطلاق المؤسسات الكبرى لمواجهة تحديات العولمة، هذه الرؤية الجهوية تمثل الإطار المؤسساتي المناسب للتنمية و المراقبة لسيرورة عولمة الشركات في الوقت نفسه.

فالأعمال حول العولمة تدمج حول إشكالية الأقلمة (régionalisation)، مع إعطاء نظرة خاصة لسيرورة بناء السوق الأوروبية الموحدة. يعطى هذا الاهتمام الثنائي للباحثين النظرة الأوروبية للعولمة بعد مؤسساتي يعتمد على تحديات و رهانات المنافسة حول مستويات الثالث. فأوروبا كجهة اقتصادية

¹ - مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مننوري، قسنطينة، الجزائر،

ومؤسسية تعتبر كعامل أجمالي للدولة الأوروبية، في هذا المنظور تقود سياسة الجذب والتحفيز بخصوص الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات من أجل تنمية طاقاتها لمجابهة الأسواق العالمية المشكلة للثالث (أمريكا، أوروبا، آسيا).

من خلال هذه النظرة تركز سيرورة التمركز للمؤسسات والبنوك الأوروبية على إستراتيجية إعادة الانتشار¹. انطلاقاً من سوق إقليمي موحد يحاول الإدماج التدريجي للأطراف المحيطة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثالث: أدوات العولمة

لقد أظهرت التحولات العالمية في جميع مجالات المؤسسات الدولية والمنظمات والشركات العابرة للقارات التي يمكن اعتبارها من أهم أدوات العولمة.

أولاً- الشركات المتعددة الجنسيات: هي شركات عابرة للقارات ويتجلى مظهرها في الاستثمارات المباشرة وما يصاحبها من نقل للخبرات والتكنولوجيا. تتحدد أهم سمات هذه الشركات فيما يلي²:

- تنوع إنتاجها و أنشطتها بين مجالات عديدة توزيعاً للمخاطر و تحقيقاً لأكبر قدر من الأرباح الاحتمالية؛

- يتركز معظم نشاط هذه الشركات في الفروع الصناعية التي تتطلب استخداماً عالياً لنتائج البحوث العالمية و التكنولوجيا؛

- عدد الشركات العملاقة العالمية حيث يشمل 25% من هذه الشركات الكبرى في العالم.

في ظل العولمة تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدخول للأسواق النامية، حتى

¹ - مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

² - صلاح الدين حسن السبسي، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم، تطوير و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة 1 ، 2003، ص، ص: 11، 12.

تجد لنفسها مكانا يساعدها على الانتشار و يمكنها من احتراق هذه الأسواق الجديدة. مما يجعلها خطرا على الشركات المحلية لأنها ستأخذ أسواقها، لأنها عاجزة عن مواجهة هذه الشركات نظرا لاملاكها إمكانيات مالية ضخمة و تكنولوجيا و تقنيات متقدمة و منتجات عالية الجودة بماركات معروفة. و لكي تتحقق أهداف هذه الشركات من حيث الكفاءة الاقتصادية و تحقيق أعلى معدلات ربحية في كافة الفروع، لا بد أن يكون لمركز الشركة الأم القدرة على التنسيق و السيطرة الاقتصادية على مختلف الوحدات الإنتاجية و الفروع في مختلف الأماكن. والاقتصاديات المتوطنة فيها هذه السلطة و الرقابة على الإدارة الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال عدة نماذج من أهمها ما يلي¹:

- نموذج الملكية الاقتصادية المباشرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)؛
 - نموذج التعاون و المشاركة مع المشروعات الأخرى (المشروعات المحلية بصفة خاصة).
- ثانيا- المنظمة العالمية للتجارة:** تأسست في اتفاق مراكش سنة 1995. و قد عرف هذا الاتفاق في مادتيه الأولى و الثانية المنظمة على أنها: " اتفاقية تتمتع بالشخصية القانونية و يتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم"².
- يمكن إبراز الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة فيما يلي³:
- لم تكن الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح، حيث كانت تقتصر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية. ففي الجات لا نجد الهيكل التشريعي أو التنفيذ وقد عملت المنظمة على تدارك هذا العيب، و نجد فيها كل الأجهزة التي كانت غائبة في الجات و على رأس هذه الأجهزة، المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل و المجلس العام الذي يجتمع

¹- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 219.

²- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 26.

³- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 314-316.

بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات و القرارات الإدارية.

- أن دورة أوروغواي تضمنت عددا من القضايا الأصلية ،لأن الاتفاقية المنشئة كانت واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها.إذ لم يكن ممكنا إدخال موضوع الخدمات لذلك تم علاج هذه النقطة في المنظمة، و من هنا كان العمل على تحويل الجات من اتفاقية إلى منظمة تجارية عالمية. و تتمحور الوظائف الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة في ستة نقاط هي¹:

- 1- مراقبة تطبيق اتفاقات المنظمة التي تمخضت عنها جولة أوروغواي ؛
- 2-توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري و الدولي،التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي إضافة إلى القضايا الجديدة و الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف؛
- 3-حل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية؛
- 4-تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء ،وفقا للآلية المتفق عليها و السهر على تأمين الشفافية و سيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية ؛
- 5-عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ،بهدف تعزيز المنافسة العادلة و منح الدول النامية و الأقل نموا معاملة تفضيلية، من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة؛
- 6-التعاون مع صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة 1، 2003، ص: 233.

ثالثا- المؤسسات المالية و النقدية: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك دول متضررة من الحرب و أخرى مستفيدة.و تجلى ذلك في اعتبار الأولى مدينة و الثانية دائنة ،و لتسوية هذه الديون اقترح مشروعان: سمي الأول بمشروع كينز، و الذي اقترح تسوية الديون عن طريق المقاصة. و سمي الثاني بمشروع هاري هويت وزير الخزانة الأمريكي آنذاك. و كان عامل القوة حاضرا و تم الأخذ بالمشروع الثاني. و تم عقد مؤتمر في جوان 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية وضم ممثلي 45 دولة، و تم التوصل إلى التوقيع على نص الاتفاقية والإعلان عن إنشاء صندوق النقد الدولي.وهو مؤسسة تعمل على تقديم المساعدات للدول الأعضاء، و بذلك اعتبر الصندوق بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول¹.

كما تم إنشاء مؤسسة مالية بدأت مهامها في 1946، و هي البنك الدولي الذي أصبح يطلق عليه فيما بعد اسم مجموعة البنك الدولي نتيجة إنشاء مؤسسات تابعة له.

1- صندوق النقد الدولي: قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه و تأسيسه بتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي و سعر الصرف،
- توسيع نطاق التجارة الدولية و العمل على زيادتها و تنشيطها و تسهيل مجرى نمو التجارة العالمية؛

- تقليل درجة الاختلاف في ميزان المدفوعات و تقصير مدى هذا الاختلال.

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف و المهام التالية:

1- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها،

¹- خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر ، أبريل 1996، ص: 14.

2- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية؛

3- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وذلك بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم تصحيح اختلال موازين المدفوعات، دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية تويمنح في ذلك قروض قصيرة و متوسطة الأجل.

1- توفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد

ابتدع في هذا ما يسمى بـ " حقوق السحب الخاصة"¹.

أما فيما يتعلق بتقييم سياسات و أداء صندوق النقد الدولي، فإن هناك عدة ملاحظات تدل على ضرورة إدخال بعض الإصلاحات عليها حتى تصبح أكثر كفاءة و من هذه الملاحظات:

- معظم القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي موجهة إلى الدول المتقدمة. و حتى حقوق السحب الخاصة التي ظهرت في 1969 كنفود لم تحصل الدول النامية إلا على القليل منها.
- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لسياسة مشروطية الصندوق، و هي التزام العضو المستفيد من مساعدة الصندوق بإتباع سياسة معينة للإصلاح في شكل برامج يغلب عليها طابع الطلب؛
- يترتب على سياسة الإصلاح الاقتصادي آثار اجتماعية مرتفعة التكاليف .

لقد حاول صندوق النقد الدولي أن يخفف من تلك الآثار عندما قرر تعديلات في برامجه، و أدخل ما يسمى بشبكة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي. وأنشأ أيضا ما يسمى بالصندوق الاجتماعي للتنمية. إلا أن الأمر يحتاج أن يراعي الصندوق ظروف الدول النامية بصورة أفضل، خاصة و أن سياسته تتلاءم بدرجة أكثر مع الأوضاع الاقتصادية للدول

¹- حقوق السحب الخاصة هي نوع من النقود الدولية يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي و تعرف أحيانا بالذهب الورقي و قد ظهرت عام 1969، تقيم بناء على أوزان معينة من العملات الرئيسية.

الرأسمالية المتقدمة بالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ذات طبيعة خاصة و تحتاج إلى معالجة خاصة.

2- البنك الدولي:

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي. و قد أنشئ البنك الدولي في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكامل عمل الصندوق.

2-1 التعريف به و الدواعي المبررة لإنشائه:

يمكن تعريفه على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء¹، و لذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا في سياسات التنمية و الاستثمارات و سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص. و لذلك فهو عكس صندوق النقد الدولي وهو يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك بمرحلة التثبيت التي يتولى صندوق النقد الدولي الإشراف عليها. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين البنك و الصندوق.

برزت فكرة إنشاء البنك الدولي من هذا المنطلق، حيث أن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يقوم بواجباته على نحو فعال إذا لم تكن هناك قروض طويلة الأجل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب. و بهذا يمكن لنشاط البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط الصندوق و يساعد على الاستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية.

¹ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

لقد بدأ البنك الدولي أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946. باعتباره مؤسسة مالية من مؤسسات الأمم المتحدة متخصصة في مجال الإقراض الطويل الأجل لأغراض إعادة التعمير و التنمية، سواء للدول المتقدمة و بعد ذلك للدول النامية الأعضاء ليكون أول مؤسسة عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، و قد بلغ عدد أعضائه من الدول سنة 1996 حوالي 176 دولة. و لكي تكون الدولة عضواً في البنك الدولي لا بد أن تكون عضواً في الصندوق.

2-2 هيكل مجموعة البنك الدولي و أهدافها:

تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة قروض أو استثمارات مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي و علاج الاختلالات الهيكلية، خاصة في الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي لميزان المدفوعات و الوصول إلى تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

إن الاقتراب أكثر من مفهوم البنك الدولي سيقودنا إلى تحليل مجموعة البنك الدولي، و هي أربعة مؤسسات تمويلية: أولها البنك الدولي للتعمير و التنمية، و ثانيها مؤسسة التمويل الدولية، و ثالثها هيئة التنمية الدولية، و رابعها هي الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، و يمكن إيجازها فيما يلي¹:

2-2-1 البنك الدولي للتعمير و التنمية: أنشئ هذا البنك في عام 1946 و يقوم بمنح قروض طويلة

الأجل و أهم أهدافه هي :

- المساعدة في تعمير و تنمية أقاليم الدولة العضو و تحقيق معادلات نمو اقتصادي أعلى ؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض؛

¹ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 176، 177.

- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية؛
 - علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.
- 2-2-2 مؤسسة التمويل الدولية:** أنشئت عام 1956 لإقراض القطاع الخاص مباشرة، دون حاجة إلى ضمان الحكومات. و تقوم باستثمارات مباشرة في القطاع الخاص و تتلخص أهدافها في:
- المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية؛
 - تشجيع الاستثمارات الخاصة الإنتاجية؛
 - مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.
- 2-2-3 هيئة التنمية الدولية:** أنشئت عام 1960 لتقديم قروضها بشروط ميسرة و بفائدة بسيطة و لمدة أطول و تكمن أهدافها في:
- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا؛
 - إعطاء القروض لمشروعات البنية الأساسية و الطاقة لتحسين الأداء الاقتصادي.

2-2-4 الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

بدأت عملها في عام 1988، و تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة و ذلك عن طريق تقليل الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية، و تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية، أي ضد المخاطر السياسية، و كذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

رابعا - العقوبات الاقتصادية:

أصدرت منظمة أمريكية بين عامي 1993 - 1996 تقريرا أدرجت فيه 61 قانونا و مرسوما أمريكيا، منحت فيه الحكومة الأمريكية سلطة فرض عقوبات خدمة لأغراض سياسية. تمس هذه الإجراءات 2.3 مليار نسمة من مستهلكي السلع و الخدمات الأمريكية و لأمريكا في ذلك حجج منها

"انتهاك حقوق الإنسان و مكافحة الإرهاب و الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية و حقوق العمال و محاربة المخدرات و حماية البيئة ..."¹. و هناك مشروع قانون اسمه ' قانون التحرر من الاضطهاد الديني ' عام 1997، و هذا القانون يكشف في تفاصيله أن أمريكا قادرة على إيجاد الذرائع للتدخل و البطش بالآخرين إلى ما لانهاية.

خامسا: شبكة الانترنت: في عام 1969 أقامت وكالة المشاريع المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية " شبكة أربانيت"، للربط بين الجامعات و البحوث الأمريكية ضمانا لاستمرار التواصل بين مراكز البحوث و متخذي القرار العسكري تحسبا لحدوث ضربة سوفياتية مفاجئة. ثم فتحت الشبكة للاستخدام العام، و يستخدم اليوم الشبكة مئات الملايين من البشر. و بهذا فقد وفرت هذه الشبكة وسيلة فعالة للنفذ السريع إلى المعلومة، غير أن الملفت للانتباه هو أن المعلومات التي تحتويها هي بلغات غربية و هذا ما يظهر حقيقة العولمة و الجهة التي تقودها.

سادسا- الإعلان: إن من مظاهر العولمة السيئة هو أن الاتصال أصبح يميل لصالح الدعاية و الإعلان، فالإعلان هو الذي يفتح للناس أبواب التبادل الثقافي، أما الإعلان فهو عبارة عن رسالة لا تدعو إلى الحوار و لا إلى المناقشة، إنه من المؤسف أن أصبح الناس اليوم نتيجة لحمات الإعلان و الدعاية المكثفة يستهلكون ما لا يحتاجونه. و يتجلى هذا واضحا فيما نشاهده اليوم من اتجاه الاستهلاك نحو المنتجات المشهر بها حتى و إن كانت أقل جودة من المنتجات الأخرى، و ظهرت عادة سيئة لدى المستهلكين في الدول النامية و هي استهلاك المنتج الأجنبي ظنا منهم أنه الأجود و الأقل سعرا، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. فالمنتجات الصينية التي عزت الأسواق الجزائرية ظهرت حقيقتها بعد أن استفاد المستهلكون الجزائريون و أدركوا مدى غشاشة هذه المنتجات التي اشتهرت في بداية ظهورها.

¹- بكار عبد الكريم ، العولمة – طبيعتها – وسائلها – تحدياتها ، التعامل معها ، دار الإعلام للنشر و التوزيع ، عمان ، بدون تاريخ ، ص، ص: 56 ، 57.

كما أن فكرة الماركات لا تزال سائدة إلى اليوم حتى على المستوى العالمي، فالمنتوج أصبح عيبه يندس في طيف الماركة العالمية.

أخيرا يمكن القول أنه لا يمكن لأي مؤسسة محلية أو أجنبية أن تتجح في تسويق منتجها إلا إذا تبنت سياسة إشهارية ناجعة و إعلانات دعائية قانلة للمنتوجات المنافسة. و تبرز هذه الفكرة في الساحة الجزائرية اليوم في مجال الاتصالات بين الشركات الثلاث جيزي و نجمة و الجزائرية للاتصالات.

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية و أنواعها

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى العولمة بمفهومها الواسع و مظاهرها و أدواتها، سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة الاقتصادية و أنواعها.

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها: " تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات و المؤسسات القومية و الاتفاقيات المنظمة لها، بخضوعها للتقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية و الاقتصادية. تعيد تشكيلها و تنظيمها و تنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة"¹.

هناك شبه اتفاق تام حول من تناولوا ظاهرة العولمة الاقتصادية بالبحث بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية هي:

- حرية الاستثمار في أي مكان من العالم: والتي ارتبطت بحرية رأس المال الخاص بالحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي؛
- حرية إقامة الصناعات في أنسب الأماكن لها في العالم: و ذلك بغض النظر عن الجنسية أو

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

السياسة الاقتصادية لأي دولة؛

*عالمية الاتصالات: و التي تطورت بتطور التقنيات و صناعة الأقمار الصناعية؛

*عالمية المعلومات: التي ترتبت على تطور تقنيات و صناعة الحاسوب جنباً إلى جنب مع تقنية و

صناعة الأقمار الصناعية؛

*عالمية النمط الاستهلاكي: و تعني حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره في العالم.

المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية

إن المتأمل في التغيرات العالمية يكتشف أن العولمة الاقتصادية تتحدد في :

1-عولمة الإنتاج:

إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة، يجد أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تحدث على

نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وتصاد

الثروة العلمية والتكنولوجية وتكامل نظام الأسواق العالمية في مجال السلع.

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية، مثل التي حدثت على الصعيد النقدي

والمالي وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات¹. ويرى الدكتور

كامل عمران أن التوسع الرأسمالي العالمي أدى على امتداد المراحل التاريخية إلى هيمنة الرأسمالية

على عمليات التبادل والتوزيع الدولي. ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شيء

آخر. إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوى الإنتاج، فالعولمة تهدف إلى نقل الإنتاج الرأسمالي إلى

مجتمعات الأطراف بعد أن كانت حكرًا على مجتمعات المركز.

إن العولمة على هذا النحو المتقدم تمثل الطور المعاصر للرأسمالية، والذي يستهدف توسيع دائرة

الإنتاجية الأطراف. غير أن هذا لا يعنينا تمتلك دول الأطراف العمليات الإنتاجية بنفسها، وإنما تصبح

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

مجرد مجال أو حيز مكافئ يهيئ لتوسيع عمليات الإنتاج التي تهيمن عليها الرأسمالية العالمية¹.

تتحدد عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين اثنين هما²:

1-1 الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في

تسعينيات القرن الماضي، إذ بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية حوالي 9% عام 1995، بينما زاد الناتج المحلي

العالمي بنسبة 5% فقط. ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدلات نمو

التجارة العالمية بقوة، بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج المحلي العالمي، إضافة إلى ذلك فإن

90% من التجارة العالمية دخل مجال التحرير.

1-2- الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر إن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بشكل

سريع وبمعدل أكبر من نمو التجارة العالمية. حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في

المتوسط إلى حوالي 12% خلال تسعينيات القرن الماضي. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور

الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من

التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

2- العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندفاع

المالي. مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود

على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث

أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطًا وتكاملاً.

¹- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسات في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 70

²- عبد المطلب عبد الحميد، المرجع العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 33

يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين اثنين هما¹:

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات: وهذه المعاملات معبر عنها بالأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة بحيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1970. بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وكندا .

المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي: تشير الإحصائيات على الصعيد العالمي، بأن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى حوالي 1200 مليار دولار أمريكي عام 1995.

غير أنه وبالرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لن تصل بعد إلى درجة التكامل في

الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية لازالت في درجة اقل من العولمة الإنتاجية.

تتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات التالية²:

* المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات؛

* المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء وبيع العقارات التي تتم

محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛

* المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل

التدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج؛

* المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية، و تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو

القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون؛

¹ - عبد المطالب عبد الحميد، مر العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 34

² - عبد المطالب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص: 35

* المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

يمكن تلخيص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي¹:

- ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال؛

- ظهور الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي؛

- نمو سوق الأسهم والسندات؛

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية؛

- الخصخصة.

من أهم أشكال العولمة المالية في الوقت الراهن: الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم رأس المال، ووفقا للتقديرات الواردة في تقرير للبنك الدولي، أنه قد بلغ صافي التدفقات الخاصة والرسمية لعام 2006 حوالي 571 مليار دولار موزعة كالتالي²:

- 418،8 مليار دولار في صورة صافي تدفقات لرأس المال منها (324،7) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و 94،1 مليار دولار في صورة صافي تدفقات الديون؛
- 152.2 مليار دولار في صورة صافي تدفقات الديون.

3- العولمة المصرفية

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، زاد اهتمام البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة. وأصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاء، و من هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة للخدمات التي تقدمها البنوك¹.

¹ - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص: 17-26

<http://www.grenc/shw-article-main>

² - على موقع

فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت متصلة بالودائع أو القروض أو الأسهم أو السندات وغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة، تدفع البنوك إلى التواجد بفعالية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: آثار العولمة على الجهاز المصرفي:

للعولمة تأثير كبير على الجهاز المصرفي سواء كان سلبيا أو ايجابيا وسنتناول في هذا المبحث هذه الآثار كل واحدة على حدى.

المطلب الأول: الآثار الايجابية للعولمة على الجهاز المصرفي:

من آثار العولمة على الجهاز المصرفي: نجد الإندماج المصرفي والتحول إلى البنوك الشاملة واحتدام المنافسة في السوق المصرفية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية وكذا ظهور ما يعرف بلجنة بازل والالتزام بها و أخيرا خصخصة البنوك.

1-الاندماج المصرفي:

أصبحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم، وباعتبارها أحد النواتج الأساسية للعولمة زادت نتيجة متغيرين أساسيين: أحدهما اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية، والآخر متعلق بكفاية رأس المال. اللذان جعللا الاندماج المصرفي حتمية ضرورية للبنوك الصغيرة لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية، إضافة إلى ذلك هناك متغيرات أخرى كتصاعد الثروة التكنولوجية والمعلوماتية وكذلك تكريس التكتلات الاقتصادية العملاقة.

1-1 مفهوم الاندماج من الناحية القانونية: لقد اختلفت اتجاهات تفسير الطبيعة القانونية للاندماج، واتفقت على أن الاندماج يحدث وفقا لأنظمة قانونية لا تهتم بنوع الاندماج أو الدوافع الاقتصادية

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص:13

التي أدت، إليه بل تهدف إلى الوقوف على أثر الاندماج في مواجهة المساهمين، وآثاره على أموال المؤسسات المدمجة وعلاقتها ببعضها البعض وبالغير. كما أنه ذو طبيعة عقدية وهو عبارة عن عقد يتم بين مؤسستين أو أكثر يتم بمقتضاه الاتفاق على وضع أعضائهما وأموالهما في مؤسسة واحدة¹.

1-2 مفهوم الاندماج من الناحية الاقتصادية:

يعرف الاندماج المصرفي على أنه "العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلى البنك المدمج عن ترخيصه ويتخذ إسما جديدا عادة يكون المؤسسة الدامجة أو الحائزة، وتضاف أصول وخصوم البنك المدمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج"². يعرف أيضا بأنه "تحرك جماعي نحو التكتل والتعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج"³.

من هذا المنطلق فإن الاندماج المصرفي يعني أنه عملية انتقال البنك من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل وتحقيق ثلاثة أبعاد هي:⁴

- المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء، و ذلك باستفادتهم من خدمات مصرفية عالية الجودة و بتكاليف أقل، نظرا لاكتساب المصرف الجديد قدرات بشرية عالية الكفاءات الإنتاجية وتوليد إدارات تمويلية جديدة وخلق النفوذ وزيادة كفاءة الاستثمار و التوظيف و الربحية؛
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار و العائد و إدارة الموارد و الدخل الجديد بكل أكثر فعالية؛

¹ - أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 33.

² - زهية بركان، الاندماج المصرفي بين المسؤولية واتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جمعة حسبية بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 02، ص: 175.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

³ - المرجع نفسه، ص: 55.

- إجلال كيان إداري جديد أكثر خبرة يؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، و من ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا .

1-3 أنواع الاندماج المصرفي:

1-3-1 الاندماج الرئيسي:

هو الإندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح هذه الفروع الصغيرة امتدادا للبنك الكبير.¹ و من أمثلة الإندماج الرئيسي ما تشهده اليوم الساحة الوطنية من إنشاء فروع لبنوك أصلية مقرها في العاصمة، وهذه الفروع متواجدة عبر مختلف ولايات الوطن .

1-3-2- الإندماج الأفقي:

يتم هذا النوع من الإندماج بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار و الأعمال أو البنوك المتخصصة وغيرها، لأنه في هذه الحالة يمكن الاستفادة من وفورات الحجم.²

تقوم الحكومات بمحاربة هذا النوع من الإندماج أو تنظيمه على الأقل لأن لها تأثير سلبي على المنافسة، فانخفاض عدد البنوك العاملة في صناعة معينة مع وجود عملية اندماج أفقي بينها قد يجعل من السهل على المشاركين في هذه الصناعة التواطؤ من أجل الحصول على أرباح احتكارية. و ينظر العديد من الأفراد إلى الاندماج الأفقي على أنه يخلق قوى احتكارية للبنك المدمج مما يمكنه من القيام بممارسات ضد عملية المنافسة، ولذلك توجد في العديد من الدول تنظيمات حكومية لمكافحة الاحتكار و تقدم إليها طلبات الاندماج. و تنظر فيها و يجب أن تثبت فيها قبل إتمام عمليات الاندماج.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص: 161.

² - طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 5.

1-3-4 الإندماج المصرفي بمعايير أخرى:

أ - الإندماج بالابتلاع التدريجي: و يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر و هكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع و الوحدات الخاصة بهذا البنك .

ب - الاندماج بالحيازة و نقل الملكية:

و يتم ذلك من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه،وهنا يتم هذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي في ظل ظروف معينة.

ج - الإندماج بالامتصاص الاستيعابي:

يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها،مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية و عمليات الائتمان و عمليات توريق الديون و المشتقات المصرفية، و يتم ذلك بشكل متتابع حتى يتم قرار الإندماج النهائي.

د - الاندماج بالمزج :

يتم هذا النوع من الاندماج من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، و الكيان المصرفي الجديد يحمل اسم جديد و رقم جديد و علامة تجارية جديدة.

2 - التحول إلى البنوك الشاملة:

1-2 مفهوم البنوك الشاملة:

إن البنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات،وتوظف مواردها و تفتح الائتمان المصرفي و تمنحه لجميع القطاعات.كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى

رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار و الأعمال¹.

2-2 الإطار العام لاستراتيجيات البنوك الشاملة :

تتمحور هذه الاستراتيجيات في العناصر التالية:

2-2-1 المحور الخاص بمحاور التمويل: حيث تقوم البنوك الشاملة في العديد من الأنشطة في مجال

تنويع مصادر التمويل من أهمها:

• إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول يمكن شراؤها و بيعها في أسواق النقد دون الرجوع

إلى البنك الذي أصدرها؛

• الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل سندات تطرح في أسواق رأس المال

أو بالاقتراض من باقي المؤسسات المالية؛

• التوريق: و هو تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق السداد في تاريخ

معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

2-2-2 المحور الخاص بالاستخدامات المصرفية:

يهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب أهمها:

• التنويع في محفظة الأوراق المالية؛

• تنويع القروض الممنوحة؛

• الإقدام على مجالات استثمار جديدة.

2-3 دخول مجالات غير مصرفية : حيث تقوم البنوك الشاملة بإصدار أسهم و سندات نيابة عن

مؤسسات الأعمال، حيث يستطيع البنك أن يمارس أنشطة لا يستطيع ممارستها دون تكوين هذه الشركة

¹- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، بدون تاريخ، ص: 19.

القابضة المصرفية، نظرا لوجود قيود قانونية أو رغبة البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو اعتمادا على أن هناك أنشطة متخصصة يفضل أن تؤدي عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة، كما تقوم البنوك الشاملة أيضا بعملية المتاجرة بالعملة التي بحوزتها في الأسواق الحاضرة .

3 - احتدام المنافسة في السوق المصرفية: ¹ مع تزايد العولمة المالية المصرفية و إقرار اتفاقية

تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية جولة أوروغواي سمة 1994 و تولى منطقة التجارة العالمية تطبيقها منذ أول جانفي 1995، أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي و اتخذت ثلاث اتجاهات هي :

- الاتجاه الأول خاص بالمنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء تعلق الأمر بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية،
- الاتجاه الثاني خاص بالمنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى ،
- الاتجاه الثالث خاص بالمنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية التي تقدم خدمات مصرفية.

4-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نظرا لحدوث تغير كبير في أعمال البنوك و توسع مجالات عملها،أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية و مالية لم تقم بها من قبل.وقد انعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانية البنك،ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمال الخصوم للبنوك.والخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية². و قد امتد هذا الأمر في مجال إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، ليشمل شركات التأمين و صناديق الضمان الاجتماعي. إذ أصبحت منافسا قويا للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما

¹- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص: 45.

²- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 17% و في المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 46% .

5- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

أصبحت البنوك تتعرض للمخاطرة مع تزايد العولمة،و بالتالي صار من الضروري عليها أن تحتاط للمخاطرة بعدة وسائلمن أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات. و قد أقرت لجنة بازل 1988 معيار كفاية رأس المال و أصبح لزاما على كل البنوك الالتزام به كمعيار عالمي يدل على قوة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه.و قد حدد هذا المعيار بـ 8% .

لقد تم إجراء تعديلات على مقررات بازل فيما يعرف ببازل 2 . و هذا الإطار الجديد يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية،ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد و شامل لكفاية رأس المال يركز على تحقيق الأهداف الرقابية التالية¹:

-الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛

-الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛

-تكوين وسيلة شاملة للتعاون مع المخاطر .

يركز الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال على استيعاب المخاطر

المتأصلة في كل المجموعة المصرفية و كذا توفير الأمان و السلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة

مصرفية ضمن المجموعة.

6- خصخصة البنوك:

تعتبر خصخصة البنوك أحد نواتج العولمة،وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بالتحديد

بعد التحول المتسارع لهذه الدول إلى تطبيق برامج إصلاحية والتحول نحو آليات السوق.

¹- المرجع نفسه ، ص 16 .

تتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي، في ظل المتغيرات المصرفية العالمية و التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني : الآثار السلبية للعولمة على الجهاز المصرفي

1- تزايد حدوث الأزمات بين البنوك :

يمكن القول أنه من أهم الآثار السلبية للعولمة على الجهاز المصرفي، تلك الأزمات التي تعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم. حيث تشير بعض الدراسات أنه خلال الفترة 1970 - 1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. إذ تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و شمال أوروبا و جنوب شرق آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا و دول شرق و وسط أوروبا. و قد حدثت كل تلك الأزمات في ظل قطار العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، بل وامتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في مناطق أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة، ولذلك طرحت تلك الأزمات ضرورة الاحتياط.

لقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة عام 1997، والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة 1970-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية و أزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول، و قد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف 1997 كيف تأثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال و التماذي في الاقتراض الخارجي و إعطاء قروض دون دراسة و ضوابط و الانفتاح على الأسواق المالية العالمية نمما أدى إلى اندلاع الأزمات السابق ذكرها.

2- تزايد أنشطة تبيض الأموال: لقد زادت عملية تبيض الأموال حتى وصل حجم الأموال القذرة التي يتم غسلها في أنحاء العالم إلى 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 06 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي .

يتضمن رصيد الأموال تحويل أرباح الجريمة الاقتصادية إلى شكل يمكن استخدامه و إخفاء أصولها غير المشروعة. فبعد إدخال الأموال المتحصل عليها من الجريمة إلى النظام المالي يتم إخفاؤها من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية المختلفة، وتستثمر في النهاية في شكل أصول مالية¹.

من أهم الأنشطة التي يتم بواسطتها غسل الأموال المتاجرة في المخدرات و الأسلحة المحظورة و الرشاوى و الاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري و القروض المصرفية المهربة و السرقات و تجارة الرقيق والدعارة. و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسل الأموال، حيث تمر هذه العمليات بثلاثة مراحل: الأولى مرحلة الإيداع النقدي و الثانية مرحلة التعميم و الثالثة مرحلة التكامل. مع الأخذ بعين الاعتبار أن غسل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على النشاط الاقتصادي الوطني و العالمي.

3- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

إذا تمت العولمة المالية بشكل كامل، أي تم فتح حساب رأس المال و تزايدت درجة اندماج الأسواق النقدية و المالية المحلية مع الأسواق الخارجية العالمية، فإنه من الراجح أن تفقد الحكومة سيادتها في مجال السياسة النقدية. ففي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا عن أعلى عائد، قد تتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجئ، ويدفع ذلك إلى تخفيض سعر الفائدة في البلدان

¹- إدوارد إينينات و دانييل هاردي و باري جون ستون ، مكافحة غسل الأموال ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2002 ، المجلد 39 ، العدد الثالث ، ص: 44.

الصناعية، و سعيًا لاغتنام ارتفاع سعر الفائدة المحلي في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية مما يؤدي إلى حدوث تضخم¹.

مع تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، إذ أنه مع تزايد حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل، و هذا بتوقع الحركات القصيرة الأجل لسعر الصرف ثابتة مما يؤدي إلى تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال للداخل أو للخارج.

من ناحية أخرى فإنه في ظل تنامي العولمة المالية و المصرفية، فإن الاقتصاد سيقع في يد المضاربين العالميين، و بالتالي البنوك المركزية في العالم لو اجتمعت كلها لعجزت عن اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين. وأن أقصى ما يمكن أن تجمع هذه البنوك المركزية حوالي 14 مليار دولار يومياً مقارنة بحوالي 800 مليار دولار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق².

4- المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية و الإسلامية:

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية، أدى إلى خلق نوع من المنافسة من المصارف العالمية و المصارف المحلية ومنها المصارف الإسلامية والتي لا تزال مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظراً لمحدودية أحجامها و ضعف إمكانياتها الاقتصادية و تواضع خدماتها مقارنة بالمصارف الأجنبية. إذ و جدت هذه الأخيرة سهولة كبيرة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من المصارف المحلية الإسلامية، و ذلك بسبب فارق الإمكانيات و توافر التقنيات الحديثة المتقدمة.

إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي يوجد فيها مصارف إسلامية، مكن الأولى من تحريك

¹- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 6-8.

²- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

الأموال وفقا لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار. دون مراعاة الضوابط التي تلتزم بها المصارف الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تحتاج في الغالب إلى وقت كاف حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة حتى تكون على صلة دائمة.

ثم إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الإسلامية مما يضعف دور هذه الأخيرة في الاستثمار.

تواجه المصارف الإسلامية عبر العالم و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تبعها من تفجيرات لتنظيم القاعدة تحديات كبيرة، و لعل هذه الأحداث كانت النقطة التي استغلتها المصارف الأجنبية لتشويه صورة المصارف الإسلامية.

خلاصة الفصل الأول:

إن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بل هي نتاج لتطور تاريخي. و لا يزال مفهومها هشاً حتى في المجال الاقتصادي، وهي تسعى إلى الانتقال من دائرة التبادل الرأسمالي و توسيع السوق إلى دائرة الإنتاج و تطوير الكيانات المصرفية.متخذة المنظمات و الاتفاقيات الدولية و المؤسسات المالية و النقدية و العقوبات الاقتصادية و شبكة الانترنت و الإعلان وسيلة لها.

بما أن كل نشاط اقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المصرفي، فقد كان الاندماج المصرفي و التحول نحو البنوك الشاملة من أهم نتائج العولمة المالية و المصرفية. هذا ناهيك عن الآثار السلبية و الإيجابية على الجهاز المصرفي، و فيما يتعلق بالآثار السلبية على بلدان العالم عموماً و البلدان النامية خصوصاً خاصة فيما يتعلق بإضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في سياستها النقدية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية و أدواتها وعوامل نجاحها.

تمهيد:

يمكن النظر إلى السياسة النقدية على أنها مصفوفة، تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية التي لها صلة بالنقود ودورها في الاقتصاد. و في الجانب الآخر على الخطوات التي تتبعها السلطات النقدية لتحقيق جملة من الأهداف بواسطة مجموعة من الأدوات وتقوم بالإشراف عليها هيئة مكلفة بذلك.

فمن جهة عن ماهية السياسة النقدية التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق التوازن في سوق الإنتاج و النقد والحفاظ على المستوى العام للأسعار وكذلك القنوات التي يتم من خلالها انتقال اثر السياسة النقدية؟ومن جهة آخر نتساءل عن الأدوات المستخدمة من اجل تحقيق مختلف أهدافها والعوامل المؤدية إلى نجاحها، وهذا ماسوف يكون مجالاً لبحثنا في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية. وللوقوف على ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية وأسسها واتجاهاتها وقنوات إيلاغها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريفها و أسسها، اتجاهاتها

1-تعريف السياسة النقدية:

لقد اختلفت تعاريف السياسة النقدية اختلافا واضحا، إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها ولذلك سنكتفي ببعض المفاهيم لها.

التعريف الأول: "السياسة النقدية هي العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".¹

التعريف الثاني: "السياسة النقدية هي مجموع القرارات المتخذة من طرف الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".²

التعريف الثالث: "السياسة النقدية هي الإستراتيجية المتلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يسمح للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار".³

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز العناصر المكونة للسياسة النقدية، و التي تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتغير مع الوقت و بتغير الوضع و أهداف السياسة الاقتصادية . هذه العناصر

¹ - J. Pierre Pettat, Monnaie, Institution financière et politiques monétaires, 4^{ème} édition, economica, 1987, P : 277

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في الضريبات و السياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2004، ص: 12

³ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص : 39.

تتمثل في مجموع أدواتها و قنوات انتقالها و أهدافها و إحداث أي أثر على الاقتصاد يكون من خلال استقرار المستوى العام للأسعار و معدلات الفائدة .و كل هذا في ظل وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية و المتمثلة في السلطات النقدية (البنك المركزي مثلا).

2- الأساس الفكري للسياسة النقدية:

لقد مرت السياسة النقدية في مسار صياغتها الحديثة عبر عدة نظريات اقتصادية يمكن إرجاعها إلى ثلاث نظريات اقتصادية هي:

2-1 النظرية النقدية التقليدية:

لقد اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، و أن النقود بصفقتها وسيط للتبادل ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها.

من هنا ركز التقليديون اهتماماتهم على العلاقة التي تربط كمية النقود من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، على أساس أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار. و قد ظهرت هذه النظرية في القرن 19، عندما كان يسيطر قانون ساي للأسواق على النشاط الاقتصادي، حيث يرى أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق قوته الشرائية. وفقا لهذا التحليل قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية¹ :

- **ثبات حجم المعاملات:** تفترض هذه النظرية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي مرتبط بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها. أي أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي بل هي وسيط للمبادلات فقط ؛

¹- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط 3 ، 2005 ، ص، ص: 55، 56.

• **ثبات سرعة دوران النقود:** و يقصد بها متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية في فترة زمنية معينة.

تنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود. و هذه العوامل تتمثل في درجة كثافة السكان و تطور عادات التعاملات المصرفية و مستوى تطور و تقدم الجهاز المصرفي و الأسواق المالية و النقدية و كل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير؛

• **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود:** و هذا الافتراض معناه أن أي تغير في كميات النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار و العكس.

أهم من أخذ بهذا التحليل و استخدمه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر. هو الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

لقد أخذت هذه النظرية شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (صيغة كامبريدج) .

2-1-1 معادلة التبادل لفيشر¹:

"فيشر" في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة. و تقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجرى بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات. و يترتب على ذلك أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات التي تم تبادلها بها ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تساوي قيمة السلع و الخدمات عدد

¹- فيشر اقتصادي أمريكي 1867- 1947، تم صياغة هذه المعادلة سنة 1911 و تعد من أبرز أعماله بالإضافة إلى الأرقام القياسية.

المعاملات في تلك اللحظة T مضروبا في معدل سعر المعاملات P. و على ذلك فإن القيمة PT ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V و يتم التعبير عن هذه المعادلة رياضيا كما يلي¹ :

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

حيث: M: عامل خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي؛

T: دالة في مستوى الدخل؛

طالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام التام، فإن T تعتبر ثابتة في الأجل القصير.

V: ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى، لأنها تعتمد على عوامل فنية. و على ذلك

يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما هو موضح في المعادلة رقم (2)

$$P = MV/T \dots\dots\dots (2)$$

يتضح من المعادلة رقم (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، و أن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود. أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من V و T.

لتحقيق التوازن في سوق النقد لا بد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي:²

$$M_s = M_d \dots\dots\dots (3)$$

حيث يمثل كل من M_s و M_d عرض النقود و الطلب عليها على التوالي. و بهذا يصبح بإمكاننا

استخدام المعادلة رقم (2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة أي :

$$M_d = M_d / P = (1/V) T \dots\dots\dots (4)$$

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية – البنوك التجارية . البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 ، ص: 82.

² - بن حمود سكيبة ، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة و الإعلام ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2006 ، ص: 237.

يتضح من المعادلة رقم (4) أن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب عكسياً مع V و T ، طالما يفترض ثبات كل من V و T في الأجل القصير لذلك فإن M_d يبقى عند مستوى الثبات. فإذا حدث خلل في التوازن في سوق النقود بسبب الزيادة في عرضها عندئذ يصبح M_d أكبر من M_s ، وإذا حدث العكس فإن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تزداد و يأخذ مستوى السعر بالانخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقود.

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة هي¹ :

- عدم صحة افتراضاتها لأنه يصعب تصديق ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود؛
- لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة لأنها ظاهرة حقيقية،
- أن العلاقة بين كميات النقود و المستوى العام للأسعار ليست دائماً طردية ؛
- أهمل هذا التحليل الجانب النقدي، واعتمد على الإنتاج بحيث اعتبر أن النقود ليست سوى وسيط للتبادل فقط و هذا غير صحيح ؛
- تعتبر كمية النقود عامل من العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود، كما أن زيادة النقود لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.

2-1-2 معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

لقد استندت هذه النظرية على جماعة من أساتذة مدرسة كامبردج للاقتصاد السياسي التي أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى المدرسة، وتقوم هذه المعادلة على أساس أن العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، تحليل الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص: 60-61 .

الأفراد في ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل و أخيرا على المستوى العام للأسعار. فالتأثير على الأسعار من خلال كميات النقود يكون وفق هذه النظرية تأثيرا غير مباشر عكس نظرية كمية النقود لفيشر.

يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة بالشكل التالي :

$$M_d = KY \dots\dots\dots (5)$$

حيث Y : تمثل الدخل القومي

K : معامل التناسب

بالتعويض في المعادلة رقم (3) نحصل على:

$$M = KY \dots\dots\dots (6)$$

تشير المعادلة رقم (6) إلى أن أثر التغير في الأرصدة النقدية الحاضرة على المستوى العام للأسعار يتجلى من خلال وجود علاقة عكسية بين K و Y عند افتراض ثبات كمية النقود و هذا ما توضحه المعادلة رقم (7)

$$M = KY \Leftrightarrow Y = M (1/K) \dots\dots\dots (7)$$

أي أن نسبة ما يحتفظ به الأفراد يتناسب تناسبا عكسيا مع الدخل النقدي. وعند التعبير عن الدخل الحقيقي الكلي بالمعادلة رقم (8) يصبح بالإمكان كتابة المعادلة (6) كالآتي¹ :

$$Y = Y/P \dots\dots\dots (8)$$

$$M = KPY \dots\dots\dots (9)$$

حيث M : حجم الدخل الحقيقي و P :المستوى العام للأسعار و Y : الدخل النقدي القومي .

¹- ضياء مجيد الموسوي الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89.

إن التغير في هذه المعادلة هو تعويض الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات و بتعويض سرعة دوران النقود بالطلب عليها.

خلاصة القول أن معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة حاولت أن تتعد عن التسليط و النقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات و معظم هذه الانتقادات كانت محور انتقاد معادلة فيشر .

2-2 النظرية الكنزوية:

بعد أن تعرضنا بالدراسة و التحليل إلى النظرية النقدية التقليدية و بينا أسباب فشلها، سنتطرق إلى النظرية النقدية الكنزوية التي جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز¹. وجاءت هذه النظرية لتحل مشكلة الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، حيث ظهرت أكثر حدة في نهاية الحرب العالمية الأولى و انكشفت أكبر في أزمة الكساد العالمي.

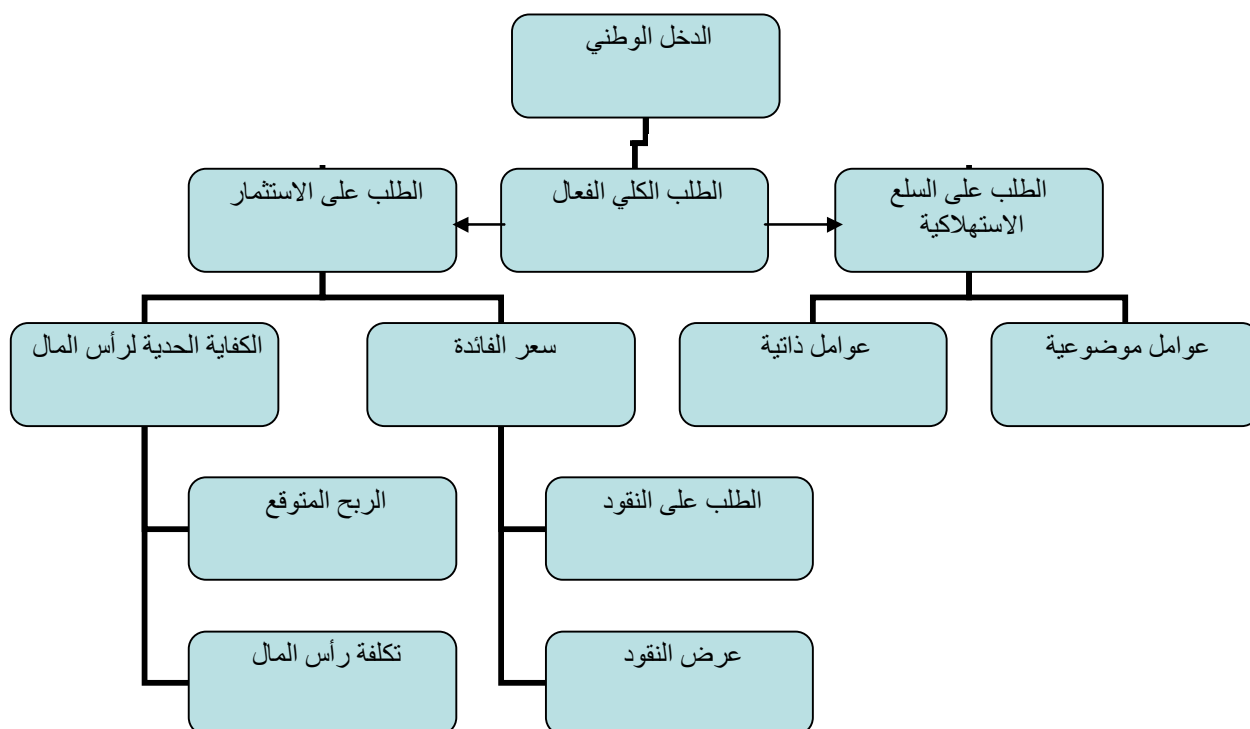
يقوم هذا التحليل على فرضيات مفادها أن أثر النقود على مختلف النشاطات الاقتصادية، يكون على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية عكس التحليل التقليدي. فقد قام كينز في بداية الأمر بدراسة و تحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، و استخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي، حيث اهتم في بداية الأمر بدراسة الطلب على النقود و أسباب الاحتفاظ بها. كما اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال بتغير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن الإنتاج و حجم التشغيل و من ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما :

الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية. فالطلب على الأولى يتوقف على

¹ - كينز مفكر اقتصادي و هو زعيم المدرسة الكنزوية (1883 - 1964) من أهم أعماله كتاب النقود و المالية الهندية سنة 1913 كما كان إداريا في وزارة الأعمال الهندية ثم في الخزينة العمومية ، ألف كتاب الإصلاح النقدي عام 1923 و كتاب النظرية العامة في الاستخدام و النقد و الفائدة عام 1936.

عوامل ذاتية و موضوعية، في حين الطلب على الثانية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة و المخطط التالي يوضح نموذج كينز المبسط .

شكل رقم 1 : نموذج كينز المبسط



المصدر: بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره، صفحة: 36

من أجل تحليل النظرية النقدية الكينزية نرى من الضروري مناقشة دالة الطلب على النقود و مدى حيادية هذه الأخيرة ، و العلاقة بين الاستثمار و الادخار و الدخل و أخيراً تحليل مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة.

1-2-2 الطلب على النقود :

1-1-2-2 الطلب على النقود من أجل المبادلات¹.

يقصد بدافع المبادلات رغبة الأفراد و المؤسسات الاقتصادية في الاحتفاظ بقدر معين من بالنقود في شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية ، و هذه النفقات تتمثل في شراء المواد الغذائية و

¹ - ضياء مجيد الموسوي الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 104.

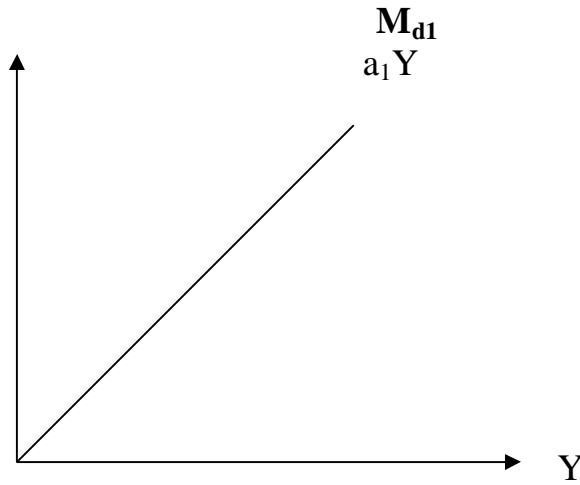
استخدام المواصلات ... إلخ بالنسبة للأفراد و دفع أجور العمال و شراء المواد الأولية ... إلخ بالنسبة للمنتجين. و يتوقف حجم الطلب على النقود من أجل المبادلات على الدخل و يمكن اعتبار أن الطلب على النقود من أجل المبادلات هو دالة تابعة في الدخل الوطني أي :

$$M_{d1} = f (Y) = a_1 Y \dots\dots\dots (1)$$

حيث a_1 : النسبة المحتفظ بها من النقود

M_{d1} : الطلب على النقود من أجل المبادلات:

شكل رقم 2: منحنى الطلب على النقود من أجل المبادلات



المصدر: صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2 ، 1991، ص 224.

2-1-2-2 الطلب على النقود من أجل الحيلة و الحذر :

يحتفظ الأفراد و المؤسسات بأرصدة نقدية تتجاوز ما يحتاجونه في صفقاتهم اليومية لمواجهة الإنفاق المتوقع¹. و يعتمد حجم الطلب على النقد بدافع الحيلة و الحذر على عوامل كثيرة، غير أن الدخل يعتبر المحدد الأساسي لها. لذا فالطلب على النقد من أجل الحيلة و الحذر هو دالة تابعة للدخل

$$M_{d2} = f (Y) = a_2 Y \dots\dots\dots (2)$$

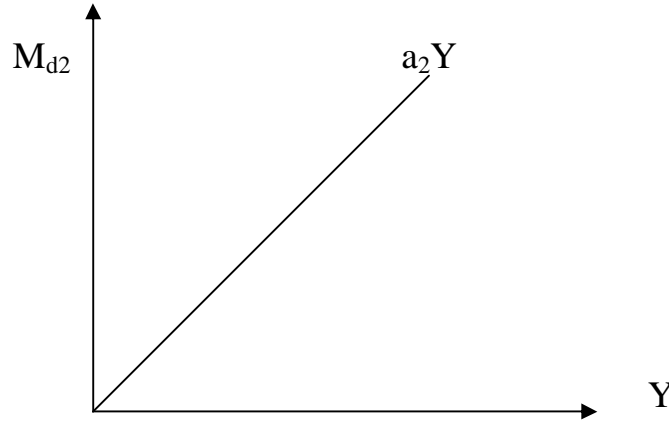
حيث a_2 : النسبة المحتفظ بها من النقود

¹- صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

M_{d2} : الطلب على النقود من أجل الحيطرة و الحذر

Y : الدخل

الشكل رقم 3: منحنى الطلب على النقود من أجل الحيطرة و الحذر



المصدر: صخري عمر، مرجع سبق ذكره ، ص: 230

2-2-1-3 الطلب على النقود من أجل المضاربة:

يقصد بالمضاربة عملية شراء و بيع الأوراق المالية من أسهم و سندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. وتتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. فإذا ما توقع المضارب انخفاض أسعار هذه الأخيرة فإنه سيتخلص من الأوراق المالية و يبيعها و يحتفظ بالنقود بدل السندات، و يحصل العكس تماما إذا توقع ارتفاع أسعار السندات إذ في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية سائلة .

يعتقد الاقتصادي كينز بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال، "إذ يقول عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا، عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع، أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما انخفضت و أنه لا بد من انخفاض أسعار الفائدة أي ارتفاع أسعار السندات".

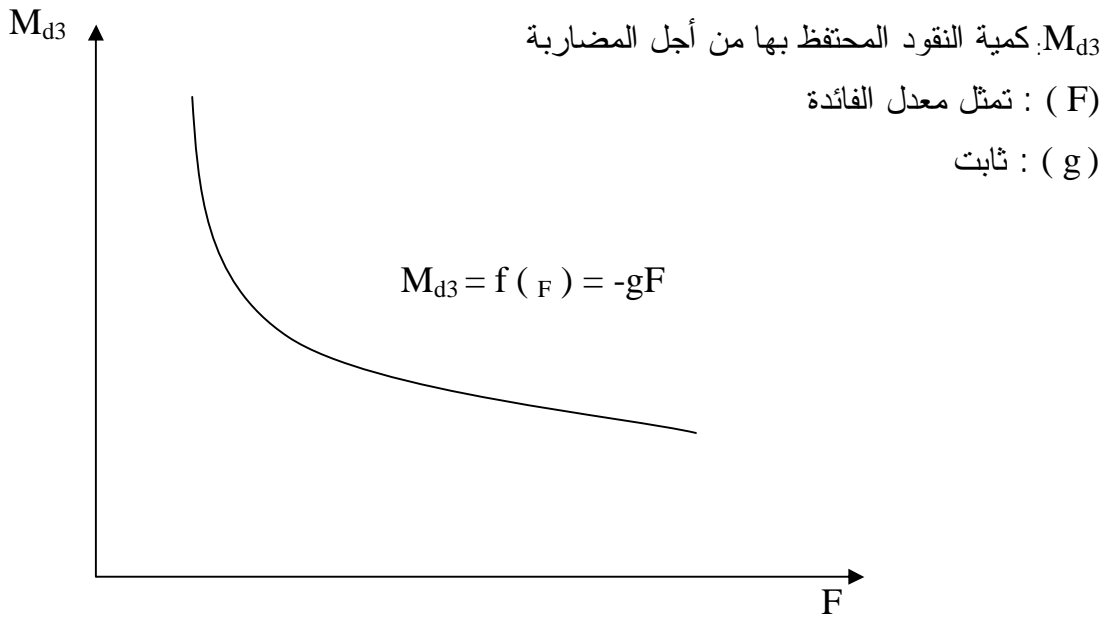
فهنا يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في ارتفاع أسعارها فيما بعد و من ثم تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين قيمة شراء السندات و بيعها إن صحت توقعاتهم¹ .

إذن فكمية النقود المحتفظ بها حسب كينز من أجل المضاربة مرتبطة عكسيا بسعر الفائدة و

$$M_{d3} = f (F) = -gF \dots\dots\dots (3) \quad \text{يمكن تحديد ذلك رياضيا كما يلي}^2:$$

و الشكل التالي يبين ذلك :

الشكل رقم 4 : منحنى حجم الطلب على النقود من أجل المضاربة



المصدر: صخري عمر، مرجع سبق ذكره ، ص: 232

2-2-2-2-مدى حيادية النقود: سوف نوضح اثر تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي بالزيادة أو

بالنقصان على النشاط الاقتصادي النقاط التالية3:

2-2-2-1 أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود

عن طريق دخوله السوق المفتوحة للأوراق المالية، يقوم الأعوان الاقتصاديون بإنفاق هذه الكمية من

¹- ضياء مجيد الموسوي الاقتصاد النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 123

²- صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 232

³- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 36-40

النقود المتاحة في شراء سندات أو أي أصول أخرى تعود عليهم بالفائدة، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها و من ثم انخفاض سعر الفائدة، و هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى تشجيع الأعوان الاقتصاديين على حيازة كمية أكبر من النقود. و النتيجة أن زيادة كمية النقود من منظور كينزي سيترتب عليها انخفاض في سعر الفائدة.

2-2-2-2 أثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار:

إن ارتفاع كمية النقود سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار و سبب ذلك هو انخفاض تكلفته و توقع الحصول على المزيد من الأرباح، و منه توجد علاقة عكسية بين سعر الاستثمار و سعر الفائدة.

2-2-2-3 أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل: إن أي زيادة في الاستثمار من شأنها أن تزيد في حجم الدخل الوطني، فانخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، فينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف (مضاعف الاستثمار)¹.

2-2-2-4 أثر تخفيض كمية النقود:

إن دراسة أثر انخفاض عرض النقود على مستوى توازني معين من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية السابقة. فإذا لجأ البنك المركزي إلى تخفيض عرض النقود فالأعوان الاقتصاديون في هذه الحالة لا يستطيعون الحفاظ على كمية النقود التي بحوزتهم عند سعر الفائدة الجاري، و هذا معناه لا يستطيعون إقراض ما يرغبون فيه عند هذا السعر و من ثم يحاول الأعوان الاقتصاديون تحويل جزء من هذه السندات التي بحوزتهم إلى سيولة نقدية، فيزداد عرض السندات للبيع و ينخفض سعرها و بالمقابل ترتفع أسعار الفائدة.

¹ - أنظر الصفحة الموالية

2-2-3- نظرية الاستثمار والدخل: سوف ندرس العلاقة بين الاستثمار والدخل ونظرية مضاعف الاستثمار من جهة أخرى.

2-2-3-1- العلاقة بين الاستثمار و الادخار والدخل:

لقد قام كينز بوضع علاقة بين هذه المتغيرات وذلك في شكل معادلة ممثلة فيما يلي:¹

$$Y = Q \dots\dots\dots (1)$$

$$Y = C+I \dots\dots\dots (2)$$

$$I = Y - C \dots\dots\dots (3)$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots (4)$$

$$S = Y - C \dots\dots\dots (5)$$

حيث تمثل: Y: الدخل و Q: تمثل الإنتاج و I: تمثل الاستثمار و C: تمثل الاستهلاك و S: تمثل الادخار

من المعادلة (3) و (5) نستنتج أن $S = I$ فأى زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار

و توصل كينز إلى أن الاستثمار يؤثر مباشرة في الادخار عكس التقليديين و ذلك من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار .

2-2-3-2 نظرية مضاعف الاستثمار:

إن التغير في كمية النقود من منظور كينزي يؤثر على الاستثمار و الذي بدوره يحدد مستوى

الدخل و الإنتاج و التشغيل عن طريق ما يسمى بالمضاعف. و تقوم هذه الفرضية على أن دالة

الاستهلاك معلومة و محددة و عليه فإن مستوى الدخل يتوقف على حجم الاستثمار فإذا كان الاستثمار

كبيراً عند مستوى منخفض من سعر الفائدة كان حجم الدخل مرتفعاً و العكس صحيح. و سنوضح ذلك

رياضياً كما يلي:²

حيث تمثل:

¹- العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص، ص: 223، 224

²- العيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره ، ص: 225.

$$dy = T dI \dots\dots\dots (1)$$

$$T = dy / d I \dots\dots\dots (2)$$

$$Y = C + I$$

$$dy = d C + d I \dots\dots\dots (3)$$

$$d I = dy - d C \dots\dots\dots(4)$$

dy : الزيادة في الدخل

dI : الزيادة في الاستثمار

T : مضاعف الاستثمار

d C : تمثل الزيادة في الاستهلاك

و بقسمة طرفي المعادلة (4) على dy نحصل على :

$$d I / dy = 1 - (d C / dy) \dots\dots\dots (5)$$

$$dy / d I = 1 / (1 - (d C / dy)) \dots\dots\dots (6)$$

و بقسمة طرفي المعادلة (1) على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة الأخيرة لمضاعف

$$T = 1 / (1 - mpc) \text{ الاستثمار}$$

حيث يمثل mpc الميل الحدي للاستهلاك ، و لدينا الميل الحدي للادخار يساوي (1 - الميل الحدي

للاستهلاك) ، إذن المضاعف هو مقلوب الحدي للادخار.

2-2-3-3 العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال :

تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة العنصرين الأساسيين في تحديد حجم الاستثمار. و من

البديهي أن المنظمين و رجال الأعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على

عائد، أي أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف أساسا على أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي

الذي سوف يحصلون عليه من خلال قيامهم باستثمار معين، ولتبيان ذلك رياضيا نتبع الخطوات التالية:

نرمز للأرباح المتوقعة لأصل ما بالرمز K ، و نفرض أن المستثمر يحصل عليها في شكل دفعات سنوية و لذلك فالأرباح المتوقعة هي $K_1+K_2+K_3+....+K_n$ ، و إذا كانت r هي سعر الفائدة السائد في السوق و n هي فترة حياة الأصل فإن E تعبر عن قيمة الأصل الحالية للاستثمار¹.

$$E = K_1/(r+1) + K_2/(r+2)^2 + + K_n/(r+2)^n$$

طالما أن قيمة الأصل تزيد عن عرض أو نفقة الإحلال فإن المستثمر يقدم على الاستثمار. أي أنه يقارن بين القيمة الحالية في هذا الاستثمار على النحو الذي سبق توضيحه و بين النفقة الضرورية للحصول على الأصل و التي تسمى تكلفة الإحلال.

2-2-4 تقييم النظرية النقدية الكينزية :

2-2-4-1 من حيث إيجابياتها :

- كان للفكر الكينزي أكبر أثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات و الظواهر الاقتصادية ؛
- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد النقدي بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما؛
- عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت و بين السياسة الاقتصادية؛
- قدم تحليلا اقتصاديا متميزا واستطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل و التشغيل؛
- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي؛
- توصل كينز إلى أن الاقتصاد لا يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل فقط و إنما يتحقق عند مستويات أدنى من ذلك.

¹- العيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره ، ص: 228

2-4-2-2 من حيث سلبياتها:

- لقي كينز معارضة و نقدا شديدين في بناء نموذج التحليلي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك، فتحليله كان مرتبطا بها و لكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الإطلاق من غير هذه الظروف، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم؛
- تعرض النموذج الكينزي لانتقادات كان سببها المباشر ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، تمثلت على الخصوص في معاشة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب، الشيء الذي مهد لظهور نظرية جديدة تعرف بالمدرسة النقدية المعاصرة.

2-3 النظرية النقدية المعاصرة :

بعد التطرق لأهم ما جاءت به النظرية التقليدية و النظرية الكينزية في تحليلهما للأزمات الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، و فشل كلا النظريتين في الحد من الأزمات جاءت النظرية النقدية المعاصرة بزعمارة ميلتن فريدمان¹. الذي يرى أن النقود يتم الاحتفاظ بها حالها في ذلك حال أي سلعة معمرة أخرى، و في إطار نظريته لثروة اعتبر أن النقود جزءا من هذه الثروة و بالتالي فان الاحتفاظ بالنقود يرتبط بكلفة الاحتفاظ بها و كذلك بالمنافع التي تتولد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.² و المدرسة النقدية المعاصرة هي امتداد للفكر التقليدي لكن في ثوب جديد و بأدوات تحليلية أكثر نجاعة و واقعية .

2-3-1 فرضيات النظرية النقدية المعاصرة :

لقد اعتمد فريدمان في تحليله على فرضيات متمثلة في ما يلي³:

- استقلال كميات النقود (عرض النقود) على الطلب على النقود؛
- استقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها ؛

¹- ميلتن فريدمان ، بروفييسور في جامعة شيكاغو ، نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976، توفي سنة 2006.

²- فلي حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ط 1، 2006، ص: 164.

³- صخري عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود ؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات.

الأصول المكونة للثروة عند فريدمان ليست النقود وحدها بل تتعدها لتشمل أيضا الأسهم و السندات و الأصول الطبيعية المتمثلة في رأس المال المادي كالآلات و العقارات و رأس المال البشري. و الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود عند فريدمان تتجلى في المعادلة التالية:

$$M = f (P, R b , Re , 1/P, d P/dt, W, U) \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل كل من :

M: كمية النقود و تساوي أيضا عائد عناصر الثروة المختلفة،

P: المستوى العام للأسعار،

R b: العائد المتحصل عليه من حيازة السند،

Re: العائد المتحصل عليه لحيازة الأسهم،

d p/dt: يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة إلى الزمن ،

W: الثروة الكلية ،

U : العائد من رأس المال البشري ،

كمية النقود / السعر = الناتج

لقد عبر فريدمان عن معادلة دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي :

$$M / P = f (P, R b , Re , 1/P, d P/dt, W, U) \dots\dots\dots (2)$$

من هذه المعادلة الأخيرة يمكن أن نصل إلى معادلة النظرية الكمية بضرب طرفي

المعادلة في مقلوب الدخل (1/Y) ، فإذا كانت كمية النقود M/Y هي دالة (التغير في عائد

عناصر الثروة/الدخل) ، و هذه الدالة تساوي مقلوب معدل سرعة التداول للتغير في عناصر الثروة، أي أن M/Y تساوي مقلوب سرعة تداول التغير في عائد عناصر الثروة مضروباً في M عبر فريدمان عن معادلة النظرية الكمية بالمعادلة التالية :

$$M / Y = 1/V (R b , Re , 1/P, d P/dt, W, U) \dots\dots\dots (3)$$

$$Y = V (R b , Re , 1/P, d P/dt, W, U) M \dots\dots\dots (4)$$

V : ترمز إلى سرعة دوران الدخل و منه يمكن الوصول إلى حساب الطلب الكلي على النقود بدلالة طلب الأفراد و رجال الأعمال. والمعادلات السابقة تعبر عن دالة الطلب عليهما و بالتالي تعبر عن دالة الطلب الكلية على النقود.

2-3-2 تقييم النظرية النقدية المعاصرة :

2-3-2-1 من حيث إيجابياتها:¹

- تقوم النظرية النقدية المعاصرة على عدم افتراض التشغيل الكامل، أي أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير ليس كمية ثابتة كما يرى التقليديون؛
- يرى أنه طالما الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليها زيادة الدخل و التشغيل. و يبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى التشغيل الكامل و ترتفع حينها الأسعار؛
- يذهب فريدمان صراحة إلى الاهتمام بدور و أهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تواجه الدول ؛
- اعتبر أن المتغير الحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) مضافاً إليها الأسعار و العوائد الأخرى الناشئة على الاحتفاظ بالثروة بدرجة أقل الأذواق و ترتيب الأولويات.

¹ - شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، لبنان ، ط5 ، 1985، ص ، ص : 313، 314 .

2-2-3-2 من حيث سلبياتها:

• أهملت المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة، فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس

له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات ؛

• صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعترضها كثير من الصعوبات نوجزها فيما يلي :

- اعتمادها على العديد من المتغيرات ؛

- صعوبة حساب هذه المتغيرات (عائد رأس المال البشري ، متغيرات الأذواق ...) ؛

- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العملي؛

- هي صورة معدلة و موسعة لمعادلة التبادل لفيشر و مارشال؛

- تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، و بذلك أمكن وصفها

بالنظرية المعالجة و المفسرة للأوضاع الاقتصادية السائدة بطريقة علمية بحتة.

2-4 نظرية التوازن الاقتصادي العام : جاءت هذه النظرية في ظل أوضاع و ظروف اقتصادية

مختلفة، و كذلك من أجل الدفاع عن آراء و مبادئ كينز. فوضع الاقتصاديان " هيكس و هانس" نموذجا

سمي بنموذج التوازن الاقتصادي العام. حيث يهدف هذا النموذج إلى تحقيق مستوى التوازن العام أخذا

بعين الاعتبار متغيرين أساسيين لأهداف التوازن هما: الدخل و سعر الفائدة في آن واحد عن طريق

ربطهما بدوال الادخار و الاستثمار من جهة و عرض النقود و الطلب عليها كمتغيرات متبادلة و أنية

من جهة أخرى. و لشرح نموذج التوازن الاقتصادي العام نتبع الخطوات التالية:

- توضح المرحلة الأولى شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات ؛

- توضح المرحلة الثانية شرط التوازن في سوق النقد ؛

- توضح المرحلة الثالثة و الأخيرة شروط التوازن في سوقي الإنتاج و النقد معا.

2-4-1 التوازن في سوق السلع و الخدمات : إن شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار. و حتى يستمر هذا التوازن لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين :هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار، و سعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار.

لإيجاد التوازن بين الادخار و الاستثمار باستخدام العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة نتبع الخطوات

التالية¹:

بما أن الاستثمار هو دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة فإنها تأخذ الشكل التالي :

$$I = I_0 - K.R \dots\dots\dots(1)$$

حيث :

I: الاستثمار ، **R** : سعر الفائدة، **K** : معامل سعر الفائدة مع **K** أكبر من 0 ، **I₀** : ثابت

أما الادخار فهو دالة لمتغير الدخل و هي متزايدة و تأخذ الشكل:

$$S = Y - C (y) \dots\dots\dots (2)$$

لأن :

$$Y = C + I = C + S \dots\dots\dots(3)$$

حيث :

Y: الدخل ، **S**: الادخار ، **C**: الاستهلاك

و عليه :

$$C = a + c Y \dots\dots\dots(4)$$

حيث :

¹- بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص: 87 - 90

a: متغير مستقل

بما أن شرط التوازن في سوق الإنتاج هو $I = S$ فإن :

$$Y - C (Y = I_0 - KR) \dots \dots \dots (5)$$

من هذه المعادلة يتضح أنه من الضروري أن يكون كل من سعر الفائدة و مستوى الدخل الوطني عند المستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض و الطلب.

فعند سعر الفائدة R_0 سوف يكون هناك مستو محدد للاستثمار I_0 ، و الذي يمكن التعرف عليه بالنظر إلى منحنى الكفاية الحدية لرأس المال. ولمعرفة حجم الاستثمار يمكننا تحديد مستوى الدخل Y_0 عند مستوى التوازن الذي يحقق التساوي بين الادخار و الاستثمار، و إذا انخفض سعر الفائدة إلى مستوى R_1 سوف يتجه الاستثمار إلى الارتفاع إلى المستوى I_1 و الذي يؤدي بدوره إلى مستوى توازن جديد للدخل Y_1 من خلال مضاعف الاستثمار و بتكرار هذه العملية يتم الحصول على جدول كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة و مستوى الدخل التوازني.

يطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم منحنى IS^1 .

2-4-2 التوازن في سوق النقد: إن التوازن في سوق النقد يتحقق بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها،ولما كان عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرار السلطات النقدية لذلك يفترض ثباته لفترة زمنية قصيرة . و من ثم كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات أسعار الفائدة أما الطلب على النقود فيتوقف على متغيرين هما الدخل و سعر الفائدة و منه يمكن تحديد التوازن في سوق النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل و سعر الفائدة و يمكن تحديد ذلك رياضيا كما يلي:

$$M_0 = M_d \dots \dots \dots (1)$$

حيث : M_0 : عرض النقود، M_d : الطلب على النقود

¹ - أنظر رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2002، ص: 112.

و لما كان :

$$M_d = L_1 (Y) + L_2 (R) \dots\dots\dots(2)$$

$$M_d = L (Y . R) \dots\dots\dots(3)$$

أي أن :

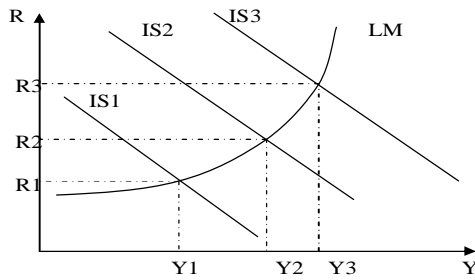
$$M_d = M_o = L (Y . R)$$

حيث تشير هذه المعادلة إلى أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن في سوق النقد، و يطلق على هذه المعادلة منحنى LM^1 .

حيث : L : الطلب على النقود ، M : عرض النقود و يتحقق التوازن في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق الإنتاج حيث يتحقق في المدى الطويل.

2-4-3 التوازن في سوق الإنتاج و النقد: بعد أن قمنا بتحليل شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات و النقد يتضح بأن شرط التوازن الاقتصادي العام يتم من خلال توازن سوق الإنتاج و النقد في الوقت نفسه. أي الجمع بين منحنى IS و LM في منحنى بياني واحد و من إحداثيات التقاطع

نحدد مستوى التوازن للدخل كما هو مبين في الشكل: الشكل رقم 5 : نموذج التوازن الاقتصادي العام



المصدر : بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ،

هناك ثلاث احتمالات لتحقيق هذا التوازن:

¹ أنظر رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

نلاحظ انه بتحقيق التوازن في منطقة مصيدة السيولة يتقاطع IS1 مع LM في النقطة A في مستوى الدخل Y_1 مقابل سعر فائدة توازني R1. وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة. وقد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع IS2 مع LM في النقطة B وعندها يكون الدخل التوازني Y_2 وسعر الفائدة التوازني R2 .

أما المنطقة التقليدية فيتحقق فيها التوازن بتقاطع المنحني IS3 مع LM في النقطة C وعندها يكون سعر الفائدة R3 والدخل Y_3 .

3- اتجاهات السياسة النقدية:

يكون اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهونا بنوع المشكلة الاقتصادية أو الأزمة القائمة وبمحاولة علاجها وفق الحالات التالية:

3-1 السياسة النقدية التقييدية: نفترض أن الاقتصاد وقع في وضع تضخمي تفوق فيه السيولة الحد

المرغوب فيه. ويتطلب إزالة هذه التوترات التضخمية أو منعها من الظهور،¹ وعليه يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتنفيذ سياسته أو ما يسمى السياسة النقدية التقييدية وذلك بتقييد الاتفاق والائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم.²

3-2- السياسة النقدية التوسعية:

عكس الحالة الأولى فالسياسة التوسعية تقتضي عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد إذ يتوجب زيادتها لتنفيذ الصفقات والمعاملات الاقتصادية وتوحي هذه الحالة بوجود قصور أو اختناق في الطلب أي

1- بن دحمان عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ال
تسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997، ص: 68
شمول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر-جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة
2- ماجستير غير منشورة، 2001، ص: 9

وضع تضخمي¹ فإتباع هذه السياسة من طرف البنك المركزي تنتهي إلى تسريع نمو الكتلة النقدية وذلك بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة وهكذا يرتفع حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و التقليل من حدة البطالة.

3-3 السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط

هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية، وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدئ الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل.²

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات الساسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيطي. والتي سنتطرق إليها لاحقا وتتحصر هذه القنوات في:³

1- قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث تؤدي السياسة النقدية التقييدية إلى ارتفاع سعر الفائدة Ir حسب المفهوم الكينزي، ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال (معدلات الإقراض)، وهذا له تأثير على نفقات الاستثمار I التي تنخفض ومن ثم انخفاض الإنتاج Y .⁴

$$M \downarrow \rightarrow Ir \uparrow \rightarrow I \downarrow Y \downarrow$$

¹ - شملول حسينة، المرجع نفسه، ص:9

² - نبي هاني حسين، اقتصاديات البنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص:57

³ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:54، 55

⁴ - علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الثاني، 1996، ص:60

في الحالة العكسية عند اتباع سياسة توسعية فإن معدلات الفائدة الحقيقية تنخفض ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وبالتالي ترتفع نفقات الاستثمار ويزداد الطلب الكلي والإنتاج¹.

$$M \uparrow \rightarrow Ir \downarrow \rightarrow I \uparrow Y \uparrow$$

2- قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم. وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلاد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية. وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي ارتفاع الصادرات ومنه الناتج الوطني.

$$M \uparrow \rightarrow Ir \downarrow \rightarrow E \downarrow \rightarrow X \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

حيث:

X: الصادرات، **E:** الواردات

في حالة إتباع سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني منها في الخارج. وهذا ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية. وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات، فينخفض معدل الناتج المحلي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود. وهي آثار غير مرغوب فيها، وينصح بضرورة مصاحبتها بالسياسات الأخرى لمعالجة أثارها السلبية.

3- قناة أسعار السندات:

ينتقل اثر السياسة النقدية هنا من خلال قناتين هما:

3-1 قناة توبيين للاستثمار: التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبيين (q)، الذي يعرف على أنه نسبة

¹- عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999، ص: 51

القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها.

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها. مما يدفع بأسعارها إلى الهبوط فينخفض q وينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي¹.

3-2 قناة الثروة على الاستهلاك:

مضمونها أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين المتكونة من رأس المال البشري و المادي و الثروات المالية.

كما أن ارتفاع قيمة الأوراق المالية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الثروة المالية، وبالتالي فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع و منه يرتفع الاستهلاك. فعند تطبيق السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية Pe و ينتقل أثر السياسة النقدية.

$$M \uparrow \rightarrow Pe \uparrow \rightarrow W \uparrow \rightarrow C \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

أما في الحالة العكسية فإن :

$$M \downarrow \rightarrow Pe \downarrow \rightarrow W \downarrow \rightarrow C \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

حيث :

W : تمثل الثروة

4- قناة الائتمان : تنقسم إلى قناتين هما:

4-1 قناة الاقتراض المصرفي : تعمل هذه القناة كما يلي :

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان

¹- شمول حسيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17.

المصرفي و هذا ما يرفع من الاستثمار و بالتالي النمو .

$$M \uparrow \rightarrow \text{الودائع} \uparrow \rightarrow \text{القروض} \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

أما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس

4-2 قناة الموازنة : تعمل هذه القناة من خلال الزيادة في المخاطرة و التي يطلق عليها اسم " مخاطرة

الانتقاء السلبي"¹ و التي تعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة

للاقتراض ،و يرجع ذلك إلى سوق انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية. بحيث يؤدي

انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات و الضمانات التي يمكن للمقترضين

تقديمها عند الاقتراض ،إضافة إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك

الشركات مما يزيد من مخاطر إقراضها،خاصة الصغيرة منها و هو ما يحد من استثمار القطاع

الخاص ومنه انخفاض الإنتاج. أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية، ترتفع أسعار الأوراق المالية و

تدعم المؤسسات التي تزيد من استثمارات و بالتالي يرتفع الطلب الإجمالي و في هذه الحالة لا يكون

لمخاطرة الانتقاء السلبي أثر كبير².

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية و أدواتها وعوامل نجاحها

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة ولتحقيق هذه الأهداف

تستعمل السلطات النقدية إحدى أدواتها المباشرة أو غير المباشرة أو الإثنين معاً،وقد تكون هذه السياسة

فعالة إذا توفرت عوامل سوف نذكرها لاحقاً.

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى في الواقع إلى

¹ - علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص: 53.

² - عياش قويدر، مرجع سابق ، ص : 57.

تحقيق أهدافها. و رغم ذلك تبقى للسياسة النقدية أهدافها التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

1- الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تحاول السلطات النقدية التلاعب بها للتأثير على الأهداف الوسيطة، خاصة أن عرض النقود و أسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي، و بالتالي تعرف الأهداف الأولية كحلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة. و هي تتكون من مجموعتين من المتغيرات :

1-1 مجاميع الاحتياطي : تشمل القاعدة النقدية و مجموع احتياط البنوك التجارية و مجموع الودائع

الخاصة. و تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع. أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإجبارية و الاحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك.

2-1 أحوال سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة

في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض .

كما استعملت أحوال سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أحسن العملاء ، و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها¹.

2- الأهداف الوسيطة: عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق رقابتها و إدارتها الوصول

¹- مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية، المفهوم - الأهداف - الأدوات، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص: 125.

إلى بعض أو كل الأهداف النهائية¹. ويشترط في هذه الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية ؛

- إمكانية مراقبتها من طرف السلطات النقدية.

تتمثل هذه الأهداف في :

1-2 المجمعات النقدية : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكميات النقود المتداولة و تعكس قوة

الأعوان الماليين المقبلين على الإنفاق. وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات و مستوياتها، لا بد من

الحديث على الطلب على النقود و عرضها و تحديد بعض المفاهيم و تحديد الإطار المحاسبي للنقود².

1-1-2 الطلب على النقود : يحتفظ الأفراد و المنتجون بالنقود لعدة أغراض بينها في المبحث الأول و

هي (من أجل الصفقات ، الحيلة و الحذر ، المضاربة).

2-1-2 عرض النقود : لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية لا بد من

فهم و تحليل عملية تكون الكتلة النقدية. وهذا ما يتطلب إبراز ثلاثة أنواع من الحسابات هي :

1-2-1-2 المسح أو الوضع النقدي : هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر

بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى.

يهدف المسح إلى المساعدة على تحليل المتغيرات الكلية النقدية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية³.

2-2-1-2 حساب البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي. حيث

يتضمن في جهة الأصول حساب المتحصلات الخارجية و الحقوق على الحكومة و الحقوق على البنوك

التجارية، أما في جهة الخصوم فيشمل العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي و الاحتياطات البنكية و

الالتزامات الخارجية و ودائع الحكومة و الحقوق على البنوك التجارية.

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

² - قدي عبد المجيد، المرجع نفسه ، ص: 64.

³ - النشاشيبي كريم و آخرون ، تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998، ص: 56

2-1-2-3 حساب البنوك التجارية : يتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤشر في تكوين عرض النقد. و في جهة الخصوم يتضمن حساب الودائع بمختلف أنواعها و الالتزامات الخارجية وقروض البنك المركزي. أما في جهة الأصول فيتضمن الاحتياطات و المتحصلات الخارجية والحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي.

2-1-3 المضاعف النقدي: يمكننا أن نعرف عملية تكون الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما ¹:

- التكون الأولي للنقود المركزية: و الذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي اتجاه الجمهور.
- التوسع الثانوي في عرض النقود على البنوك التجارية: التي تتلقى الودائع و تعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفة هذه الودائع حيث يمكن كتابة المعادلات التالية:

$$M_o = MF + D \dots\dots\dots (1)$$

$$RM = MF + R \dots\dots\dots (2)$$

حيث تمثل:

M_o: النقود على أساس أنها مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛

D: الودائع؛

MF: مجموع النقود القانونية؛

R: الاحتياطات المصرفية؛

يمثل المضاعف النقدي النسبة بين النقود و النقود المركزية (القاعدة النقدية) . و يمكن تعريف

المضاعف النقدي بدلالة (معدل التداول النقدي على الودائع) أو (الاحتياطات على الودائع) .

2-2 معدلات الفائدة : إن اختيار معدل الفائدة كهدف وسيطي هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 69، 70.

صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، و من جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية. وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية و خارجية في الوقت نفسه، كما أنه لا يفرض في أي بلد على الإطلاق معدل فائدة واحد على جميع الوكلاء الاقتصاديين. إذ أن العديد منهم يحصل على قروض بمعدلات فائدة أفضل من تلك التي تفرضها الشروط العامة للسوق، وهذا بالتأكيد يشكل عاملاً مشوهاً لمعنى الهدف الوسيط المتعلق بمعدل الفائدة توجد العديد من معدلات الفائدة في اقتصاد متطور و أبرزها هي¹ :

- المعدلات الرئيسية : هي المعدلات التي على أساسها يقرض البنك المركزي مؤسسات الإقراض، كما تحدد على أساسها معدلات الإقراض ما بين المصارف؛
- معدلات السوق النقدي: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات الخزينة ، شهادات الإيداع ...)؛
- معدلات السوق المالي أو المعدلات طويلة الأجل : و هي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة، و تحدد معدلات التمويل في الأجل الطويل.
- معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر، الادخار السكني ...)؛
- المعدلات المسماة مدينة : التي تطبق على القروض الموزعة من قبل الوسطاء الماليين.

2-3 سعر الصرف : إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد، ما إذ أنه بالحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه لتكافئ القدرات الشرائية سواء عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة ،تستطيع السياسة النقدية

¹ - وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت لبنان، ط1، 2000، ص: 202-200.

تساهم في التوازن الاقتصادي العام. حيث أن رفع سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية الأخرى (تخفيض قيمة العملة المحلية)، يؤدي إلى تخفيض التضخم¹.

كما أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع سعر الواردات للعملة المحلية، و بالتالي تقليل الإنفاق على الواردات و هذا يؤدي إلى تحول جزء من هذا الإنفاق على السلع المنتجة .

3- الأهداف النهائية : هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية و النهائية للسياسة النقدية

بشكل خاص و السياسة الاقتصادية بشكل عام هي²:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ؛

- تحقيق معدل عال من النمو؛

- العمالة الكاملة ؛

- توازن ميزان المدفوعات.

3-1 تحقيق الاستقرار في الأسعار : إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم و استقرار

الأسعار ميزة خاصة، من حيث أن آثارها على تقييد عرض النقود من خلال تقييد الائتمان يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات و الأفراد.

3-2 التشغيل الكامل : للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل و تخفيض البطالة عن

طريق تقوية الطلب الفعال. فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

3-3 تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي : إن معدل النمو عند أخذه كهدف للسياسة النقدية ينبغي

التفريق بينه و بين التنمية. فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر و علاج أسبابه و تحسين نوعية الحياة و دعم القدرة على النمو، أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي. و دور السياسة النقدية هو

¹ - وسام ملاك ، المرجع نفسه، ص: 205

² - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 136-142.

تحقيق معدل مرتفع للدخار و التأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الائتمانية. و يجب ألا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم.

3-4 تحقيق توازن في ميزان المدفوعات : يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية و هذا ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل و بالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية:

تشتمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل ،مباشرة وغير مباشرة .

1 - الأدوات غير المباشرة : وتتضمن ما يلي :

1-1 سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة¹ : ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل في السوق النقدية تتأثر بهما،بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار،ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل .

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي ،فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة . الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان ، أو الاحتياطات النقدية . وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي ،مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما .

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم

الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها.مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي

¹-التافه احمد أبو الفتوح ،نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1998،ص ص، 228،229.

يساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون ،وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض ،وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي ،وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة النقدية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها، فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم ،الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء ،وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار ،وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي .كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار ،وهكذا تساهم سياسة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه ،حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي .

2-1 سياسة عملية السوق المفتوحة¹ :

تعتبر هذه السياسة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان .ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي،يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه ، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه . فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه ،وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري ،وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان ،وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها ،وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ،ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع . على العكس من

¹ - التافه احمد أبو الفتوح ،مرجع سابق ، ص ص 230 - 231.

ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بآثار لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية، مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.

هناك أثر آخر لسياسة عمليات السوق المفتوحة، وهو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه السياسة، فعندما يرغب البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها، وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية، مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق. الأمر الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة، وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود. ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض أوراق مالية للبيع، فتتخفض أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق، مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الراج والتضخم وارتفاع الأسعار. وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي ببيع السندات والأوراق المالية.

1-3 سياسة الاحتياطي النقدي: هي إجبار أو إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من

السيولة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي. ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم¹.

ظهرت هذه الأداة في أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعديلات مناسبة في قانون

¹-مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 152

الاحتياطي الاتحادي سنة 1933 و1935. وكان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بدائية أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، لكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية وتتميز سياسة الاحتياطي النقدي ب:¹

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم: حيث أن البنوك التجارية لاتجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة له لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي، إلا عن طريق القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع؛
- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات. غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان، ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية؛
- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي القانوني له تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها. لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ولذلك يرى فريدمان انه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستومعين. ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار، لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها أثر تغير نسبة الاحتياطي القانوني. إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطاتها وحذرهما من بداية النشاط. وتكون البنوك التجارية والبنك المركزي في تعاون على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

¹-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص:154

في النهاية فان التحكم في سياسة الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية،و ذلك في الدول المتقدمة التي تتميز أسواقها النقدية بالانتساع.حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى الأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع،وعلى هيكل السوق النقدي و ليس على سيولته فقط .¹

2-الأدوات المباشرة :

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما.وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا و هذه الأدوات هي :

1-2 تأثير القروض : تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار،و يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.² فهو إجراء تنظيمي يفرض و يطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن.و في حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية،أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.و تطبيق هذه الأداة يطرح عدة مشاكل من أهمها:

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقا لقوى العرض و الطلب،فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة؛
- عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة تمويل تمييزي عن غيرها؛
- التحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع و تنظيم عمليات الاقتراض،

¹ - أحمد فريد مصطفى و سهير السيد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص: 57.60.

² - عياش قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

- سياسة تأطير القروض سلبية لصالح القطاع الخاص و إيجابية لصالح القطاع العام.

يتخذ أسلوب تأطير القروض شكل تحديد الهامش المطلوب. و يستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية. كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى و الظروف الاقتصادية من رواج و انكماش.

2-2 تنظيم معدلات الفائدة: يتم ذلك عن طريق أسعار الفائدة التي تفرض على البنوك التجارية عند منحها لمختلف القروض، أو بالنسبة للفوائد التي تدفعها لربائنها عند إيداعهم ودائع لديها.¹ و من سلبيات هذا الإجراء أنه يفسد المنافسة سواء داخل النظام المصرفي أو فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. بالإضافة إلى أنه يفرض معدل فائدة منخفض أكثر مما كان عليه، يمكن أن يخل بنشاط الوساطة المالية للبنوك و المؤسسات المالية.

2-3 النسبة الدنيا للسيولة : يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا. و يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض الخصوم. و هذا قصد الحد من الإفراط في الإقراض من طرف البنوك التجارية بسبب ما لديها من سيولة، و بذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.²

2-4 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية³:

حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية. كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

¹ مطاطة فؤاد ، النظام المالي و إصلاح أدوات السياسة النقدية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997، ص: 73.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

³ مغاوري شلبي على ، البيرو ، مكتب زهراء الشرق ، القاهرة، مصر ، 2000 ، ص: 112.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية :

1. مؤشرات نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على¹ :

- نظام معلوماتي فعال يشمل تحديد نوعية و طبيعة الاختلال و تحديد معدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة و نوعيتها و كذا القدرات الاقتصادية للبلد؛
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- هيكل النشاط الاقتصادي ، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها؛
- درجة الوعي الادخاري لمختلف الأعوان الاقتصاديين ؛
- سياسة الاستثمار في البلد و تشمل مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال ، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ؛
- توافر أسواق مالية و نقدية متطورة و مدى أهمية السوق الموازية؛
- استقلالية البنك المركزي: حيث فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم لوضع و تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ؛

2- معايير استقلالية البنك المركزي:

بما أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، فإنه يجب ألا تكون استقلاليته تامة سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية أو الهيكل التنظيمي ، أي أن الاستقلالية داخل الحكومة و ليس عن الحكومة، و يمكن إعطاء بعض معايير استقلالية البنك المركزي في¹ :

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

- طول مدة خدمة محافظ البنك و الجهة التي تعينه و تنهي خدماته؛
 - مدى ممارسة البنك المركزي لعملية إعداد الميزانيات؛
 - أهداف السلطة النقدية و سياسة الحكومة اتجاه القطاعات الاقتصادية؛
 - الحدود الموضوعة على إقراض السلطة النقدية للحكومة من حيث الحجم والاستحقاق وسعر الفائدة.
- من أهم نماذج البنوك المركزية الأكثر استقلالية في العالم، تعتبر سويسرا و ألمانيا و الولايات المتحدة أكثر نماذجها في هذا الشكل، أما فيما يخص الدول النامية فإنها قامت ببعض الإصلاحات و سنتت تشريعات تحت على منح استقلالية أكبر للبنوك المركزية، إلا أن درجة الاستقلالية لم تصل إلى مستوى البلدان السابقة.

المطلب الرابع: أهمية السياسة النقدية في السياسات الاقتصادية:

طالما أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق أهداف تدور في مجملها حول: تحقيق النمو الاقتصادي والبحث عن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم و كذا توازن ميزان المدفوعات و الاستقرار في سعر الصرف و الوصول على مستوى توظيف ملائم. ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب استعمال سياسة ناجعة. وباعتبار السياسة النقدية تحتل مكانة بارزة لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى، فهي تتدخل في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أن تعظيم الإنتاج يتطلب قدرات مالية قد لا يلبىها الادخار إلا جزئيا، وهو ما يستدعي تدخل السياسة النقدية لتوفير الاحتياطات المالية اللازمة لتشغيل و ترقية عوامل الإنتاج. وبالتالي نمو الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى تؤثر على توازن المدفوعات الخارجية و أيضا على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه باقي العملات الأجنبية المتداولة.

1- السياسة النقدية والتضخم: إن الشكل العام للتضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار. سواء برزت

¹ - بن طالبي فريد ، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية - حالة الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص: 120 ، 121.

هذه الزيادة من خلال عرض النقود أو الطلب عليها. وتؤدي الآثار السلبية للتضخم (انخفاض القدرة الشرائية للنقود أي: قيمة العملة المحلية وتحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية والاقتصاد غير المتكافئ في استخدام الأرصدة النقدية الحقيقية) إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويصاحب التضخم أمراً آخر هو عدم اليقين، فيجبر المتعاملين على تقصير آجال العقود مما يزيد من تكلفة التعاقد، وتؤدي زيادة التقلب في مستوى الأسعار إلى تحويل الموارد المالية من الإنتاج إلى الخدمات المالية للاحتياط ضد التضخم. مما يشوه الإنتاج حيث يتوسع قطاع الخدمات على حساب قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة مثلاً. وعند البحث عن الكيفية الملائمة لتجنب التضخم المتولد عن النمو والتقلبات أو لتقييد آثاره، يتم اللجوء إلى سياسة نقدية انكماشية كما رأينا سابقاً. إذ تؤدي هذه السياسة إلى التقليل من كمية النقود المتداولة. وتؤدي في النهاية إلى خفض الأسعار. ولهذا نجد أن الحكومات في مواجهتها للتضخم، فإنها تلجأ إلى الحد من التوسع في الكتلة النقدية باستعمال أدوات السياسة النقدية.

2- مستوى التضخم المرغوب فيه: يرى الاقتصاديون أن اتخاذ هدف التضخم المعتدل الأقل من

5% أمراً لا بد منه للأسباب التالية:¹

- التضخم المعتدل يدعم استقرار الاقتصاد،
- التضخم المعتدل يزيد من كفاءة تكيف سوق العمل،
- التضخم المعتدل يزيد من كفاءة السياسة النقدية.

بالرغم من اختلاف الرؤى فإن هناك اختلاف على أن التضخم له أضرار كبيرة وتكلفة يتحملها الاقتصاد. ومن الأفضل خفضها بقدر الإمكان وعليه فالسؤال الذي يمكن طرحه: ماذا يمكن للسلطات النقدية أن تفعله إزاء اختيار الهدف السعري للسياسة النقدية؟ وهنا يمكن أن نبين أنه إذا كانت معدلات التضخم السارية في الاقتصاد مرتفعة أساساً ويصعب خفضها كثيراً في فترة وجيزة، فمن الأفضل

¹ - علي توفيق الصادق واخزون، مرجع سبق ذكره، ص: 81

اتخاذ غرض قصير الأجل لمعدل تضخم يقل عن المستوى السائد. ويمكن الوصول إليه خلال السنة الجارية، وعند الوصول إلى هذا المعدل يمكن النظر إلى إمكانية تحقيق الاستقرار الكامل للأسعار. نظرا للأهمية التي تكتسبها السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية فإنه ينبغي أن يتم تحديد معالمها وطرق تسييرها وهذا ما يتطلب وجود هيئة تشرف على بعض أو كل ذلك .

خلاصة الفصل الثاني:

من دراستنا للسياسة النقدية وجدنا أنها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية. إذ تهدف إلى التوفيق بين عرض النقود والطلب عليها، وذلك من أجل ضمان التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير. كما أنها تؤثر وينتقل تأثيرها على الهدف النهائي عبر مختلف قنوات إبلاغها وفقا لاختيار الهدف الوسيط وتماشيا مع الأداة المستخدمة التي تستطيع السلطة النقدية التأثير بها على كمية الائتمان وكذلك سعره.

كما أن للسياسة النقدية عدة أدوات: منها المباشرة وغير المباشرة إضافة إلى أدوات أخرى، حيث تعتبر أداة فعالة لمحاربة التضخم تحت إشراف البنك المركزي الذي يحتل الصدارة في النظام النقدي للبلد، إذ يعتبر أهم مؤسسة نقدية تشرف على شؤون البلد باعتباره مالكا لحق الإصدار النقدي ومسؤولية استقرار العملة المحلية، إلى جانب مسؤوليته في تنفيذ السياسة النقدية التي يراها ملائمة للوضع الاقتصادي للبلد وتماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية المراد تحقيقها .

الفصل الثالث

مسار السياسة النقدية في الجزائر

للفترة (1962-1998)

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن السياسة النقدية (1962 – 1989)

المبحث الثاني: السياسة النقدية خلال المرحلة (1989 – 1998)

تمهيد:

إن الحديث عن السياسة النقدية بعد الاستقلال يدفعنا إلى الحديث عن المنظومة المصرفية آنذاك، حيث اتبعت الجزائر نمط التسيير الإداري الشيء الذي أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها المتمثلة أساسا في تمويل الاقتصاد. وأصبحت البنوك مجرد شبابيك تنفذ توجيهات المخطط. إن هذه السياسة كان لها انعكاس سلبي على أداء البنوك، وقد انتبهت السلطات لذلك من خلال الإصلاح المالي لسنة 1971 .

غير أن نمط التسيير استمر ولم تنتبه السلطات إلا بعد أزمة البترول 1986. الشيء الذي دفعها إلى تبني إصلاحات و تعديلات، كان من أهمها قانون القرض و البنك و قانون استقلالية البنوك. ثم انطلاقا من سنة 1990 عرفت الجزائر بداية التحول نحو اقتصاد السوق. وتجلى ذلك في الإصلاحات المبرمجة مع مؤسسات النقد الدولية، و كذا إصدار قانون النقد و القرض الذي أعطى أهمية للسياسة النقدية في الجزائر وقيادة النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية و الاستقرار في الأسعار و أسعار الصرف.

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن السياسة النقدية (1962 – 1989)

ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للمستعمر و قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي. ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعاً اقتصادياً مزمياً وصعباً بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، وكذا مغادرة المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على النشاط الاقتصادي. والنتيجة ظهور ازدواجية نظامين مصرفيين واحد قائم على أساس ليبرالي و الآخر قائم على أساس اشتراكي.

فيما يتعلق بهذه الفترة (1962 – 1989) يجب التمييز بين فترتين فرعيتين:

- الفترة الفرعية الأولى: (1962 – 1969) اتسمت باسترجاع السلطة النقدية؛
- الفترة الفرعية الثانية: (1970 – 1989) اتسمت بتعميم التخطيط المركزي و الإلزامي الذي كان مرفوقاً بإصلاح مالي كرس أولية التخطيط على العملة و المنظومة المصرفية على السياسة النقدية.

المطلب الأول: الفترة الفرعية الأولى (1962 – 1970)

غداة الاستقلال ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري نظاماً بنكياً يتجاوز 20 بنكا.¹ كان من الأهداف الأساسية للسلطة آنذاك هو تأمين هذا النظام البنكي الأجنبي و تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة. ومن الأسباب التي دعمت هذا التوجه هو رفض البنوك الأجنبية تمويل عمليات الاستثمار التي كانت تقوم بها المؤسسات الوطنية، و اقتصرها إلى حد كبير على تمويل المؤسسات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة و تمويل عمليات التجارة الخارجية.

1- إقامة جهاز مصرفي وطني: إن تاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية¹. وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة و التدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية و الصناعية .

¹ - BEN ISSAOUH Hocine, Economie du développement de l'Algérie, OPU, Alger, 2^{ème} édition, 4979, P : 210.

1-1 البنك المركزي الجزائري: يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر² المستقلة. وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 ، وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار بموجب القانون المؤرخ في 1851/08/04.

أولت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. فهو المسؤول الأول عن إصدار النقود و تحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله. والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك و هو المسئول عن السياسة النقدية³ . هذا فيما يخص النصوص أما في الواقع فإن بعض أقسام السياسة النقدية التي أسندت للبنك المركزي انتزعت منه. إذ أنه كان من المفروض أن يكون البنك المركزي الجزائري بنك البنوك و يقتضي ذلك أن تكون المنظومة المصرفية مرتبة على مستويين⁴:

- البنك المركزي، باعتباره بنكا مقرضا في المقام الأخير؛
 - البنوك التجارية و مؤسسات أخرى للقرض، التي تتولى مهمة الوساطة المالية.
- غير أنه و فور الإعلان عن هذا المبدأ فتحت ثغرة مالية بما أنه خول للبنك المركزي إنجاز عمليات مباشرة (إعادة خصم السندات مع الخواص).

تحدد قوانين البنك المركزي آثار المالية العامة على العملة إلى أدنى درجة. و هكذا فإن المادة التي تسمح للبنك المركزي بتقديم تسبيقات إلى الخزينة العمومية تحدد مبلغها و مدتها⁵ :

- لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الأقصى المقبول 5% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة خلال السنة المالية الفارطة.

¹- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 173
²- القانون 62 /144 المتضمن تأسيس البنك المركزي الجزائري
³- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3، 2004، ص: 186.
⁴- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية 21 ، جويلية 2005، ص: 22
⁵- المادة 53 من القانون 62-144 المؤرخ في 1962/12/13

- لا يجب أن تتجاوز المدة الكاملة 240 يوما متتالية، وذلك خلال سنة من التقييم أي أنه يجب تسديدها في 12/31 من السنة .

أمام هذه الصرامة فإن قانون المالية التكميلي لسنة 1965 ينص على ما يلي¹ : "تلغي الأحكام المتعلقة بكيفية الإنجاز وبحدود النسب والمدة المنصوص عليها في المادة 53 من ملحق القانون 62-144 المؤرخ في 1962/12/13". ومنذ ذلك الحين فتح الباب للتمويل النقدي لعجز الميزانية وما يترتب عنه من تضخم.

1-2 الصندوق الجزائري للتنمية:² الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية. وقد أوكلت له مهام منها إنجاز و تنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط ، تسهيل ميزانية التجهيز .

و تم تحويل اسم هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972. وقد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكلها عند تأسيسه أربع مؤسسات للاتئمان متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للاتئمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار و هذه المؤسسات هي³:

القرض العقاري و القرض الوطني و صندوق الودائع و الارتهان و صندوق صفقا تالدولة و صندوق تجهيز و تنمية الجزائر.

1-3 الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط : تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بموجب القانون رقم (64 - 227)¹ و تتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد .

¹- الفقرة 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم 65-93 المؤرخ في 1965/04/08
²- تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 63-165 الصادر في 1963/07/05
³- شاكر القزوني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص: 157.

أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاث أنواع من العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. وفي إطار هذه العملية الأخيرة فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة.

2- تأميم المصارف وإقامة البنوك التجارية: بدأت مرحلة تأميم المصارف الأجنبية سنة 1966. نظرا لتسهيل هذه الأخيرة تهريب أموال المعمرين و رفضها تمويل بعض النشاطات خاصة الزراعية. و بالتالي لجأت السلطات الجزائرية إلى إدخال بنك الجزائر والخزينة العامة في التمويل مباشرة. وفي 1967/11/01 تم إلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية خاصة في المعاملات الأجنبية، و بالتالي أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات الصرف و القرض.²

نتج عن تأميم البنوك الأجنبية ثلاث بنوك عمومية جزائرية هي :

1-2 البنك الوطني الجزائري : ³ أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966. وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، و قد عوض تأسيسها البنوك الأجنبية التالية : ⁴ القرض العقاري للجزائر و تونس و القرض الصناعي و التجاري ، البنك الوطني للصناعة و التجارة في إفريقيا و بنك باريس و هولندا و أخيرا مكتب معسكر للخصم. و قد أوكلت له المهام التالية:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان المتوسط و القصير ؛

- منح الائتمان للقطاع الفلاحي؛

- إقراض المنشآت الصناعية العامة أو خصم الأوراق في ميدان الاسكان.

2-2 القرض الشعبي الجزائري : أنشئ هذا البنك في 11 ماي 1967، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه. وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر و وهران و قسنطينة و عنابة و الصندوق

¹- القانون رقم 227/64 المؤرخ في أوت 1964 ، المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

²- أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993، ص: 68.

³- تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13/06/1966 .

⁴- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

المركزي الجزائري للقرض الشعبي. ثم أدمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية هي شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك و أخيرا البنك المختلط الجزائر - مصر. ويقوم بالوظائف التالية:

- يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية من حيث الإصدار و الفوائد؛
- تقديم قروض للإدارات المحلية و تمويل مستويات الدولة و الجماعات المحلية؛
- يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا و يقوم بمنح القروض القصيرة. وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح قروض متوسطة الأجل. وتبعاً لمبدأ التخصص البنكي، فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي و الفنادق و القطاع السياحي، و كذلك قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية.

2-3 البنك الخارجي الجزائري: ¹ تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967. و بهذا فهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، و قد تم تأسيسه عن طريق استرجاع أصول خمسة بنوك أجنبية هي ² :

القرض الليوني ، الشركة العامة ، قرض الشمال و البنك الصناعي للجزائر و المتوسط ، بنك باركليز. يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، من جمع الودائع و منح القروض و قد تخصص في منح قروض للاستيراد كما كان يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد نشاطاته إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك تركز العمليات المالية للشركات الكبرى. مثل سوناطراك و الشركات الصناعية الكيماوية و البتروكيمياوية و قطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي. و.

الملفت للانتباه أنه في هذه الفترة قد تقلص دور بنك الجزائر في تقديم القروض نظرا لظهور هذه

البنوك.

¹ - تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم 204-67 المؤرخ في 19/10/1967

² - شاكز القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الاقتصاد المخطط (1970 - 1986)

إن تنفيذ أول مخطط رباعي 1970-1973 يرسخ الخيار النهائي للتخطيط المركزي الإجمالي كنظام لتنظيم الاقتصاد الوطني و تسييره و تنميته. إنه خيار قائم على مبدأ أساسي يتمثل في أولوية التخطيط على السوق و بالتالي على الفئات التجارية و من بين هذه الفئات العملة و البنك و السياسة النقدية. ويمكن إيضاح هذه الفئات استنادا أساسا على:

1- الإصلاح المالي لسنة 1971 :

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات. كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية. و يحتوي الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 1970/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1971 أهم ما جاء في هذا الإصلاح و يتمثل المنطلق العام لهذا الإصلاح في¹ :

- يتمثل المبدأ الأول في تجميع الموارد المالية على المستوى المركزي، وتتولى الخزينة العمومية هذه المهمة. " سعيًا لضمان تمويل استثمارات المؤسسات، يخول للخزينة العمومية الاقتراض في السوق الداخلية مجمل أموال الاستهلاك و الاحتياطات و أموال الادخار و كذا احتياطات شركات التأمين و صناديق التقاعد و الضمان و الادخار الاجتماعي. كما يخول للخزينة العمومية اقتراض أموال من الخارج أو ضمان القروض التي تقترضها المؤسسات من الخارج، و من هذه الأموال التي تجمع يخول للخزينة العمومية أن تمنح للمؤسسات المالية موارد الادخار المؤسساتي أو الخارجي من أجل ضمان تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات".²

- أما بالنسبة للمبدأ الثاني، فيجب أن تمر الموارد لتمويل الجزء طويل المدى للاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بالضرورة عن طريق البنوك التي يجب أن تمويل الجزء متوسط المدى و الذي

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص: 23- 24
² - المادة 06 من الأمر 93-70 المؤرخ في 1970/12/31.

يمكن أن يموله بصفة آلية البنك المركزي الجزائري. " سيتولى وزير المالية التمويل و الاستثمارات المخططة بنسب محددة عن طريق المساعدات الخارجية التي تبرمها الخزينة العمومية أو المؤسسات و القروض طويلة المدى التي من موارد الادخار التي جمعتها الخزينة، و التي منحتها المؤسسات المالية المتخصصة المتمثلة في الصندوق الجزائري للتنمية و البنوك الوطنية.¹

- يتمثل المبدأ الثالث في وجوب توطين كل مؤسسة عمومية في بنك واحد، و هذا ما يعرف بتخصص البنوك و هذا ما نصت عليه المادة 18 من قانون المالية لسنة 1971 "إن الشركات الوطنية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ملزمة بتجميع حساباتها البنكية و عملياتها البنكية الخاصة بالاستغلال و على مستوى بنك واحد ابتداء من 01 جانفي 1970 إلى غاية 31 مارس 1970 كحد أقصى.

- أما المبدأ الرابع، فإنه يلزم هذه المؤسسات على القيام بجميع عمليات التسديد باستثناء بعض العمليات القليلة عن طريق حركة حساباتها البنكية. و تنص المادة 19 من قانون المالية لسنة 1972 على ما يلي : " يتعين على الشركات الوطنية و الدواوين و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و المؤسسات المؤممة و دواوين و شركات السكن معتدل الإيجار و المؤسسات المسيرة ذاتيا و التعاونيات القيام بجميع عمليات التسديد عن طريق حساباتها البنكية. ما عدا الاستثناءات التالية : لا تسدد عن طريق الحساب الجاري إلا نفقات الأجور و باقي نفقات الاستغلال التي يتجاوز مبلغها ألف دينار و لا تدفع عن طريق الصندوق إلا نفقات الأجور للساعة أو اليوم أو الأسبوع أو نصف الشهرية و غيرها من نفقات لوازم التسيير التي لا يتجاوز مبلغ وحدثها 300 دج ".
لقد غير تطبيق هذه المبادئ نظام العملة و المنظومة المصرفية و السياسة النقدية بالنسبة للمعايير المحددة سالفا لتكييفها مع نظام جديد يتماشى مع مقتضيات التخطيط المركزي الإجباري.

¹ - المادة 07 من قانون المالية لسنة 1971.

ثم إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية.¹ والهيئة العامة للنقد و القرض² و إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاعات مع بداية ثمانينيات القرن الماضي وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لامركزي. كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وانبثق عنهما مصرفان هما البنك الفلاحي للتنمية الريفية وبنك التنمية المحلي .

2-1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية:³ تم إنشاؤه بتاريخ 13 مارس 1982، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى. وباعتباره بنكا تجاريا فهو يقوم بجمع الودائع ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.⁴ فيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك فبإمكانه إلى جانب تمويل القطاع الفلاحي أن يمنح قروضا لتميل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

2-2 بنك التنمية المحلية⁵:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 20 أفريل 1985، وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات. وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

¹ - أنشئت اللجنة التقنية بموجب الأمر 71 - 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 و مهمتها تقديم التوصيات الهامة للوظيفة المصرفية.
² - أنشئت الهيئة العامة للنقد و القرض بموجب الأمر رقم 47/71 الصادر في 30 جوان 1971 و مهمتها إجراء الدراسات المرتبطة بالنقد و القرض.

³ - تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 02/106 المؤرخ في 30/06/1971

⁴ - شاعر القزوني ، مرجع سبق ذكره، ص:63

⁵ - تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 65-85 المؤرخ في 30-04-1985

لقد عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة صعوبات مالية، نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار. الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية والدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال المرحلة (1986-1990)

لقد كانت السياسة النقدية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى، دفعت به إلى حد الانهيار بسبب الصدمة البترولية لسنة 1986.

أمام هذه الأزمة كان لزاما على الحكومة الجزائرية أن تحدث إصلاحات نقدية ومالية، انطلاقا من قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون استقلالية المؤسسات سنة 1988 وغير ذلك من الإصلاحات، التي مست مختلف القطاعات ومؤسسات الخدمات التي كانت تسعى في مجملها إلى التحول بالاقتصاد الوطني من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وذلك عن طريق إصلاحات اقتصادية خاصة على مستوى الجهاز المصرفي ومن أهم هذه الإصلاحات :

1- قانون القرض والبنك 1986:

جاء تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فأول إجراء قامت به الحكومة ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق هو إصدارها لقانون بنكي جديد¹. هدفه هو إصلاح المنظومة المصرفية محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية وأهميتها في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة، تماشيا وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية الكلية .

بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك

¹- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض

المركزية واهم الأفكار التي تضمنها هذا القانون:¹

- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
 - أعاد للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض، في إطار المخطط الوطني للقرض، كما يسمح له بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها. كما استعاد حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه و الحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.
 - تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركزة الموارد المالية،
 - إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.
- لكن لم يتم تطبيق هذا القانون حيث لم يتم نشر القوانين الأساسية للبنك المركزي و هيئات القرض و لم تكمل محاولات إعداد المخطط الوطني للقرض سنتي 1982 - 1983 و بقي نمط التمويل الذي تم إدخاله سنة 1982 - 1983 ساري المفعول الشيء الذي مهد لظهور قانون استقلالية البنوك سنة 1988.

2- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى واسع مس مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات العمومية. وعليه أصبحت الأحكام التي جاء بها القانون 86-12 غير متماشية مع أحكام القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية. وكان من اللازم أن يتكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسة مع القانون، و في هذا الإطار جاء قانون استقلالية البنوك.¹

¹- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 194

ينص هذا التعديل على مبادئ و قواعد نوجزها فيما يلي²:

- إعطاء استقلالية جديدة في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن النقدي في الاقتصاد الكلي ؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي. و هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى القواعد التجارية،و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية و لكي يحقق ذلك عليه أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تطلب ديون خارجية.

أصبحت القروض العامة الممنوحة للخرينة تتحصر في البنود التي يقررها المقرر الوطني

للقرض مسبقاً،وبالتالي بداية انسحاب الخزينة من تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.وهنا يمكن

القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988 .

لكن و رغم هذه الإصلاحات ،فإن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988 خاصة مع أحداث 05 أكتوبر آنذاك .وأمام تلك الظروف لم يكن أمام الحكومة آنذاك إلا التوجه نحو الهيئات المالية و النقدية الدولية مستتجة بها،وهنا دخلت الجزائر في فترة الإصلاحات المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي باعتبارها عضوا فيه³.

المبحث الثاني: المنظومة المصرفية و السياسة النقدية خلال الفترة (1989 – 1998):

لقد شهدت هذه الفترة إصدار قانون النقد و القرض الذي ميز بشكل حاسم في المجال النقدي و

المصرفي المسار الانتقالي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق. و هنا ينبغي التمييز بين ثلاث

مراحل هي:

¹- القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المعدل و المتمم للقانون 86-12

²- لطرش الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 195

³- انظمت الجزائر إلى عضوية صندوق النقد الدولي في 26 ديسمبر 1963 و بلغت حصتها سنت 1996 حوالي 1.4 مليار دولار .

المطلب الأول : المرحلة الفرعية الانتقالية (1989 - 1994)

تعتبر سنة 1989 بداية فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد

الدولي وسنتطرق في هذه الفترة إلى :

1- البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول (ماي 1989) :

يعتبر أول اتفاق جرى بين صندوق النقد الدولي و الجزائر مدته 12 شهرا. تحصلت الجزائر

بموجبه على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي و قد استخدمت كشريحة واحدة¹.

كما استفادت من تمويل تعويضي للمفاجئات قدر بـ 315 مليون وحدة سحب خاصة أي ما

يعادل 360 مليون دولار أمريكي نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 و ارتفاع أسعار

الحبوب ،مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 560 مليون دولار أمريكي.

1-1 الإجراءات النقدية :

لقد تزامن هذا البرنامج مع حكومة مولود حمروش التي انتهجت الإصلاح السريع. ورأت

هذه الحكومة أن الأدوات الملائمة لتسيير نقدي و مالي فعال تتمثل في إصلاح ميادين القرض و

الأسعار الجبائية. بحيث يسمح بإعادة الاعتبار للعقلانية الاقتصادية تدريجيا على مستوى السوق و

المؤسسة، و سيساعد على إقامة أدوات البحث. ولبوغ هذه الأهداف قررت الحكومة اتخاذ إصلاحات

بعد التوقيع على الاتفاق، حيث تم إصدار القانون 89-12 المتعلق بالأسعار و ذلك شهرين بعد

الاتفاق ينص على أن تحرير الأسعار يتم بشكلين².

- الأسعار الإدارية (الأسعار المضمونة و المسقفة و الهوامش المسقفة

¹ - بن طالبي فريد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 174، 175

² - بن زعرور شكري، تقييم برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري - دراسة إحصائية و قياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000، ص: 62.

- الأسعار الحرة

كما تم إصدار قانون النقد و القرض .

2-1 نتائج و تقييم البرنامج:

في ظل الاتفاق الاستعدادي الأول تطورت الكتلة النقدية M2 بنسبة 11.32 %، كما ارتفع التسيير النقدي (العملة خارج البنوك) بنسبة 12.57 % . و خلف هذا الاتفاق كذلك أثرا سلبيا في معدل الفائدة الحقيقي نتيجة التضخم الكامن¹. حيث وصل هذا الأخير عام 1990 بمؤشر أسعار المستهلك إلى 17.9 % مقابل 9.3 % عام 1989² . كما بلغت قيمة المديونية الخارجية 28.8 مليار دولار سنة 1990 بعد أن كانت في حدود 26.8 مليار دولار سنة 1989، و انخفض مستوى النشاط الاقتصادي في الفترة نفسها في حدود 2.4 % و انخفض الاستهلاك الإجمالي بـ 5 %، كما سجلنا نموًا خفيفًا في الناتج المحلي الخام قدر بنسبة 0.8 %، و ارتفعت نسبة القروض المقدمة إلى الاقتصاد بنسبة 18 % .

2-قانون النقد والقرض:

إن إصدار قانون النقد و القرض³ شكل منعرجا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و يعتبر هذا القانون نصا تشريعا جاء من أجل إبراز أهمية المكانة التي يكون عليها النظام المصرفي كما جاء بأفكار و مبادئ جديدة .

4-1 الانعكاسات الرئيسية للقانون رقم 90-10:

إن قانون النقد و القرض يهدف إلى إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي و المصرفي تتناسب و آليات السوق، و لا يمكن تطبيقها بشكل تلقائي و كان من الضروري تخصيص فترة طويلة سيما لـ⁴ :

¹- هو أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد، حيث يتوالى ارتفاع الأسعار دون توقف و بسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر
²- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص: 20، 21
³- القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض
⁴- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- إعادة النصوص التطبيقية من قوانين و تعليمات ؛
- تنظيم مختلف الهيئات (الأسواق النقدية وأسواق الصرف و مراكز غير المدفوعات و الأخطار) ؛
- فتح القطاع المصرفي للقطاع الخاص ؛
- تأهيل البنوك على المستويين المالي و المؤسسي حتى تستجيب لمقتضيات المعايير و القواعد العالمية في المجال المصرفي؛
- فتح رأس مال البنوك العمومية ؛
- عصنة نظام الدخل.

يمكن جمع المساهمات الرئيسية للقانون 90-10 في المجال النقدي و المصرفي في النقاط التالية :

- استقلالية الفضاء النقدي و المصرفي بالمقارنة مع الفضاء الحقيقي ؛
- استقلالية الفضاء النقدي و المصرفي بالمقارنة مع الفضاء المالي؛
- استرجاع المنظومة المصرفية في مستويها المتدرجين ؛
- تأسيس سلطة مراقبة النشاط المصرفي لها صلاحيات هيئة قضائية؛
- تأسيس سلطة نقدية مستقلة .

1-1-2 استقلالية الفضاء النقدي و المصرفي بالمقارنة مع الفضاء الحقيقي : لقد تبنى قانون النقد و

القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية و الحقيقية. و يعني ذلك أن القرارات لم تعد تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ تبعا على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية. وبناء على الوضع النقدي السائد¹. كما أن سياسة الميزانية لم تكن تتمتع بالاستقلالية عن قرار الاستثمار، فالخزينة أدت دور الممول للاستثمارات طويلة الأجل، وهو ما يجعلنا نخلص إلى القول أن السياسة النقدية كان لها دور في اتخاذ القرارات على أساس الأهداف النقدية.

¹- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

بموجب قانون النقد و القرض دخلت الجزائر مرحلة التوجه إلى اقتصاد ليبرالي كما أوجب

شروط العمل النقدي من خلال¹:

- إنشاء معدل صرف وحيد ؛
 - الملائمة بين حركة رؤوس الأموال و المبادلات التجارية ؛
 - أخضع العمل البنكي و كيفه على أسس تعتمد على تسيير و تنويع وسائل الدفع و تعبئة الادخار.
- أما فيما يخص انفتاح القطاع المصرفي للقطاع الخاص، فإن الإصلاح الأخير لم يميز فيه بين المستثمر الأجنبي و الوطني ، و قد جاء ذلك مطابقا لمجموعة من القوانين المتعلقة بقانون الاستثمار².

2-1-2 استقلالية الفضاء النقدي و المصرفي بالمقارنة مع الفضاء المالي:

كان عجز الميزانية يمول عن طريق الجهاز البنكي بواسطة تسبيقات البنك المركزي و البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب في سندات الخزينة . هذه الوضعية جعلت الدين العمومي اتجاه البنك المركزي يرتفع، لذا جاء قانون النقد و القرض من أجل معالجة هذه الوضعية، فحدد فترة تسديد التسبيقات الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الخزينة في أجل 15 سنة³. كما حدد كذلك القيمة القصوى لتسبيقات البنك المركزي للخزينة بنسبة 10% من العائدات الجبائية العادية للسنة الماضية و لفترة إجمالية تعادل 240 يوم و يتم تسديد المبلغ في نهاية السنة⁴.

كما حدد الحد الأعلى من قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يحوزها البنك المركزي في غلافه المالي بنسبة 20% من العائدات الجبائية العادية للسنة الماضية⁵. وقد أدى الفصل بين هذين الفضائين إلى :

¹- Mohamed cherif ilman. Transition d'économie algérienne vers l'économie de marché, étude BA ; sans date, P 27.

²- المادة 183 من القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض .

³- المادة 213 من القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض .

⁴- المادة 78 من القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض .

⁵- المادة 77 من القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض .

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخرينة ؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي ؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

2-1-3 إعادة القطاع المصرفي إلى مستويين متدرجين:

طالما يتم الاستبعاد القانوني للتبعية المزدوجة للفناء النقدي و المصرفي للفناء الحقيقي و الفناء المالي يتعين استرجاع التدرج ضمن المنظومة المصرفية ذاتها.

لذا فقانون النقد و القرض كرس مبدأ وضع نظام بنكي على أعلى مستويين،و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض.و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي مكلفا بتحديد معايير التسيير و القواعد الاحترازية التي ينبغي أن تحترمها البنوك و الهيئات المالية باستمرار.

2-1-4 تأسيس سلطة نقدية فريدة:

إن المعنى الكامل للإصلاح الذي أدرجه قانون النقد و القرض يتمثل في اتخاذ قرار بخصوص السلطة النقدية،خاصة وحدتها و تنظيمها ضمن البنك المركزي و استقلاليتها.فالسلطة النقدية كانت مشتتة في عدة مستويات،ولذلك جاء قانون النقد و القرض ليُلغي هذا التشتت.وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت.وقد وضع هذه السلطة الدائرة النقدية ،وبالضبط هيئة جديدة أسماها مجلس القرض و النقد و جعل مجلس النقد و القرض هذه السلطة النقدية :¹

- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ؛

¹- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

- موجودة في الدائرة النقدية كي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5-1 هيئات تنظيم السياسة النقدية في ظل قانون النقد و القرض :

من أجل أن تؤدي السلطة النقدية دورها الإيجابي في وضع سياسة نقدية و ضمان تنفيذها بأكثر

كفاءة، أنشأ هذا القانون مجموعة من الهيئات المساعدة هي :

2-2-1 مجلس النقد و القرض :

حيث يقوم هذا المجلس بوظيفتين كمجلس إدارة و سلطة نقدية

2-2-1-1 مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة : مكن هذا القانون هذا المجلس من إمكانية

الاتصال بالأشخاص و المؤسسات الذي يرى أهمية في استشارتهم. وهو ما يزيد الانسجام في وضع

سياسة نقدية ذات مصداقية أكبر. كما أن هذا المجلس و بصفته إدارة البنك المركزي يمتلك الصلاحيات

العادية لأي مجلس إدارة وأهمها تحديد الميزانية السنوية لبنك الجزائر¹.

2-2-1-2 مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية:

يعمل هذا المجلس من خلال تحقيق أهداف البنك المركزي من خلال :

- إصدار أنظمة الصرف و ذلك بإصدار النقد و عمليات الخصم و قبول السندات و شروط فتح

البنوك و مراقبة الصرف و تنظيم السوق النقدية²؛

- الترخيص بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية وفتح فروع لها و تطبيق نظام الصرف³.

2-2-2 اللجنة المصرفية:

يتمثل الجديد الذي أضفاه القانون 90-10 على المنظومة المصرفية في تأسيس سلطة مراقبة

البنوك و الهيئات المالية مجهزة بسلطة المعاقبة. وهي اللجنة المصرفية التي لها دور رقابي في السهر

¹- المادة 57 من قانون النقد و القرض.

²- المادتين 20. 30 من قانون النقد و القرض.

³-المادة 43 من قانون النقد و القرض

على حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية والمعاقبة على المخالفات المثبتة¹. ومن أهم أدوار هذه اللجنة احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص:

- تقييم وتغطية الأخطار؛

- تصنيف الديون حسب درجة الخطر؛

- تشكيل احتياطي لمخاطر الصرف.

2-3 أهداف ووسائل السياسة النقدية حسب القانون 90-10:

2-3-1. الأهداف:

تبرز أهداف السياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض في هذا النص. "تتمثل مهمة البنك المركزي في الإنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل تطوير منتظم للاقتصاد الوطني، من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد والحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة."²

من هذا النص يمكن استخلاص الأهداف التالية :

- التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني؛
- استغلال كل الموارد المنتجة للبلاد؛
- الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

2-3-2. الوسائل: لقد تضمن القانون 90-10 الأدوات التقليدية المتنوعة للسياسة النقدية خاصة:

- إعادة خصم السندات العمومية والخاصة؛
- السوق الحرة: بيع وشراء السندات العمومية والتنازل عن السندات العمومية والخاصة نقداً؛

¹ - المادة 143 من قانون النقد و القرض

² - الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد و القرض.

- الاحتياطي الإلزامي: إذ أنه يمكن للبنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية أن تضع لديها في حساب مغلق بفوائد أو دونها احتياطيا، يحسب إما ضمن مجمل الودائع وإما ضمن فئة من هذه الأخيرة. وإما ضمن مجمل توظيف وإما ضمن فئة من هذه الأخيرة، سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية. ويسمى هذا بالاحتياطي الإلزامي، ولا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي مبدئيا 28% من المبالغ التي تستعمل كأساس للحساب. ومع ذلك يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة ضرورة مبررة قانونا¹. وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي لبنك ما يكلفه غرامة يومية تعادل نسبة 1% من هذا النقص ويتحصل على هذه البنوك المركزي ويمكن تقديم طعن².

3- البرنامج الائتماني الثاني جوان 1991:

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991. حيث تم تحرير رسالة النية في أبريل 1991 تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح³.

سحبت الجزائر ثلاثة أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية⁴.

3-1 أهداف الاتفاق: يمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة. إذ أصبح لزاما عليها أن تسعى إلى تنويع صادراتها قصد التخفيف من هشاشة التوازن الخارجي ؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار ؛

¹- المادة 93 من قانون النقد و القرض

²- المادة 50 من قانون النقد و القرض

³- بن دحمان عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 181

⁴- خالدي الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 196

- ترشيد الادخار والاستهلاك عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف.

3-2 الإجراءات النقدية :

يمكن حصر هذه الإجراءات فيما يلي :

- تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى؛
- العمل على الحد من توسع الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41مليار دج؛
- اعتماد سعر صرف متعدد وهذا ما نصت عليه التعلية رقم 58-92 الصادرة بتاريخ 27-10-1992؛

- مشروع قانون الاستثمار الذي تمت المصادقة عليه في عهد حكومة رضا مالك والتي قامت على أنقاض الحكومة السابقة.

3-3 سير وتقييم البرنامج:

كان من المفروض أن تؤدي هذه الإجراءات النقدية إلى الزيادة في الأسعار الداخلية، بسبب الزيادة في أسعار بعض الواردات من المعدات التي تدخل في العملية الإنتاجية، بل أيضا من حيث الأجور التي تمثل الجزء الأكبر من التكاليف. هذه الزيادات عادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخليا مما يلغي الآثار الإيجابية للتخفيض. ولكي تهرب السلطات من هذه المشكلة توجب عليها أن تزيد من فعالية الإجراءات النقدية أو تلك الخاصة بالميزانية التقشفية التي اتخذتها الحكومة آنذاك وقد جاءت المؤشرات النسبية كما يلي :

- تدهور كبير في الناتج الداخلي الخام بنسبة 32% من 61.9مليار دج سنة 1990 إلى 41.97مليار دج سنة 1994¹، الشيء الذي أدى إلى نمو بطيء في سرعة تداول النقود، خاصة وأن الكتلة

¹- Media bank, évolution économique et monétaire de l'Algérie, le journal interne de la banque de l'Algérie, 1996, P : 100.

النقدية M2 ارتفعت من 417 مليار دج عام 1991 إلى 516 مليار دج عام 1992 إلى 526 مليار

دينار عام 1993 أي بزيادة تعكس نمو الإنتاج الداخلي ؛

- تفاقم التوترات التضخمية إذ بلغ معدل التضخم سنة 1992 حوالي 31.7 % لينخفض بعده إلى

25.8 % سنة 1993 و 29 % سنة 1994¹؛

- تخفيض قيمة الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار

الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %²؛

- تعديل التعديلات المطبقة في إعادة التمويل من خلال رفع معدل إعادة الخصم من 10.5 % سنة

1991 إلى 11.5 % سنة 1992، و تنظيم السوق النقدي و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على

مستوى السوق النقدي بـ 17 % ؛

- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة .

إلا أن الوضع الاقتصادي السائد آنذاك أدى إلى المؤشرات الاقتصادية التالية :

- توسيع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 60 %؛

- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 37.9 %، رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك و

المؤسسات .

أمام هذه الأوضاع جاء برنامج حكومة بلعيد عبد السلام الذي أوقف المسار السابق و رفض

التعامل مع صندوق النقد الدولي و وضع برنامجا مركزا على³ :

- التحكم في التجارة الخارجية بحيث يجب أن تتماشى مع أهداف نمو الإنتاج؛

- التحضير لإنعاش النمو الاقتصادي من خلال إيجاد التكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية و

¹ - بن دحمان عبد الفتاح مرجع سبق ذكره ، ص : 183.

² - بن طالبي فريد، مرجع سبق ذكره ص: 178

³ - خالد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 246-247

تحسين تركيبة المنظومة المالية ؛

- حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا .

من جملة التشريعات التي سنت لضمان تجسيد هذا البرنامج¹ :

التعليمية رقم 265 الصادرة بتاريخ 1992/10/27 و التي تضمن أوامر تنظيم التجارة الخارجية خاصة في مجال الاستيراد و شروط تمويلها.

كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية التي بلغت 25.7 مليار دولار سنة 1993 أثرا مباشرا على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار . و هو ما يمثل احتياطيا بالأشهر من الواردات السلعية بحوالي 2.24 شهرا، و هذا لا يعطي هامش أمان للبنك المركزي في قدرته على مواجهة الالتزامات الخارجية للدولة² .

إلى جانب هذه المؤشرات سجلت مؤشرات أخرى متعلقة بالجاني الاجتماعي كارتفاع البطالة و نقشي الفقر، و كل هذه القيود دفعت الجزائر إلى طلب مساعدة أخرى من صندوق النقد الدولي تمثلت في اتفاق التثبيت لسنة 1994 و برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998 .

المطلب الثاني : السياسة النقدية خلال فترة الاستقرار الاقتصادي الكلي و التعديل الهيكلي :

1- البرنامج الاستقراري (أبريل 1994) : لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي

طلبا للمساعدة، حيث تحصلت على قرض بقيمة 457.2 وحدة سحب خاصة أي ما يعادل مليار

دولار أمريكي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع.

أهداف برنامج الاستقرار : لقد تطلب الاستقرار الاقتصادي الكلي إبراز الأهداف الرئيسية التالية³ :

- تقليص عبئ خدمة الديون الخارجية في مستوى مقبول من قبل ميزان المدفوعات ؛

¹- المرجع نفسه، ص: 248 .

²- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 23 .

³- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

- تعديل سعر صرف الدينار ؛
- التخفيض الملموس لعجز الخزينة العمومية ؛
- التحكم في توسع الكتلة النقدية في حدود معقولة مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية ؛
- إن الهدف النهائي هو التحكم في التضخم، لكن و في سياق تلك الفترة تعلق الأمر بتحسين نقادي توسع التضخم عقب التعديل الهام لسعر صرف الدينار .

1-1 أهم الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف محل الاتفاق : تطلب اتخاذ إجراءات في مختلف

السياسات نوجزها في ما يلي¹ :

- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بواسطة تخفيض قيمة الدينار، وذلك برفع سعر الصرف إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد ؛
- التخفيف من خدمة المديونية الخارجية في الأجل المتوسط عن طريق إعادة الجدولة للديون الثنائية الأطراف للبلدان التي هي في إطار إعادة الهيكلة؛
- ضبط السياسة النقدية والميزانية بصفة تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المتعاقد عليه .
- بالفعل تم ضبط السياسة النقدية إذ تم بتاريخ 1994/04/09 وبعد مداولة مجلس النقد والقرض، وقع محافظ بنك الجزائر على التعليمات رقم 16 - 94 المتعلقة بأدوات السياسة النقدية و إعادة تمويل البنوك. وهي المرة الأولى منذ 1990 التي تم فيها تخصيص نص قانوني واضح في السياسة النقدية، يتضمن في آن واحد أهدافها وأدواتها وتتضمن جملة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة تتمثل في² :

- تحديد نسب إعادة الخصم بـ 15 % ؛

- تحديد نسبة التسبيقات الممنوحة للبنوك في الحسابات الجارية بـ 24 %.

هذا فيما يخص سياسة الوسائل المباشرة أما الوسائل غير المباشرة فتتمثل في:

¹- كرماني عبد الوهاب ، تقرير التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ، ميديا بنك ، بنك الجزائر ، عدد خاص ، مارس 2001 ، ص: 03
² - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 44، 45

***الاحتياطات الإجبارية** : لقد تم تطبيق هذه الأداة في أواخر سنة 1994، و تنص المادة 93 من قانون النقد و القرض على ألا يتعدى الاحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

***السوق الحرة** : من المعروف أن السوق التي أنشئت في جوان 1989 لم تزود بأوراق مالية عمومية غير قابلة للتداول آنذاك و تم إدخال عمليا البيع بالمزاد العلني في شكل مزادات قروض و العمل على إدخال عملية السوق المفتوحة في سنة 1996¹ .

2- اتفاق التمويل الموسع (1995 - 1998) : بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي. و يمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بموجبه تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 1.8 مليار دولار أمريكي.²

1-2 أهداف الاتفاق : تتمحور أهداف هذا الاتفاق في النقاط التالية:³

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا، من خلال إعطاء الأهمية لقطاع السكن و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتفتحة على الخارج؛
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع تلك السائدة في البلدان الصناعية في حدود 4.37 % سنة 1997 ؛
- استعادة القوة في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- السعي إلى إرساء نظام صرف و استقراره و المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من جانفي 1997 و العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية ؛
- توجيه الجهود نحو توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي فتح المجال للاستثمار الأجنبي.

¹- بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 197.

²- بن طالبي فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 183

³- كريم النشا شبي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 13

يتطلب هذا إحداث تغييرات عميقة تمس معظم عناصر الاقتصاد الوطني منها¹:

- إعادة الهيكلة الصناعية كسيرورة شاملة تضمن إعادة تنظيم المؤسسات العمومية و تخلي الدولة عن تمويلها، وإعادة النظر في دورة و نظام صناديق المساهمة و الإطار القانوني في نشاطاتها؛
 - ترقية القطاع الخاص و الشراكة الأجنبية بوضع جهاز خاص و وكالة ترقية الاستثمارات ؛
 - إعادة هيكلة القطاع المالي و تحسين خدماته ؛
 - إصلاح النفقات العمومية ؛
 - إنشاء شروط أفضل للسيولة لسوق العمل
- للوصول إلى هذه الأهداف يتطلب وسائل مالية و وسائل الدفع الخارجي و تطبيق سياسة صارمة في إعادة التقويم الاقتصادي .

2-2 الإجراءات المتخذة: يؤدي إتباع سياسة نقدية صارمة إلى وضع حد للتمويل النقدي للدولة و كذا رفع التعاقد مع رفع القروض الكافية للاقتصاد. و كل هذا لتمويل الكتلة النقدية بشكل تدريجي، فضلا عن ذلك الإبقاء على إتباع سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية دائنة وموجبة. و هذا ضروري لحث الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم على شكل أصول مالية بالعملة الوطنية و زيادة فعالية الاستثمار الإنتاجي و كذا القيام بالإجراءات التالية²:

- تطوير السوق النقدية ؛
- زيادة و توسيع رأس مال البنوك ؛
- ضرورة إنشاء سوق رأس المال ؛
- الاهتمام القطاع الخاص الذي سيتم إشراكه في تمويل البنوك.

¹ - راتول محمد ، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000 ، ص، ص: 242 . 243

² - بن رحمان عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

الجدول التالي يوضح أهم الإجراءات المتخذة خلال فترة برنامج التمويل الموسع.

الجدول رقم 01: أهم الإجراءات المتخذة خلال برنامج التمويل الواسع

الفترة	الإجراءات
1994	إلغاء سقف المديونية البنكية ، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%
1994	إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية ، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا
96/94	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1996/94	الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية أنيا، بحقنها بالسيولة عن طريق عملية تحويل الديون
	تنمية السوق النقدي :
1995	- وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي
1995	- وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة
1996	- وضع نظام عمليات السوق المفتوحة
1995	فرض معامل كفاية رأس المال ب 4% بتزايد للوصول سنة 1994 إلى معامل مكتب التسويات الدولية (8%)
1995	تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطاء وإنشاء خطوط تسيير واضحة للتزود بالقروض المبرمجة
1996	إلغاء سقف هامش الربح البنكية إلى 5%
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997
1996	التحضير لإنشاء سوق مالية :
1998/	- إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة. - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. - أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار دينار في فيفري 1998)
1997	إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمه المعايير التالية: - إنشاء نظام لتمويل بناء السكن. - وضع مخطط بناء تأسيسي بناء على نتائج المراجعة. - تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة في حساب الإدخار 1997
1997	الدخول بقوة إلى نظام التأمين - ودائع -
1998	التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام السريع

المصدر : النشا شيببي كريم وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والدخول نحو اقتصاد السوق واشنطن،

صندوق النقد الدولي ، 1998)، ص ص 13، 14.

تقييم برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي : لقد سجلت خلال الفترة 1994 - 1998 بعض المؤشرات

الاقتصادية يمكن قراءتها في الجدول التالي :

الجدول رقم 02: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية طول فترة تنفيذ البرنامج

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي (%)	2,2-	0,9-	3,9	4	4,5	5
التضخم (%)	16,1	38,5	21,8	18,7	7,0	4,6
عجزا لميزانية / النتائج الكلي الخام (%)	8,7-	4,4-	1,4-	3,0	1,3	1,0
الصادرات مليار دولار	10,40	8,89	10,26	13,21	13,07	13,30
الواردات مليار دولار	8,00	9,15	10,1	9,09	10,02	10,67
الميزان التجاري مليار دولار	2,40	0,26-	0,16	4,12	3,05	2,67
الميزان الجاري / ن ك خ (%)	1,6	4,4-	5,4-	2,7	0,3	0,26
الديون الخارجية	26,4	29,5	32,5	33,5	33,01	32,36
خدمات الديون / الصادرات (%)	73,00	48,65	42,41	29,2	33,1	36,2
احتياطي الصرف / الواردات	1,5	2,9	2,1	4,5	5,4	5,2

المصدر : راتول محمد، مرجع سابق، ص 276

بناء على المؤشرات السابقة يتبين أن الأهداف المسطرة في البرنامج تعبر عن انشغال السلطات الاقتصادية، لكن على المستوى الكيفي أو النوعي لا يشهد أي تنمية على الجهة الأخرى المقابلة للجهة النقدية. و من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي لم تقدر سوى بـ 4 % سنة 1999 و 4.5 % سنة 1997، في حين كان من المفروض أن تكون 05 % خلال تلك السنتين غير أنها ارتفعت إلى 05 % سنة 1998 .

- عرفت نسبة التضخم انخفاضا محسوسا فمن حوالي 38.5 % سنة 1994 إلى 18.7 سنة 1996 فـ 4.6 % سنة 1998 و هي نسبة مقبولة جدا تجعل أسعار الفائدة موجبة .

- رصيد الميزانية أصبح موجبا بعد أن سجل عجزا قدر بـ -4.4 و -1.4 سنتي 1994 و قدر

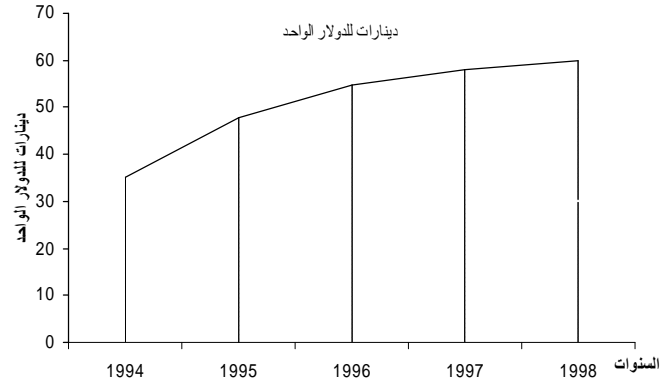
سنة 1996 بـ 3% ثم 01% سنة 1998 . و على مستوى أسعار الصرف فإنه تم تسجيل استقرار نسبي في سعر الدولار بالنسبة للدينار الجزائري و بدأ يتجلى ذلك ابتداء من سنة 1996، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار خلال فترة البرنامج¹

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
دينارات للدولار الواحد	35,1	47,7	54,8	57,8	60

المصدر : بنك الجزائر

شكل رقم (06) تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار خلال فترة البرنامج



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 03

نلاحظ أنه في ظرف ثلاث سنوات لم يتغير سعر الدولار بالنسبة للدينار الجزائري سوى بخمس دنانير، كما اقترب السعر الرسمي للعملة من السعر السوقي. لدرجة انخفاض فيها الحافز على المضاربة في العملة و هذا بفعل سياسة تخفيض العملة الوطنية.

2- تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها خلال الفترة 1994 - 1998 : كان من أهداف برنامج

التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته السلطات مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994

- 1998 هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية. من خلال

رفع أسعار الفائدة الاسمية بهدف تحقيق تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية.

¹- راتول محمد، مرجع سابق، ص 278

جدول رقم 4 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 – 1998

الوحدة : مليار دينار

البيان / السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2%	PIB	معدل نمو PIB
1994	223	252.9	247.7	723.6	15.3	1487.4	25
1995	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5	2002.6	34.6
1996	290.6	304.6	324.4	919.6	15	2564.7	28.1
1997	337.7	333.9	409.9	1082	17.6	2780.2	8.4
1998	390.8	422.9	474.2	1288	19.1	2810.1	1.1

المصدر : بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص : 202

من الجدول نلاحظ أن التزام السلطات النقدية بتنفيذ بنود الاتفاق قد سمح بالتحكم في الكتلة النقدية، فمتوسط نموها قد بلغ 14.9 % خلال هذه الفترة. كما نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً في الودائع لأجل (أشباه النقود). أما النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فقد عرفت تراجعاً حيث أصبحت تمثل 32.8 % من جمالي الكتلة النقدية سنة 1998، بعد أن كانت تمثل 35 % سنة 1994 في حين عرفت النقود الورقية شبه استقراراً فاستقرت نسبتها في 30.2 سنة 1998 بعد أن كانت 30.8 سنة 1994 .

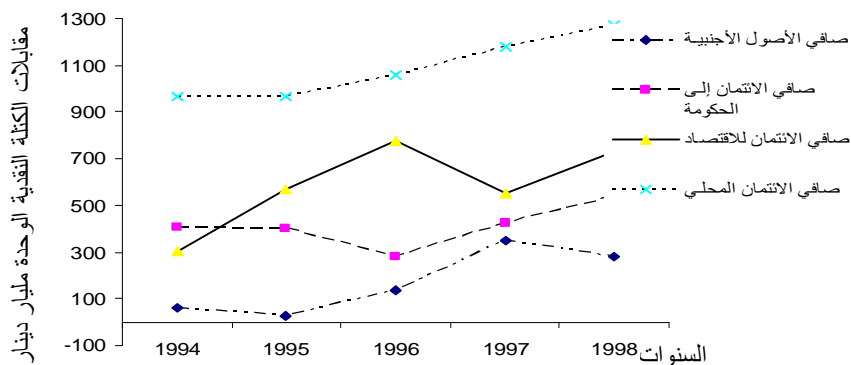
جدول رقم 5 : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 – 1998

الوحدة : مليار دينار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
صافي الأصول الأجنبية	60.4	26.3	134.0	350.6	280.7
صافي الائتمان إلى الحكومة	408.6	401.6	280.5	425.9	542.3
صافي الائتمان للاقتصاد	305.8	565.6	776.8	553.8	731.1
صافي الائتمان المحلي	967.2	967.2	1057.3	1179.3	1273.4

المصدر : النشاشيبي كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص : 55.

شكل رقم 07 تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1994 – 1998



المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول 05

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي الأصول الأجنبية ارتفعت مباشرة بعد سنة 1995 إلى أن وصلت سنة 1997 إلى 350.6 مليار دج. وهو ما يبين أثر التمويل المقدم من طرف المؤسسات النقدية، بالإضافة إلى فترة السماح بالتسديد التي منحت للجزائر خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت الاحتياطات بشكل متواصل وذلك للارتفاع غير المنتظم في أسعار البترول. وما نتج عنه من تزايد في رصيد بنك الجزائر من الاحتياطات في النقد الأجنبي .

كما انخفضت القروض الممنوحة للحكومة خلال (1995-1996) مسجلة نسبة نمو سالبة بسبب سياسة تخفيض قيمة الدينار وما انجر عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار . غير أنه ابتداء من سنة 1997 عادت القروض المقدمة إلى الحكومة إلى الارتفاع، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 93% خلال المرحلة (1996-1998)، وهذا يفسر بلجوء الحكومة للإقتراض من النظام المصرفي في تميل عجز الميزانية .

أما القروض المقدمة إلى الاقتصاد فقد ارتفعت وأصبحت تشكل 57.4% من إجمالي القروض سنة 1998، بعد أن كانت لا تتجاوز نسبة 40% سنة 1996. ويعود سبب ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون منذ سنة 1994 باتجاه الجهاز المصرفي، خاصة ديون البنك المركزي .

كتقييم شامل فإن خبراء الاقتصاد يعتقدون أن السياسة النقدية كانت نتائجها محدودة ونسبية خلال هذه الفترة. وما تحقق من نتائج كان له أثر مباشر على معدل التضخم، إذ أنه وفي التقرير الذي يحمل عنوان "ملاحظات صندوق النقد الدولي للمادة 04 من المشاورات مع الجزائر" والذي نشر في 25 أوت 1998¹. أشار إلى أن السياسة النقدية المتبعة خلال الأربع سنوات الماضية والتسيير الرشيد على مستوى الاقتصاد الكلي أدى إلى تراجع ملحوظ في نسب التضخم .

¹ أو² راتول محمد، مرجع سابق، ص 278

حسب الخبير كريم النشا شيببي المدير العام المساعد لدائرة الشرق الأوسط الذي يتابع الملف الجزائري: فإن الإصلاحات نجحت بشكل ملحوظ في تحقيق الصحة المالية ودفع أسس اقتصاد السوق. وهذا في اليوم التقويمي الذي انعقد في 21 نوفمبر 1998¹. حيث ذكر أن أهداف البرنامج تركزت على (استئناف النمو، تخفيض معدل التضخم، استعادة التوازن الخارجي). ويقول كريم النشا شيببي: "أن الجزائر ليست بحاجة إلى برنامج استقرار آخر، ولا إلى علاقات مالية مع صندوق النقد الدولي وكذلك ليست بحاجة لإعادة جدولة ديونها الخارجية.

كما أعطى أحد المسؤولين من البنك العالمي ملاحظته، بأن الجزائر يجب أن تذهب إلى المرحلة الأهم من الإصلاحات الاقتصادية، من خلال الخصخصة وإصلاح النظام البنكي.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد عملت الجزائر على تنظيم السياسة النقدية منذ الاستقلال، من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري وإصدار الدينار الجزائري، وكذا إنشاء البنوك التجارية. غير أن هذه السياسة لم تكن ناجحة في ظل إتباع مبدأ التخصص البنكي، وكذا نمط التسيير الإداري الذي لا يعطي للبنوك دورا مهما في تمويل الاقتصاد، ويقتصر دورها على تنفيذ سياسة الحكومة .

فجاء الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي كان يهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة . ثم في نهاية 1985 عرف الاقتصاد الوطني صعوبات مالية نتيجة الصدمة البترولية، الشيء الذي أدى في البداية إلى التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد، وشرعت الجزائر في إصلاحات انطلاقا من 1986. غير أن البداية الحقيقية للتحول نحو اقتصاد السوق تجلت في البرامج الإصلاحية المطبقة والمدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي كان لها انعكاس واضح على السياسة النقدية خاصة وأن نتائج برنامج التعديل الهيكلي تعكس تحقيق الأهداف المسطرة خاصة تخفيض معدل التضخم .

الفصل الرابع

أدوات تفعيل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2006)

المبحث الأول : أهداف ووسائل السياسة النقدية

المبحث الثاني: نتائج السياسة النقدية

تمهيد:

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وبالنظر إلى النتائج المسجلة، واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف .

لقد تجلّى هذا في إصدار الأمر 11/03 والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة وأن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه في أبريل 2001 محاولة لاستغلال فائض السيولة، ثم تلاه برنامج دعم النمو الذي تطبيقه جار حتى الآن .

من أجل تفعيل السياسة النقدية في ظل عدم نجاعة الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في امتصاص السيولة، تم إدخال أدوات جديد للسياسة النقدية، وسنتطرق إليها في هذا الفصل مع تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأثر ذلك على تمويل الاقتصاد.

المبحث الأول : أهداف ووسائل السياسة النقدية :

لقد تحصلت السياسة النقدية مع نهاية سنتي 1999 و2000 على بعض الاستقلالية التي تسمح بالتطرق إليها بكل وضوح. وبالفعل ومنذ سنة 2000 وخاصة سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة مفصلة في ظل سياق اقتصادي كلي، وتجلّى هذا في الاهتمام في شروع بنك الجزائر في إصدار التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للبلاد.

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية :

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية منذ إصدار قانون النقد والقرض الذي أشارت المادة 55 منه إلى هدف الساسة النقدية. "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".

غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار ثم تحول هذا الهدف سنتي 2001 و2002 إلى الاستقرار النقدي، من خلال استقرار الأسعار¹، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك. وأمام انفتاح الاقتصاد الوطني بحكم تحرير التجارة الخارجية وفي إطار مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعدم مسايرة البنوك لبرامج وعمليات الإقراض، كان لزاما على السلطات النقدية أن تولي لي اهتماما بالغا بوضع تشريع جديد يأخذ بعين الاعتبار هذه الأسباب. وبالتالي جاء الأمر 11/03 في 26 أوت 2003 والذي كانت أهدافه تدور حول:²

- الفصل داخل البنك بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض ،

- إقامة هيئة رقابية مهمتها متابعة النشاطات المتعلقة بتسيير مركزية المخاطر،

¹- محمد لكصافي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/10/22

²- Abed elkarim sadeg, réglementation de l'activité bancaire, les presses de l'imprimerie À Ben, 2006, P 22.

- تعزيز استقلالية اللجنة المصرفية،

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في الجوانب المالية وذلك عن طريق:

*زيادة العقوبات عند مخالفة التشريع والتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية،

*منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيرى البنك. ويحدد الأمر 11/03 بوضوح

الهدف النهائي للسياسة النقدية، ففي مادته التي تلغي تماما القانون 90-10 حيث تنص على أن

"مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض تتمثل في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها

لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا الغرض يكلف

بتنظيم الحرية النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن

تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف".¹

جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو

الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.² و خلال

السنوات 2001 حتى 2003، فإن القاعدة النقدية برزت كهدف وسيط للسياسة النقدية و ذلك

من خلال استقرار المضاعف النقدي .

غير أن الغموض بقي سائدا حول أهداف السياسة النقدية و بقي الهدف الأساسي هو

استقرار الأسعار و مراقبة وتيرة التضخم. لأن بنك الجزائر استهدف في برنامجه نسبة تضخم

لا تقل عن 03 % ، و هنا يمكن أن نتساءل عن الجدوى من استهداف هذا المعدل في حين

نسبة البطالة آنذاك تزيد عن 17 % .

يمكن أن نستنتج أن أهداف السياسة النقدية لم تكن موجهة إلى النمو الاقتصادي و التشغيل

¹-المادة 35 من الأمر 11/03

²- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, 2004, P 111.

الكامل كما هو الحال بالنسبة للنظام الأوروبي. إذ يمكن التنسيق بين سياسة الأجور و سياسة الميزاني، أي أن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على حل مشكلة البطالة أو نمو الإنتاج.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل المباشرة و غير المباشرة ،و قد اتبعت السلطات النقدية في بداية الأمر الأدوات المباشرة كسقف إعادة الخصم و سقف القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية و سقف نسب الفوائد المدينة.وانطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي ظهر استعمال الوسائل الغير مباشرة.

انطلاقا من سنة 2000 و خاصة منذ سنة 2001، أصبحت المنظومة المصرفية تعيش حالة سيولة مفرطة نظرا للسلوفات التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسميتها و التخفيض الجزئي لديونها. و أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق البنك المركزي :¹

- انعدام إعادة الخصم ؛

- انعدام سحب السيولة الفائضة ؛

- انعدام المناقصات.

أمام هذا الوضع أصبحت الأداة الوحيدة الممكن استخدامها هي الاحتياطات الاجبارية و السوق الحرة.

1- الاحتياطي الإجباري :

لقد صدرت التعليمية رقم 01-2001 المؤرخة في 11/02/2001 المتعلقة بنظام الاحتياطي

الإجباري.و التي رفعت هذا المعدل إلى 04 %، بعد أن حددت التعليمية رقم 73-94 بتاريخ

¹- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

1994/11/28 بـ 2.5 % . و بعدها أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى رقم 06-2001 تتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري تنص على :

- نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـ 24.5 % انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر 2001 ؛
- استعمل الاحتياطي الإلزامي في 2002 كما هو الحال في 2001 و للتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع الاحتياطي الإلزامي إلى 6.25 % .

لكن الأمر 11-03 ألغى المادة 93 من القانون 90-10 المتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري، إذ أنه أدرج هذه الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، غير أنه لم يتكفل بها و نظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع و أداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة. كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها¹، و قد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 06 % و بقيت ثابتة إلى سنة 2005². وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار ، أي ما يمثل نسبة 20.46 % من السيولة المسترجعة³. غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتصاص حصة كافية من السيولة المصرية المعروضة في السوق النقدية و لسد هذه النقائص أدرج بنك الجزائر أداة جديدة .

2- استرجاع السيولة بواسطة نداءات العروض:

استعمل بنك الجزائر استرجاع السيولة بالمناقصة ابتداء من سنة 2002 . و قد سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية، وأصبحت هذه الأداة هي الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر . و تستعمل هذه الأداة عادة كأداة لتنظيم نهائي للسيولة المصرفية في حالة طارئة و لمبالغ صغيرة . غير أن بنك الجزائر يلجأ بصفة تلقائية لهذه الأداة منذ 2002. و قد بلغت عمليات استرداد السيولة 100 مليار

¹ - القانون رقم 24 المؤرخ 2004/03/12

² - Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005, AVRIL 2006, P 117

³ - بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية و النقدية للبلاد، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص: 170

دينار في أفريل 2002، ثم انتقلت إلى 129 مليار دينار في نهاية 2002، ثم بلغت سنتي 2003 و 2004 حوالي 250 و 400 مليار دينار على التوالي¹. وبلغت سنة 2006 حوالي 449.7 مليار دينار².

3- التسهيل الخاصة بالوديعة :

تم إدخال هذه الأداة في أوت 2005 و هي تقنية تسمح للمصارف بإنجاز ودائع 24سا/24سا لدى بنك الجزائر. و قد سمحت هذه الوسيلة بامتصاص مبلغ 49.7 مليار دينار سنة 2005 و 456.7 مليار دينار سنة 2006، و بهذا فقد تجاوز هذا المبلغ المبلغ الخاص لاسترجاع السيولة بواسطة نداءات العروض (449.7 مليار دينار)³.

إن الأدوات الثلاث السالفة الذكر تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة، و التي تتمثل في الحد من نمو الكتلة النقدية و بالتالي محاربة التضخم. واستعماله لهذه الأدوات بصفة أولية مبرر بسهولة تطبيقها أمام الوضعية المفرطة للسيولة التي ميزت سنوات (2001 – 2006) .

بالإضافة إلى هذه الأدوات هناك أدوات أخرى، تمثلت في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية وكذا أداة إعادة الخصم. " يمكن لبنك الجزائر حسب الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد و أن يشتري و يبيع على الخصوص سندات عمومية و سندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم، أو بمنح تسبيقات و لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العملية لصالح الخزينة⁴.

¹- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, op – cit, P 177.

²- بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية و النقدية للبلاد، التقرير السنوي 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 170

³- بنك الجزائر، المرجع نفسه، ص: 171

⁴- المادة 04 من الأمر 11-03

4- تدخل البنك المركزي في السوق النقدي :

1-4 - نظام الأمانات :

الجدول رقم(6) : تطور الأمانات لـ 24 ساعة خلال (1999 - 2005)

الوحدة : مليار دج

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات البيان
-	-	-	-	-	5607.41	8193.83	الأمانات لـ 24 ساعة (المتوسط السنوي)

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأمانات لـ 24 ساعة انخفضت في سنة 2000 ، ثم تم التوقف

عن التعامل بها .

4-2- المناقصات القروض بجذب العروض :

الجدول رقم (07) : تطور مناقصات القرض بجذب العروض خلال المرحلة (1999 - 2005) الوحدة: مليار دج

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات البيان
-	-	-	-	583.33	68625	66041.6	مناقصات القروض بجذب العروض(المتوسط السنوي)

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مناقصات القروض ارتفعت في سنة 2000، ويعود ذلك لانخفاض

السيولة المحلية في هذه السنة، كما أشرنا سابقا، ولأن الأمانات لـ 24 ساعة انخفضت في هذه السنة،

ثم انخفضت مناقصة القروض في سنة 2001 وتم التوقف عن التعامل بها في هذه السنة .

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتوقف التعامل بها بالأمانات لـ 24 ساعة ومناقصات القروض

بجذب العروض، وإنما لم تتم إعادة تنشيط هاتين الأداةين فقط .

3- سياسة سعر الخصم :

جدول رقم 8 : تطور معدل سعر الخصم خلال الفترة 1999-2006

الوحدة : %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الخصم	8.5	7.5	6	5.5	4.5	4.5	4	4

المصدر : بنك الجزائر اعتمادا على مختلف تقاريره

نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض مستمر، واستقراره انطلاقا من سنة 2003 في حدود 4.5. و يعود هذا الانخفاض إلى عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، و ذلك بسبب السيولة الكبيرة التي ميزت هذه المرحلة ، وعدم اهتمام البنك المركزي بهذه الأداة باعتبار أن الأدوات الجديدة التي تم استخدامها كانت أكثر فعالية في امتصاص السيولة.

المبحث الثاني: نتائج السياسة النقدية:

إن التحكم في التوسع النقدي و التراجع في أسعار التضخم و التعامل بأسعار فائدة موجبة هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي، و إن انخفاض الدين الخارجي و ارتفاع احتياطي الصرف و الاستقرار في سعر الصرف هي مؤشرات على التوازن الخارجي. و سنعالج في هذا المبحث أهم نتائج السياسة النقدية للفترة 1999 – 2000 و مدى مطابقتها للمؤشرات السابقة .

المطلب الأول : التطورات النقدية:

سنتركز في هذا المطلب إلى أهم التطورات التي طرأت على الوضع النقدي في الفترة السابق ذكرها.

1- تطور الكتلة النقدية :

جدول رقم 9 : نسب بعض مكونات الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام الوحدة : %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
M2/PIB	55.3	49.3	58.3	65.1	65.5	61.0	55.4	58.8
M1/PIB	28.0	25.6	29.2	31.8	31.8	35.3	32.3	37.7

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2005, op- cit, P 185

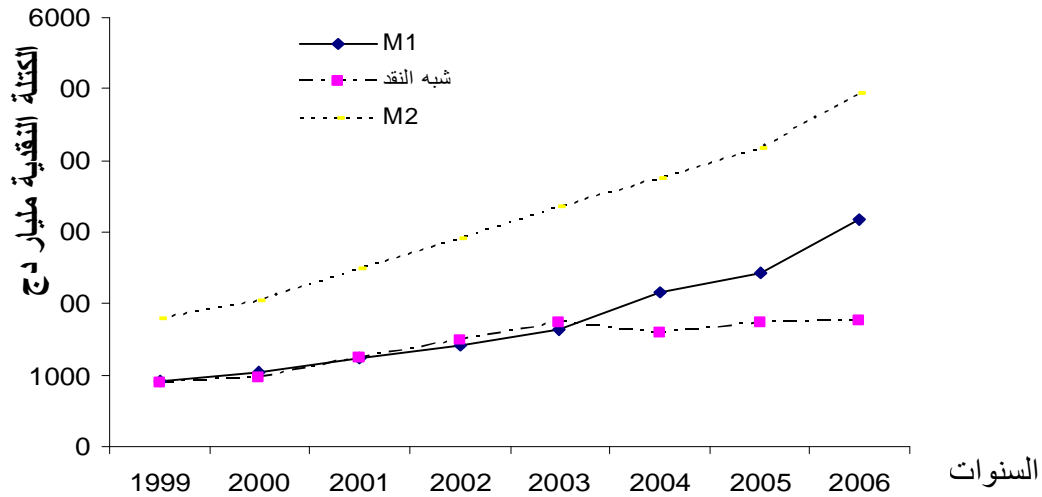
Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2003, op- cit, P 98

جدول رقم 10: تطور مكونات الكتلة النقدية لفترة 1999 - 2006 الوحدة:المبالغ: مليار دج،النسبة: %

السنوات		2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيان
المبلغ	نقود متداولة	1081.4	921	882.5	781.2	664.7	577.2	484.5	440	
النسبة		21.38	19.90	19.81	17.54	15.16	19.13	10.11	10.99	
المبلغ	ودائع تحت الطلب	1750.4	1224.4	1286.2	719.6	642.2	554.9	467.5	368.4	
النسبة		17.40	26.42	22.8	12.05	15.73	18.69	26.9	10.13	
المبلغ	إيداع في ccp	335.8	276	158.3	130.1	109	106.4	96.2	96.8	
النسبة		21.66	23.68	23.02	18.92	2.82	10.6	-0.64	2.94	
المبلغ	M1	3167.6	2421.4	2160.5	1630	1416.3	1238.5	1048.2	905.2	
النسبة		24.47	23.65	20.8	15.16	14.35	18.15	15.79	11.24	
المبلغ	شبه النقد	1766.1	1736.2	1577.5	1723.9	1485.2	1235	974.3	884.2	
النسبة		10.01	8.6	8.5	16.07	20.26	26.75	10.19	22.01	
المبلغ	M2	4933.7	4157.6	3738	3354.9	2901.5	2474.5	2022.5	1789.4	
النسبة		18.88	12.6	11.4	16.62	17.3	22.3	13.02	41.01	

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2003, op- cit, P 98
Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2006, op- cit, P 18

الشكل رقم 07 : تطور مكونات الكتلة النقدية



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) و الجدولين رقم (9) و (10) أن هناك انخفاض في معدلات نمو الكتلة

النقدية M2 خلال هذه المرحلة ما عدا سنة 2001. ويعد سبب تقلص النمو إلى إتباع الحكومة سياسة

التكشف المتمثلة عادة في تخفيض عجز الميزانية، كتجميد زيادة أجور العمال و تقليص الإنفاق العام .
أما سبب الارتفاع في الكتلة النقدية انطلاقا من 2001 بنسبة 22.3 % مقابل 13.2 % سنة
2000 علما أن نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام بلغت 58.3 % سنة 2001 مقابل 49.3 %
سنة 2000 فيعود لسببين :

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية التي بلغت 155.7 سنة 2002 مقابل
1310.7 سنة 2000¹ و التي تعكس بدورها ارتفاع احتياطي الصرف؛

- الانطلاق في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المتعلق بالإنعاش الاقتصادي الذي أقره في
ربيع 2001 والذي خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار دينار .

يتضح ذلك جليا من خلال زيادة المتاحات النقدية M1 التي أصبحت نسبتها إلى PIB تساوي
35.3 % سنة 2004 مقابل 25.6 سنة 2000، في حين وصل معدل نموها سنة 2006 إلى 24.47
% مقابل 15.79 % سنة 2000. و تفسر هذه الزيادة بالتراكم المتزايد للادخار المالي من قبل
مؤسسات قطاع المحروقات و لكن أغلبيتها على شكل ودائع تحت الطلب .

تجدر الإشارة إلى أن التحفيز الهام للنمو الاقتصادي الذي يقدمه المخطط الخماسي 2005-
2009، الذي خصص له غلاف مالي يقارب 144 مليار دولار. يشكل أداة تدعيم دائمة لتوزيع السيولة
المحلية خلال سنتي 2005 ، 2006 ، إذ بلغ معدل نموها على التوالي 1.6 % و 18.88 % بنسبتي
55.4 % و 48.4 % من إجمالي الناتج الداخلي.

أما أشباه النقود فنلاحظ أنها ارتفعت سنة 2001 بنسبة نمو تقدر بـ 26.75 % بعد أن
انخفضت من 22.01 % سنة 1999 إلى 10.19 % سنة 2000. و نلاحظ أن الزيادة في أشباه النقود
خلال سنوات 2001 . 2002 . 2003 كانت أكبر من الزيادة في المتاحات النقدية M1. و هذا يفسر

¹- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2001، 2002،
الدورة 20، ص 121

بالأكثر الإيجابي لبرنامج التعديل الهيكلي الذي كان من بين أهدافه التحكم في معدل التضخم و التحكم في الكتلة النقدية ،أما ارتفاع نسبة المتاحات النقدية بعد 2004 فتفسيره كما ذكرنا سابقا هو تراكم الادخار المالي من قبل مؤسسات المحروقات في شكل ودائع تحت الطلب .

2- سرعة دوران النقود :

إن سرعة تداول النقود هي النسبة بين الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية M1 و M2

خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، و تدل على عدد تداول وحدة نقدية في المجال الاقتصادي.

فمثلا إذا تغيرت سرعة تداول النقود من 2 إلى 4 و هذا معناه الكتلة النقدية تضاعفت

مرتين، في حين في الاتجاه المعاكس تعبر هذه النسبة عن متوسط الفترة التي استحوز المتعاملون

الاقتصاديون غير المصرفيين على الكتلة النقدية. أي حصة النقود التي يستحوذها المتعاملون

الاقتصاديون و هي تمثل الطلب على النقود، و هذا يعني أن سلوك سرعة تداول النقود يتوقف على

المتعاملين الاقتصاديين. و بالتالي إذا كان الطلب على النقود غير مستقر فإن سرعة التداول غير

مستقرة و هنا لا يستطيع البنك المركزي مراقبة التحركات النقدية .

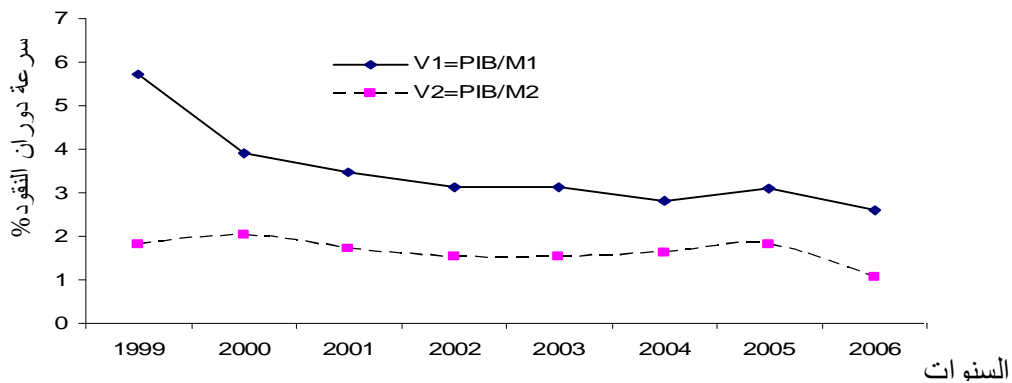
جدول رقم 11 : تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1999 - 2006

الوحدة : %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البيان								
V1=PIB/M1	3.57	3.91	3.48	3.14	3.14	2.82	3.09	2.6
V2=PIB/M2	1.81	2.02	1.71	1.53	1.52	1.63	1.8	1.07

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم 08 تطور سرعة دوران النقود خلال الفترة 1999 - 2006



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 11

نلاحظ من الجدول أن سرعة التداول PIB/M2 قد عرفت بعض الاستقرار خلال السنوات 2001، 2002، 2003. غير أنها انخفضت سنة 2004 إلى 2.82 % و ذلك بسبب انخفاض نسبة نمو M2 إلى 11.4 % في هذه السنة . كما انخفضت النسبة PIB/M2 سنة 2006 إلى 2.6 و هذا بسبب زيادة نمو الكتلة النقدية بـ 18.66 % للأسباب المذكورة سابقا. و عموما سجلت سرعة الدوران خلال هذه الفترة انخفاضا مما يدل على أن المتعاملين الاقتصاديين انتهجوا سلوكا جيدا اتجاه السياسة النقدية، مما يسمح بالقول أن البنك المركزي استطاع التحكم في الكتلة النقدية مما سمح بانخفاض معدل التضخم.

أما المعامل الثاني PIB/M1 فنلاحظ أنه لم يتغير خلال سنتي 2002 و 2003 غير أنه انخفض مقارنة بسنة 2000، إذ بلغ آنذاك 3.91 % و بلغ سنة 2006 نسبة 02.6 % . و يدل هذا الانخفاض على وجود حركة نسبية في الطلب على وسائل الدفع القوية (النقود الورقية و الودائع تحت الطلب) .

3- تطور معدل التضخم :

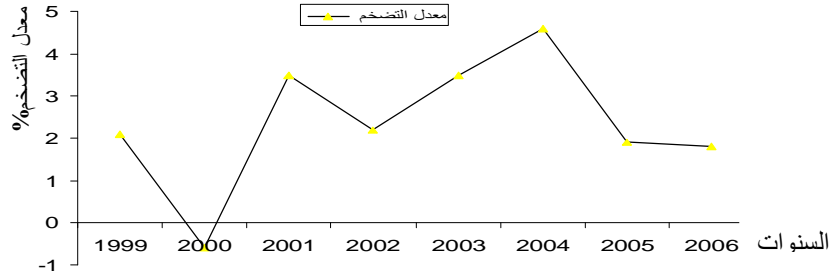
لقد كان معدل التضخم هو الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه بواسطة استقرار الأسعار في المدى المتوسط و قد حددت نسبته بـ 03 % .

جدول رقم 12: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1999 – 2006) الوحدة : %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	2.1	0.6-	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8

المصدر : بنك الجزائر

الشكل رقم 09 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1999 - 2006)



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 12

لقد شهدت الثماني سنوات الأخيرة تحكما في معدل التضخم، إذ أنه انخفض إلى 2.1 % سنة 1999 و قد وصل سنة 2000 إلى - 0.6 مسجلا نسبة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال. غير أنه عرف ارتفاعا طفيفا سنتي 2003 و 2004، و هذا راجع إلى انعكاس برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في زيادة حجم السيولة . أما عودة هذا المعدل إلى الارتفاع سنة 2001 إلى 3.5 % بد ما كان - 0.6 % سنة 2000 فيرجع إلى نمو الكتلة النقدية M2 خلال هذه السنة بـ 22.3 % بعد أن كانت 13.2 % سنة 2000 .

إن تفسير أسباب انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية، والتمثلة في الصرامة في تسيير الكتلة النقدية و البحث عن أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي .

المطلب الثاني : السياسة النقدية و تمويل الاقتصاد:

1- تطور الأرصدة الصافية لبنك الجزائر::

الوحدة: مليار دج

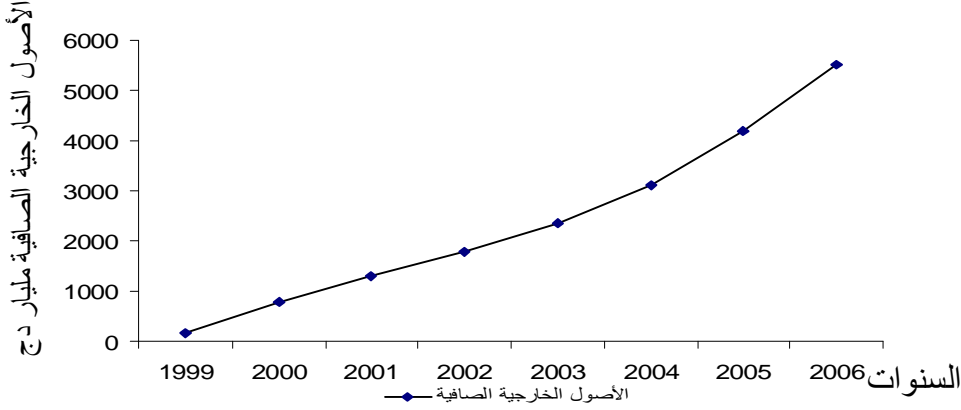
جدول رقم 13 : تطور الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البيان	169.6	775.9	1310.7	1775.7	2342.7	3119.2	4179.7	5515
الأصول الخارجية الصافية								

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2003, op- cit, P 98

Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2006, op- cit, P 143

شكل رقم 10 تطور الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 13

لقد اتصفت هذه المرحلة بالصدمة نظرا لانخفاض أسعار النفط خلال سنتي 1998 - 1999 و لكن

ابتداء من سنة 2000 عرفت الأرصدة النقدية زيادة معتبرة في قيمتها إذ انتقلت من 775.9 مليار

دينار سنة 2000 إلى 2342.7 مليار دينار سنة 2003. و تفسير ذلك يعود إلى التحسن في احتياطي

الصرف نتيجة التحسن المستمر في أسعار البترول الذي أدى إلى زيادة صافي الأصول الخارجية

الأجنبية التي عرفت تصاعدا مستمرا كما هو موضح في الجدول.

2- تطور القروض الداخلية : أما فيما يخص القروض المقدمة للحكومة و التي تعكس صافي

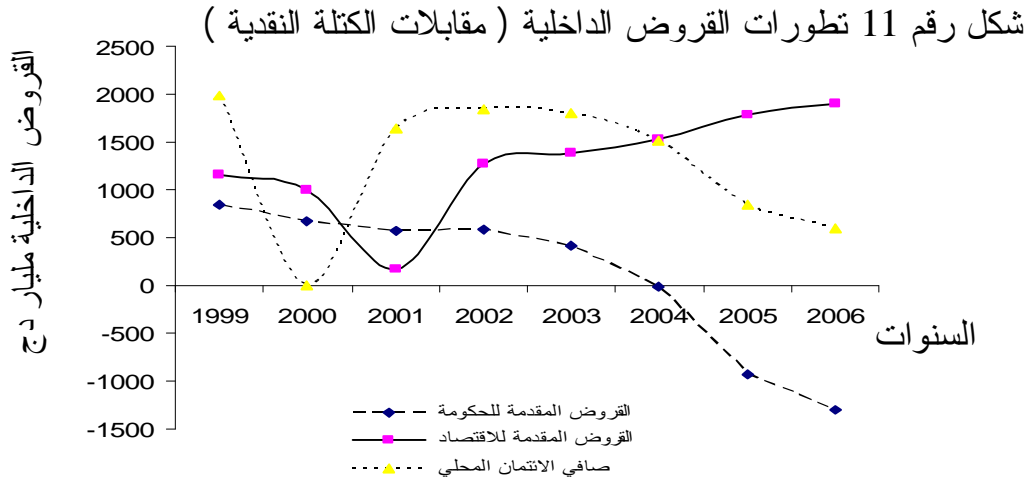
الأصول الداخلية فيمكن تحليلها من خلال الجدول رقم 14 :

جدول رقم 14: تطورات القروض الداخلية (مقابلات الكتلة النقدية) الوحدة: مليار دج

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القروض المقدمة للحكومة	847.9	677.5	569.7	578.7	420.8	20.6-	933.2-	1304.1-
القروض المقدمة للاقتصاد	1150.7	993.7	178.4	1266.8	1378.9	1535	1779.8	1905.4
صافي الائتمان المحلي	1988.6	1671.2	1648.2	1845.5	1799.7	1514.4	846.6	601.3

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2003, op- cit, P 98

Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2006, op- cit, P 143



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 14

فيما يخص القروض المقدمة إلى الحكومة، فقد عرفت انخفاضا شديدا خلال هذه الفترة حيث انخفضت إلى 420.8 مليار دينار بعدما بلغت 847.9 مليار دينار سنة 1999. وقد تميزت سنة 2004 باتجاه معاكس و أصبحت القيم السالبة التي تعبر عن مستحقات الدولة اتجاه النظام المصرفي (بنك الجزائر و البنوك التجارية). إذ بلغت هذه المستحقات 20.6 مليار دينار سنة 2004 و يرجع سبب ذلك إلى تخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية.

في حين القروض الموجهة إلى الاقتصاد شهدت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى 75.6 % سنة 2003 من إجمالي الديون الداخلية، و كانت لا تتجاوز 57.5 % سنة 1999. بينما سنة 2004 سجلت نموا قديرا بـ 11.02 % و 15.09 % سنة 2005، في حين انخفض معدل نموها سنة 2003 إلى 7.1 %¹ نظرا لتضييق الرقابة على القروض ذات المخاطر و التي يمكن أن تلتهم الموارد المستقرة التي تراكمت لدى البنوك. و يمكن تحديد العلاقة بين السياسة النقدية و تمويل الاقتصاد من خلال المضاعف النقدي، خاصة و أن بنك الجزائر ركز على استقرار هذا المضاعف كهدف نهائي للسياسة النقدية انطلاقا من سنة 2003 .

¹ - Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2006, op- cit, P 143

3- المضاعف النقدي: هو العلاقة بين النقد الأساسي (إجمالي العملة الائتمانية التي يدرها البنك المركزي) و الكتلة النقدية M1 أو M2. وهو يبين إمكانية الإنشاء النقدي من طرف البنوك لتمويل القروض التي تمنحها لزيائنها.

يعطي المضاعف النقدي العدد المتوسط للعملة الاسمية التي تنشأها البنوك لكل وحدة عملة احتياطية تحوزها. و بالتالي إذا كانت قيمة المضاعف 4 هذا يعني أنه لكل وحدة عملة ائتمانية يصدرها البنك المركزي تنشأ المنظومة المصرفية من العملة الاسمية أربع وحدات. حيث أن الوحدة الرابعة هي العملة الائتمانية التي استعملت في إنشائها لأنها تدرس في الكتلة النقدية التي تستعمل في الحساب¹.

و الجدول التالي يبين تطور المضاعف النقدي للفترة 1999 – 2006

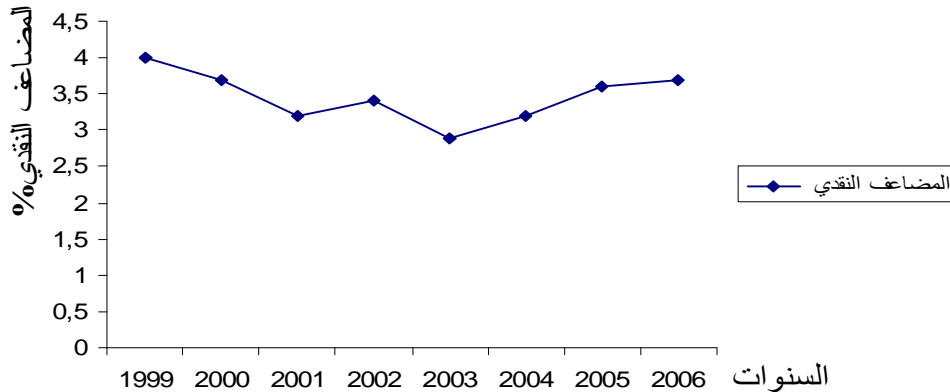
جدول رقم 14 : تطور المضاعف النقدي الوحدة : %

السنوات البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المضاعف	4.0	3.7	3.2	3.4	2.9	3.2	3.6	3.7

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2003, op- cit, P 98

Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2006, op- cit, P 143

شكل رقم 12 تطور المضاعف



المصدر من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 14

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

نلاحظ أن المضاعف النقدي انتقل من 4% سنة 1999 إلى 2.9 % سنة 2003، أي انخفاض بحوالي 22 % و هذا معناه أن المضاعف لم يكن مستقرا لكن هذا الانخفاض عزز السياسة النقدية و أصبحت البنوك تنشئ نسبيا أقل عملة، و هذا يعني أن البنوك أصبحت تمنح نسبيا أقل قروض. و بالفعل هناك إجماع بأن البنوك لا تمول الاقتصاد بشكل كاف، و يشير بنك الجزائر دائما إلى ضعف الوساطة المصرفية . كما أن البنوك لا تطبق القوانين الاحترازية بحذافيرها .

بشكل عام تميزت السياسة النقدية خاصة منذ سنة 2001 بإزالة قدر من العملة القاعدية. بمعنى المعطيات الضرورية للإنشاء النقدي من طرف البنوك و هذا لتفادي أن تمنح قروضا غير مبررة بشكل كاف. و بالتالي تخصيص سيئ للموارد، و بهذا أصبح عنصر العملة القاعدية الهدف الوسيط الأكثر ملاءمة للسياسة النقدية خلال الخمس سنوات الماضية. و يعد القرض القناة الوحيدة لنقل حركات السياسة النقدية، خاصة و أن نسبة الفائدة لا تؤدي دورها التخصيصي رغم أنها حقيقية و موجبة.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال دراستنا للاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية للفترة 1998 - 2006، يمكن القول أن الجزائر بدأت تعرف على الصعيد النقدي نوعا من التحسن. نظرا للنتائج التي تم تسجيلها إذ أن الأهداف المرجوة (استقرار الأسعار) قد تم تحقيقها، و هذا من خلال إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرداد السيولة و التسهيلات الخاصة بالوديعة . غير أن الأهداف المحققة غير كافية للتوازن الاقتصادي، فمن غير المعقول أن نحكم على معدل التضخم في حدود 03 % كنتيجة إيجابية في حين نسبة البطالة مرتفعة.

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يرجع إلى التحسن في أسعار المحروقات، الشيء الذي أدى إلى زيادة الأصول الخارجية الصافية لبنك الجزائر. و هذا هو حال الاقتصاد الجزائري و باقي الاقتصاديات الريعية إذ أنه بارتفاع أسعار المحروقات ينتعش الاقتصاد بانخفاضها فإنه يتخبط في أزمات ومصاعب.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ

1- ملخص البحث:

لقد تناول هذا البحث موضوع العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتي تبحث عن مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل العولمة، فقد تطلبت هذه الدراسة تحليل ظاهرة العولمة في الفصل الأول من تعريفات لها ولمفاهيمها ومختلف مؤسساتها وأدواتها المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمة العالمية للتجارة والهيئات المالية والنقدية، ولمختلف أنواع العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص، وأخيرا آثارها الاقتصادية. مع التركيز على آثارها على الجهاز المصرفي، باعتباره منفذا للسياسة النقدية التي ترغب السلطات القائمة في البلد تطبيقها.

ثم تم التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية من تعريفها وأدواتها وأهدافها قنوات إبلاغها. ومن أجل فهمها فهما دقيقا ارتأينا ضرورة الرجوع إلى جذورها الأصلية، التي تستند إليها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي المتمثل في المدارس الاقتصادية حسب تسلسلها التاريخي. بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي تعد المهد الأول لميلاد السياسة النقدية في ظل سيادة مبادئ الحرية الفردية وقوى السوق. إلا أن ظهور ظاهرة الكساد الكبير سنة 1929، اثبت عجز الفكر الكلاسيكي وقوانين السوق عن إعادة التوازن في ظل إبعاد الدولة ، أدى ذلك إلى ظهور التحليل الكينزي إلى حيز الوجود كبديل للتحليل الكلاسيكي، بإقراره على إدخال الدولة في الحياة الاقتصادية وعليه أعطى للسياسة المالية دور الطليعة على حساب السياسة النقدية في علاج الاختلالات الاقتصادية.

ففي ظل بروز مشكلة جديدة تمثلت في التضخم جاء فكر آخر معادي للفكر الكينزي بزعامة الاقتصادي الأمريكي (ميلتن فريدمان). الذي يولى أهمية كبيرة للسياسة النقدية لقدرتها الكبيرة على إدارة النشاط الاقتصادي وعليه يمكن اعتبار أن هذا المفكر قد أعاد الحياة للتحليل الكلاسيكي والسياسة النقدية لكن بأفكار أكثر تحررية. وعليه فان انتقاء هذه السياسة كان مرتبطا بتطور مفهوم ودور الدولة

الاقتصادي من جهة وإلى بروز بعض المدارس الاقتصادية من جهة أخرى. ورغم النتائج الايجابية التي حققتها النماذج الكينزية والنقدية في مواجهة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية. إلا أنها بقيت محدودة الأثر في كل الحالات في دول العالم الثالث، ويرجع ذلك إلى هشاشة وطبيعة اقتصاديات هذه الدول من جهة، و أن هذه النماذج بنيت على أساس متطور تختلف ظروفه عن ظروف هذه الاقتصاديات من جهة أخرى .

كما تعتبر السياسة النقدية أداة هامة جدا للتأثير على النشاط الاقتصادي، وتهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الوقت نفسه باستخدام مختلف أدواتها عبر قنوات إبلاغها مع ضرورة توفر المناخ والعوامل اللازمة لنجاحها .

للتعرف إلى مختلف المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي منذ الاستقلال والإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال، كان لابد من إعطاء نبذة تاريخية عن المنظومة المصرفية والسياسة النقدية. بدءا بإنشاء جهاز مصرفي وطني خاصة بإنشاء البنك المركزي الجزائري، فتأميم المصارف الأجنبية، ثم الإصلاحات التي قامت بها السلطات: من الإصلاح المالي لسنة 1971، إلى قانون القرض والبنك 1986، فقانون استقلالية المؤسسات، وهنا بدأت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات تمثلت في إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق تماشيا مع العولمة .

بدأت تتجلى هذه الإجراءات في البداية بتطبيق إصلاحات اقتصادية مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار ما يعرف بمشروطة الصندوق. ولإعطاء أهمية حقيقية للسياسة النقدية قامت السلطات النقدية بإصدار قانون النقد والقرض، الذي أعطى للبنك المركزي دورا رياديا في قيادة السياسة النقدية وابتعد الخزينة عن هذه المهمة .

بعدها واصلت الجزائر هذه الإصلاحات المدعمة في ظل أوضاع اجتماعية وسياسية مزرية ولم تجد هذه الإصلاحات نفعاً، خاصة وأن معدل التضخم قارب 30% في تلك الفترة وجاء برنامج التعديل

الهيكل الذي ببداية تطبيقه أصبح تطبيق تعليمات قانون النقد والقرض ذو فعالية، وقد عرفت هذه الفترة بداية تطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي ساهمت في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة في المجال النقدي .

2- نتائج البحث :

على ضوء هذا العمل وصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- 1- أن العولمة الاقتصادية ظاهرة مست مختلف الجوانب الإنتاجية والتمويلية والتسويقية، وأصبحت تقود العالم اليوم بمختلف أدواتها التي تهيمن عليها القوى الاقتصادية الكبرى؛
- 2- للعولمة آثار سلبية كذلك على الجهاز المصرفي ، وهذا ما ظهر في الأزمات النقدية التي عرفها العالم، وتزايد أنشطة غسل الأموال كما أن آثارها السلبية تمس بالدرجة الأولى الدول الإسلامية؛
- 3- تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم و أبرز الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأنها تتطلب وجود اقتصاد قوي ومرن يعتمد على مجموعة من المؤشرات باعتبار أن جذوره مبنية على أساس متطور، مما دفع العديد من الدول إلى اعتماد وإعطاء السياسة المالية أكثر أهمية باعتبارها أسهل تطبيقاً من السياسة النقدية؛
- 4- كما لا يمكن فهم السياسة النقدية إلا بالعودة إلى جذورها الأصلية. أي التطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولتها بالدراسة؛
- 5- يتوقف إنجاز السياسة النقدية على مدى توفير شروط عملها ونوع النظام المنتهج ، وأن الاعتماد عليها لوحدها دون السياسة المالية، يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التناقض. وأن الاعتماد وإعطاء الأولوية لإحداها لا يعني تفضيلها على أخرى ، وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما؛
- 6- كلما توفر البنك المركزي على استقلالية أكبر، فإنه يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأن مقدرة

البنك المركزي على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة ، يفرض عليها العمل على التفكير لإيجاد مصادر إيرادية جديدة والتسيير الكفاء للنفقات. مما يضمن لها توازن الميزانية ، وبالتالي عدم اللجوء إلى البنك المركزي؛

7- إن عدم توفر إستراتيجية واضحة في الجزائر أدى بها إلى انتهاج عدة إصلاحات تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية من جهة، وتنشيط الجهاز الإنتاجي وجلب موارد أجنبية من خلال فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى؛

8- كانت السياسة النقدية مهمشة قبل 1990، وكانت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي، حيث كان تمويل برنامج الاستثمارات التنموية يتم باللجوء إلى الإصدار النقدي، الأمر الذي أدى تقريبا في كل مرحلة قبل سنة 1990 إلى تزايد الكتلة النقدية أكثر من تزايد الناتج الداخلي الخام، ولكن بصدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 ، أعاد الاعتبار للسياسة النقدية وبرز دورها الحقيقي، ومفهومها المتعارف عليه ؛

9- إن تردي الظروف الأمنية والاجتماعية خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، شكل عائقا كبيرا في مسار تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية. الشيء الذي حال بينها وبين تحقيق أهدافها و لا ينفي أن تكون هناك عدة عوائق وصعوبات أخرى ؛

10 في المرحلة 1995 - 1998 استعمل بنك الجزائر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، المتمثلة في الاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة وكذا سياسة سعر الخصم ،الشيء الذي أدى إلى تحقيق الأهداف المعلنة آنذاك؛

11-المرحلة (1999 - 2005) يلاحظ أن بنك الجزائر خلال هذه المرحلة لم يتوقف عن استخدام سعر الخصم، ولكن لم يكن ذا فاعلية لأنه رغم الانخفاض المستمر لم تلجا البنوك إلى إعادة التمويل لأنها كانت تتوفر على فوائض السيولة. وهذا من خلال ودائع مؤسسات قطاع المحروقات، وتوقف الخزينة

عن اللجوء للاقتراض من البنوك وتطور نشاط البنوك في جمع الموارد، لذا لجأ بنك الجزائر إلى استعمال ورفع نسبة الاحتياط الإجمالي ، أما تدخل البنك في السوق النقدي فقد تميز بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع السيولة سنة 2002 .وأداة التسهية الخاصة بالوديعة سنة 2006،

12-انطلاقاً مما تم من إصلاحات اقتصادية في الجزائر لم تتمكن الحكومة من معالجة مشاكلها الاقتصادية وإنما عالجت بعض مشاكلها دون المشاكل الأخرى ، الشيء الذي يحتم عليها مواصلة مسيرة إصلاحاتها الاقتصادية لأنها مرهونة بعاملين أساسيين هما : العامل الاقتصادي الاقتصادي والعامل الاجتماعي .

3-توصيات البحث :

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم التوصيات والتدابير التي من شأنها تحسين أداء

السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وهي كما يلي:

1. إصلاح المنظومة المصرفية والمالية،على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل

نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات،ومعاقبة البنوك التي لا تلتزم بالشروط المنصوص

عليها؛

2. تطوير نظام الإعلام الآلي على وظيفة القرض على مستوى البنوك، وإعداد إطارات كفأه ذات

ووعي أخلاقي مهني ؛

3. ضرورة الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول واستعمال إيراداته في بناء هياكل صناعية كفيلة

بضمان استمرار الإيرادات من خارج المحروقات،عوض الإيرادات النفطية،

4. التنسيق مع السياسة المالية خاصة فيما يتعلق بنظام الأجور والسياسة الضريبية قصد تحسين

القدرة الشرائية للمواطن .

4-آفاق البحث :

كما هو معلوم لدى الجميع، فإنه لا يمكن أن يخلو أي بحث أو دراسة من بعض النقائص والقصور ، ذلك من كلا الجانبين: المنهجي والمعلوماتي، وعلى هذا الأساس فإنني أدرك أن هناك بعض الأمور بقي يشوبها الغموض، كما توجد هناك بعض النقاط التي لم أتطرق إليها بالتفصيل، يمكن أن تكون انطلاقة لدراسات وبحوث مستقبلية أخرى منها:

1. دور السياسة النقدية في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
2. سبل ومشاكل وآفاق جلب الاستثمار الأجنبي وأثره على السياسة النقدية في الجزائر؛
- 3-فعالية السياسة النقدية وأثرها على الاستراتيجيات الصناعية المتبناة في الجزائر.



أولاً: باللغة العربية:

1/ الكتب:

- 01- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.
- 02 - أحمد محمد محرز ، اندماج الشركات من الوجة القانونية،الدار الجامعية،مصر،2003.
- 03- التافه احمد أبو الفتوح ،نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1998.
- 04 - العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 05- الفولي أسامة محمد ، شهاب مجدي محمود ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون تاريخ .
- 06 -بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة 1.
- 07 - بن حمود سكيمة ، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة و الإعلام ، دار النشر التوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2006 .
- 08- بكار عبد الكريم، العولمة، طبيعتها - وسائلها - تحدياتها - التعامل معها، دار الإعلام للنشر و التوزيع، عمان، بدون تاريخ .
- 09 - بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 2004.
- 10- بكار عبد الكريم، العولمة، طبيعتها - وسائلها - تحدياتها - التعامل معها، دار الإعلام للنشر و التوزيع، عمان، بدون تاريخ .
- 11-خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر ، أفريل 1996.
- 12-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2004.
- 13- شاكر القزوني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992
- 14- شذا جمال خطيب،العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال،مؤسسة طابا،الطبعة الأولى،مصر،2002.
- 15- شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، لبنان ، ط 5 ، 1985
- 16- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط 2 ، 1991

- 17-صلاح الدين حسن السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم، تطوير و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة 1 ، 2003، ص،
- 18 - ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية - البنوك التجارية . البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 .
- 19- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3 ، 2005 .
- 20- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، بدون تاريخ .
- 22 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 24- فلي حسن خلف ، النقود و البنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ط 1 ، 2006.
- 25 -قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.
- 26- عبد المطلب عبد الحميد،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،.2001
- 27- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2004
- 28-ممدوح محمود منصور،العولمة دراسات في المفهوم والظاهرة والأبعاد،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،.2007
- 29- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 30 - مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية ، المفهوم - الأهداف - الأدوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر ، . 2005
- 31- مغاوري شلبي على ، اليورو ، مكتب زهراء الشرق ، القاهرة، مصر ، 2000
- 32- نبي هاني حسين،اقتصاديات البنوك،دار الكندي للنشر و التوزيع،الأردن،2003.
- 33- وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ، ط1، 2000.
- 34- هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 19

2/ المجالات والدوريات:

- 35- إدوارد إينينات و دانييل هاردي و باري جون ستون ، مكافحة غسل الأموال ، مجلة التموين و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، ، المجلد 39 ، العدد الثالث، سبتمبر. 2002.
- 36- زهيه بركان، الاندماج المصرفي بين المسؤولية واتخاذ القرار ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2005، 02
- 37- عبد الله أبو راشد، العولمة إشكالية المصطلح و دلالاته في الأدبيات المعاصرة، معلومات دولية، مجلة فصلية تصدر عن مركز المعلومات القومي، دمشق، العدد 58، 1998.
- 38- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2006.
- 39- مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2001.

3 / الرسائل والأطروحات:

- 40- بن زعرور شكري ، تقييم برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري - دراسة إحصائية و قياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000، ص: 62.
- 41- بن دحمان عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997.
- 42- بن طالبي فريد ، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية - حالة الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
- 43- راتول محمد ، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000 .
- 44- رحيم حسين ، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2002 .
- 45- شملول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-حالة الجزائر-جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.
- 46- عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999.

- 47- مطاطة فؤاد ، النظام المالي و إصلاح أدوات السياسة النقدية ، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،رسالة ماجستير غير منشورة،1997.
- 4/بحوث منشورة وتقارير:
- 49- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2001 ، ، الدورة 20، 2002.
- 50- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، الجزائر ، الدورة 16 ، نوفمبر 2000 .
- 51- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع التقرير حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية 21 ، جويلية 2005.
- 52- علي توفيق الصادق وآخرون،السياسة النقدية في الدول العربية،صندوق النقد العربي،معهد السياسات الاقتصادية ،سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل،أبو ظبي،العدد الثاني، 1996.
- 53 - النشاشيبي كريم و آخرون ، تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998.
- 54 - بنك الجزائر ،تقرير حول الوضعية الاقتصادية و النقدية للبلاد ، التقرير السنوي 2006 ، أكتوبر 2007.
- 55- كرمان عبد الوهاب ، تقرير التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ، ميديا بنك ، بنك الجزائر ، عدد خاص ، مارس 2001 .
- 56 - محمد لكصافي ،التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر ،مداخلة امام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم22/10/2003.
- 5/القوانين والمراسيم:
- 57- القانون 62 /144 المتضمن تأسيس البنك المركزي الجزائري .
- 58- قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم 65-93 المؤرخ في 08/04/1965
- 59- لقانون 165-63 الصادر في 05/07/1963
- 60- القانون رقم 227/64 المؤرخ في أوت 1964 ، المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.
- 61 - المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 138/06/1966 .
- 62 - المرسوم 204-67 المؤرخ في 19/10/1967
- 63 - الأمر 70-93 المؤرخ في 31/12/1970.
- 64 - قانون المالية لسنة 1971 .

65 - الأمر 71 - 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 و مهمتها تقديم التوصيات الهامة للوظيفة المصرفية

66 - المرسوم رقم 65-85 المؤرخ في 30-04-1985

67 - القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض

68 - القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المعدل و المتمم للقانون 86-12

69 - الأمر رقم 71/47 الصادر في 30 جوان 1971 و مهمتها إجراء الدراسات المرتبطة بالنقد و القرض.

70 - المرسوم رقم 106/02 المؤرخ في 30/06/1971

71 - لقانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض.

72 - القانون رقم 24 المؤرخ 12/03/2004

6/المواقع الالكترونية:

73 - تقرير محمد لقصاصي أما م ، المجلس الشعبي الوطني ، على موقع WWW.BANK.OF ALGERIA.DZ تاريخ الاطلاع 15/01/2008.

74 - أثر العولمة في حياتنا على موقع <http://www.grenc/shw-article-main> - تاريخ الاطلاع 2007/12/20

ثانيا باللغة الأجنبية:

1/les ouvrages:

75- J. Pierre Pettat, Monnaie, Institution financière et politiques monétaires, 4^{ème} édition, economica, 1987.

76-BEN ISSAD Hocine, Economie du développement de l'Algérie, OPU, Alger, 2^{ème} édition

2/REVUE Périodique:

77-F. Allaouat, Mondialisation et globalisation, ses notions équivoques, Revue de l'INPS, Alger, Décembre 1998.

78- Media banc , évolution économique et monétaire de l'Algérie, le journal interne de la banque de l'Algérie, 1996,

3//Les rapports et les recherches:

79-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2002;2003.

80-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2003;2004.

81-Banque d'Algérie ;D'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2004;2005.

82-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie ,
rappor2005, AVRIL 2006,

83- Mohamed chérif ilman. Transition d'économie algérienne vers l'économie
de marché , étude BA ; sans date.

4-*Les cites interne tes:*

WWW.BANK.OF-ALGERIA.DZ **84-** en date de 01/02/2008